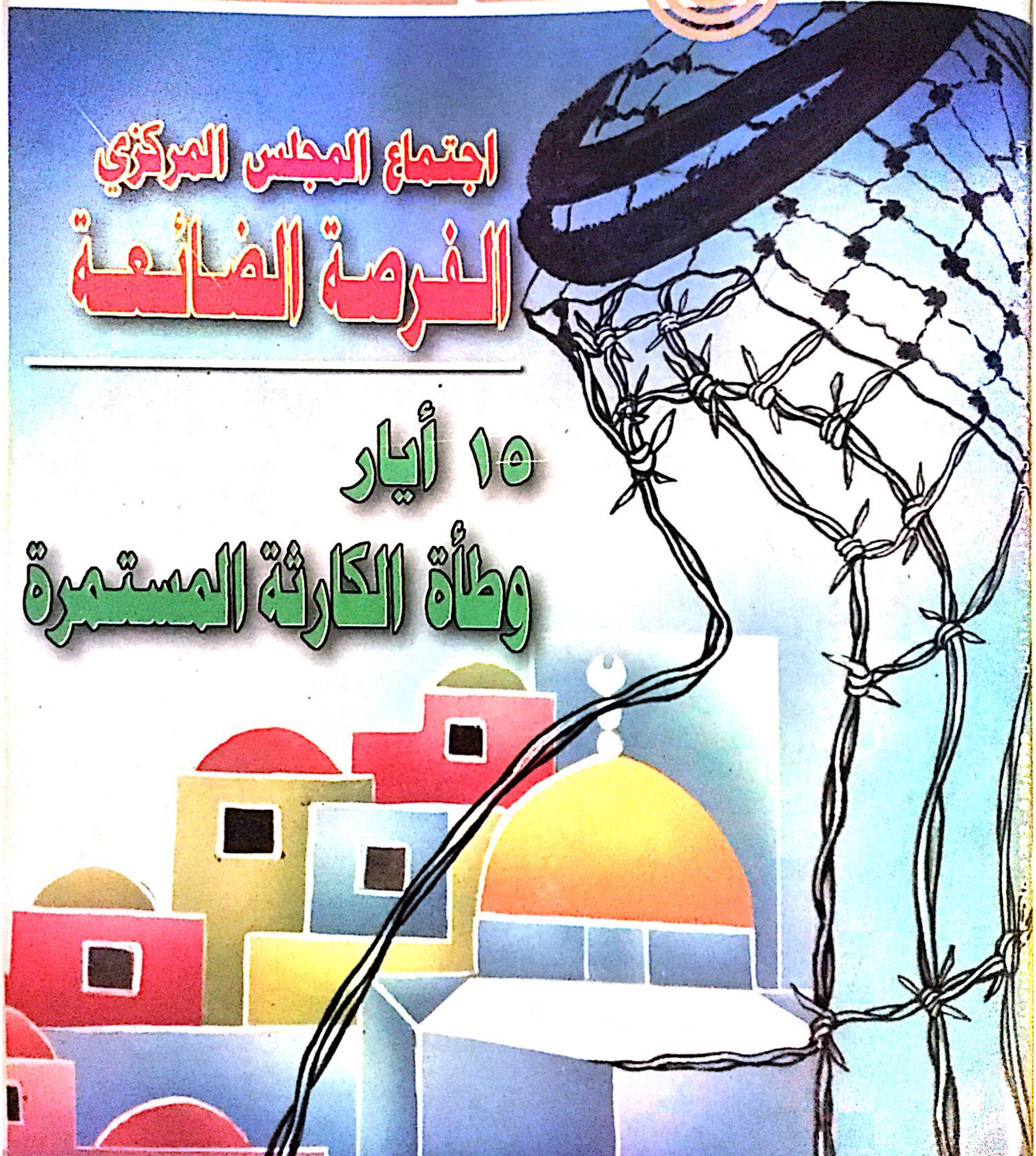
«الهدف» تحاور الشاعر حسن نجمي رئيس اتحاد كتاب المغرب

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

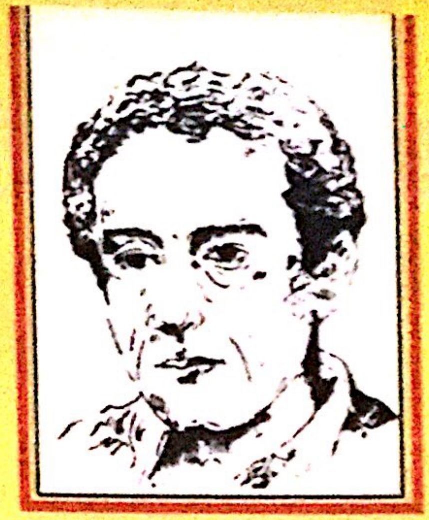
AL HADAF

الهدف

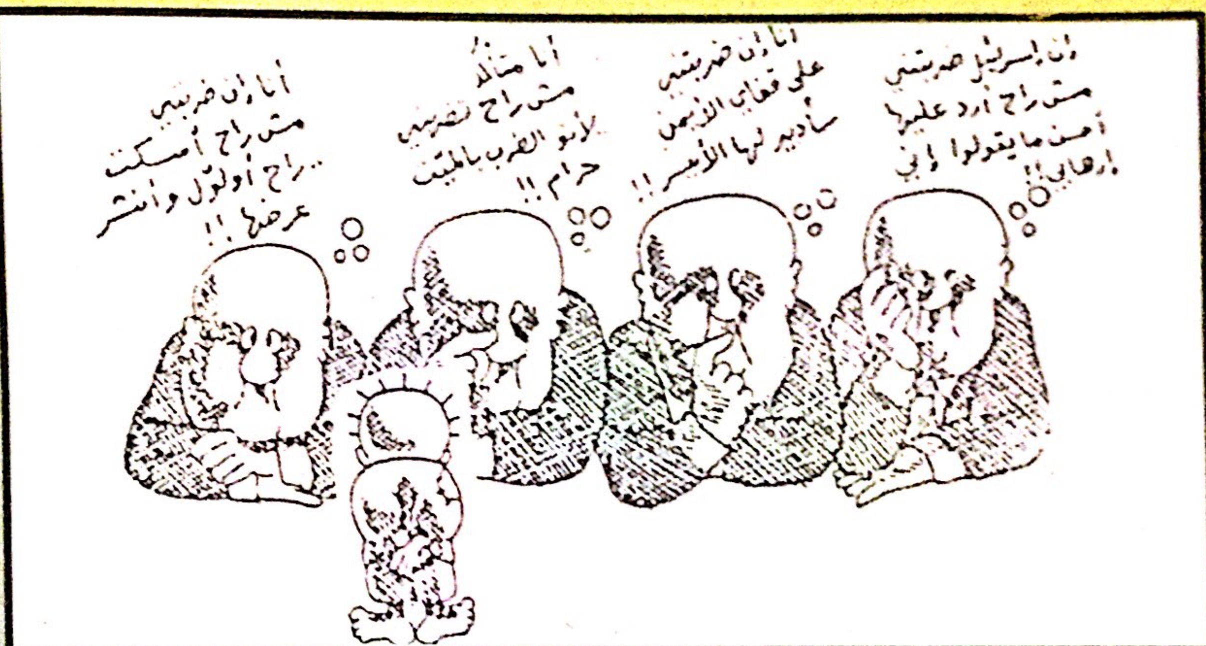


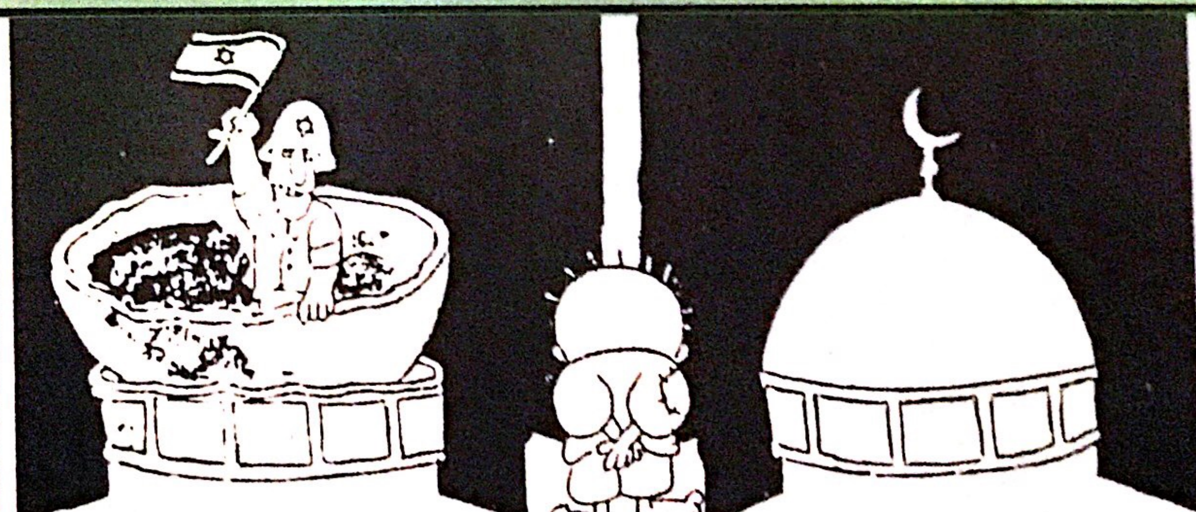
اجتماع المجلس المركزي
الفرصة الضائعة

١٥ أيار
وطأة الكارثة المستمرة



ناجي العلي على سفر وواقع الحال مقيم





الآن «الهدف» على الانترنت

عنوان الموقع على الشبكة:

- http://www. crosswinds.net/lebanon/~hadaff

البريد الالكتروني:

- E-mail : alhadf@lebanon.crosswinds.net

كذلك تم نشر المجلة إلكترونياً أيضاً على نظام حديث جداً وعنوانه:

- http://www.crosswinds.Palestine/~hadaff

نتائج اجتماع المجلس المركزي

مقررة قبل انعقاده

بعد جدل طويل عاشته الساحة الفلسطينية، وضجة إعلامية كبيرة حول موعد الرابع من أيار وانتهاء المرحلة الانتقالية حسب اتفاقات أوسلو. عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة اجتماعات في السابع والعشرين من نيسان في مدينة غزة ليصادق عملياً على ما تم الاتفاق عليه في واشنطن بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي أوضح بجلاء رفضه لإعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار، مؤكداً ضرورة تمديد المرحلة الانتقالية وإخضاعها لمزيد من المفاوضات بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية. كما أعلن بوضوح معارضته الحازمة لاتخاذ خطوات أحادية الجانب من الطرف الفلسطيني، في الوقت الذي تغض فيه الإدارة الأمريكية النظر عن كافة الخطوات والقرارات الأحادية الجانب التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية وتفرض من خلالها كل يوم حقائق جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد سبق انعقاد دورة المجلس المركزي بشهور إطلاق العديد من التصريحات النارية لبعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية، بأن يوم الرابع من أيار موعد مقدس سيتم فيه انتهاء المرحلة الانتقالية وإعلان الدولة المستقلة شاء من شاء وأبى من أبى. ولكن بعد إطلاق هذه التصريحات بدأ التراجع التدريجي عن هذا الموقف من خلال الحديث عن ضرورة التشاور مع الأصدقاء في العالم ومع الدول العربية، خاصة بعد أن اتضح الموقف الأمريكي المؤيد لاسرائيل في رفض اعلان الدولة لفرض أمر واقع جديد يقوم على أساس تمديد المرحلة الانتقالية وإطالة أمد المفاوضات لكسب المزيد من الوقت لقضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وزرعها بالمزيد من المستوطنات والمستوطنين. مرة أخرى - وكما أصبح مألوفاً ومعروفاً - خضعت السلطة الفلسطينية لشروط وضغوط الإدارة الأمريكية واسرائيل فتراجعت وقفزت عمّا كانت قد أعلنته أكثر من مرة بأن الرابع من أيار سيكون محطة فاصلة بين مرحلتين وموعداً مقدساً لا يمكن أن يخضع للمساومة أو التأجيل والتأويل تحت أي ضغط أو إعتبار.

ولكن من الواضح أن الضغوط والاعتبارات قد فعلت فعلها وحصدت ثمارها فحصل ما كان متوقعاً، أي التأجيل والتمديد. والسؤال الذي يطرحه الشارع الفلسطيني هو: إذا كانت ثمانية فصائل لمنظمة التحرير الفلسطينية في الداخل قد أعلنت أهمية عدم تمديد المرحلة الانتقالية، خاصة أن اسرائيل لم تلتزم باستحقاقاتها وأكدت موقفها بضرورة إعلان الدولة، وإذا كانت حركة حماس قد تبنّت ذات الموقف إضافة لكثير من الشخصيات والفاعليات الاجتماعية الفلسطينية فمن الذي يقرر إذاً؟

ألم يتضح للجميع وبعد كل التجارب التي مرّت بها الساحة الفلسطينية، إن الشعب الفلسطيني وقضيته يعانيان مأساة القيادة الفردية التي تضرب عرض الحائط بكل مفاهيم العمل الجماعي والديمقراطي؟ ألم يتضح بعد أن المؤسسات الفلسطينية المختلفة قد تم تحويلها وبالتدريج إلى أدوات تحت السيطرة يتم دعوتها حسب الحاجة لتغطية وتمرير تنازلات معينة وقرارات محددة تريدها القيادة الفردية؟

لقد تم تعطيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتجميدها عملياً بعد توقيع اتفاقات أوسلو، حيث باتت مشلولة، لا وظيفة لها سوى المصادقة على قرارات تحمل تنازلات كبرى ومجانية وبصورة متواصلة.

من المحزن أن يعتقد المشاركون في دورة المجلس المركزي أنهم اتخذوا قراراً، لأن القرار مأخوذ منذ زمن بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية ولهذا السبب بقي ممثلون للسلطة الفلسطينية أسبوعين في واشنطن إنتظاراً لما سمي رسالة كلينتون «التطمينية».

وقد يبدو من نص بيان المجلس المركزي أن مسألة إعلان الدولة ستحسم في أقل من شهرين على أساس ابقاء دورة المجلس مفتوحة لغاية حزيران لاتخاذ قرار بعد ظهور نتائج الانتخابات الاسرائيلية. ولكن الحقيقة أن هذا وعلى الأرجح - ليس أكثر من تبريد مناخات وامتصاص ردود فعل لأن المطلب الأمريكي في رسالة كلينتون أكد بشكل لا لبس فيه «عدم السماح بأحادية التصرف وحل الأمور بالتفاوض» بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

إن المبرر الأساسي الذي استندت إليه السلطة في التمديد والتأجيل هو عدم إعطاء «نتنياهو» ورقة يمكن أن يستفيد منها في الانتخابات الاسرائيلية ومراعاة مواقف بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن موضوع عدم إعطاء ورقة لنتنياهو أمر يحتاج إلى تدقيق لأن رئيس الوزراء الاسرائيلي قال وسيقول للناخبين في إسرائيل أن سياسته في الضغط والتهديد وفرض الأمر الواقع أتت ثمارها سابقاً وحالياً حيث كانت نتيجتها المزيد من التراجع والتكيف الفلسطيني مع المطالب الاسرائيلية. وقد أعلن نتنياهو وشارون ذلك بكل وضوح. وأما بالنسبة لمراعاة الموقف الأمريكي فقد بات معروفاً أن الجانب الأمريكي يمارس الضغط باتجاه واحد أي على الجانب الفلسطيني الذي يستجيب كل مرة لمطالب جديدة في حين أن الضغط بالاتجاه الآخر لا نكاد نرى له أي أثر.

لاشك في أن إعلان وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة يحتاج إلى مقدمات وعوامل تسبقه، ولو كانت السلطة الفلسطينية جادة في ذلك لأقدمت على سلسلة من الخطوات في مقدمتها الاهتمام بالوضع الداخلي الفلسطيني من خلال إعادة الاعتبار للذات الوطنية وتجميع الطاقات وتعبئة الشعب ووضع حدٍ لسياسة التنازلات والاستجابة للضغوط، لكن كل ذلك لم يحصل مما يعطي مؤشراً واضحاً أن السلطة ليست في وارد إعادة النظر في حساباتها، بل مستمرة وفق ذات السياسة والمنهج الذي أدى إلى توقيع اتفاقات أوسلو بكل ما حملته من نتائج وعواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني ■■



الهدف
AL - HADAF

سياسية عربية - تصدر مؤقتاً كل أسبوعين

«الهدف» ٩ أيار ١٩٩٩م - العدد ١٣٩٢
السنة الثامنة والعشرون - الثمن ٣٠ ل.س / ٣٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1292 - 9/5/1999

رئيس التحرير
د. ماهر الطاهر

سكرتير التحرير
خليل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ٣٠٠٠ ل.ل/ سوريا ٣٠ ل.س/ الاردن ٥٠٠ فلساً/ العراق ١٠ د.ع/ الامارات ١٠ دراهم/ الجزائر ١٥ دينارا/ ليبيا دينار واحد/ تونس ١٢٥٠ د.ت/ صنعاء ١٥ ريالاً/ السودان ٦ جنيهات/ المغرب ١١ درهماً/ امريكا وكندا ٣ دولار/ المانيا ٥ ماركات/ اسبانيا ٣٠٠ بيزيته

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد
سوريا ٦٠٠ ل.س/ لبنان والاردن ٣٠ دولارا/ بقية الدول العربية ٥٠ دولارا/ اوروبا ١٢٥ دولارا/ اسيا وافريقيا ١٠٠ دولار/ الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولارا
يتم الاشتراك بارسال اشعار الايداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي بنك بيروت والبلاد العربية
شتورا ـ لبنان
رقم الحساب NO 20004
او بارسال شيك بنكي باسم الهدف دمشق/ ص ب ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق - ص ب ٣٠١٩٢
دمشق ٦٣٢٨٣٦٧
٦٣١٩٣٧٤
بيروت ٣٠٩٢٣٠
عمان ٦٩٦٣٤٠
صنعاء ٢٠٥٨٤٩
الجزائر ٥٩٤٥٤٨
٣٨٤٣٠٤
بغداد ٧١٩١٦٣٣
٧١٧٤٧١

كلمة

يداهمنا أيار ١٩٩٩ ... وهذا يعني أن الغربة الفلسطينية زادت عام..

نصف قرن ونيف انقضت بعدما أدارت الدنيا وجهها القبيح للفلسطينيين.. سم ما حصل كيفما شئت: نكبة.. هزيمة.. مؤامرة دولية.. كارثة انسانية.. المهم أن غالبية الشعب الفلسطيني تعرض وقتها فعلاً وليس مجازاً لما يشبه الإعصار الرهيب الذي دمر حياتهم، فوجدوا أنفسهم مشردين عن وطنهم، تتقاذفهم المنافي، ومخيمات الذل.. ومصطلح جديد ينطبع على وجوههم وأوراقهم وكأنه يلغي كل الفوارق بينهم: لاجئ..

ورغم قسوة الظروف، إلا أن الفلسطيني حافظ بضراوة على حلمه الذي أصبح ملجأ وغاية في نفس الوقت.. فلم يستسلم لبطش القدر، بل ثار وحمل السلاح.. وانتفض.. ورغم الهزائم المتتالية التي كانت تلحق به، إلا أنه كان في كل مرة ينبعث من رماد المرحلة ليحلق من جديد كطائر الفينيق الذي كان رمز أجداده..

ويظل حب فلسطين طاغياً في النفوس.. يزيد ولاينقص.. يسري في العروق، يرضعه الأطفال مع حليب أمهاتهم، ويتوارثه الأبناء عن الآباء والأجداد، ويتنشقونه في حواري غربتهم..

ورغم الطعم المر لأيار في حلوقنا، فإن له وجوهاً أخرى مشرقة، زاهية بلون الدم الذي خضب راية عمال العالم الذين يحتفلون في أول الشهر بيوم تضامنهم العالمي.. تضامنهم مع أنفسهم ولأنفسهم.. دفاعاً عن منجزاتهم في وجه الإمبريالية التي تدفع البشرية نحو البربرية..

ولاننسى أيضاً يوم التاسع من أيار حيث تحتفل البشرية بذكرى الإنتصار على الفاشية، والدرس الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذه المناسبة يقول: إن الطغاة مهما كبروا وسادوا ومهما اكتسبوا من قوة وجبروت يظل مصيرهم واحداً لامناص منه ولامهرب مهما فعلوا.. أو كما يقول الشاعر:

ما طار طير وارتفع   إلا كما طار وقع



موضوع الغلاف:

اجتماع المجلس المركزي:
الفرصة الضائعة..
صفحة ٦

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

شؤون العدو

شؤون عربية

شؤون دولية

الهدف الثقافي:

مرايا هذا الزمان

- خليل جنداوي -

بين نشرة أخبار وجريدة: تصبحون على دولة!

إذا أردنا اختزال الوضع السياسي الحالي بكلمة، فلا شك أننا لن نجد أنسب من كلمة «زفت».. هذا على الأقل كان حصيلة جولة نقاش سياسي مع بعض الأصدقاء قبل أيام، وفي ختامها اقترح أحدهم هذه اللعبة بأن يقوم كل منا بوصف الحالة السياسية الراهنة بكلمة واحدة فقط.. وطبعاً ترددت تعابير من العيار الثقيل كان الزفت أخفها!!

غالبية الأخبار هذه الأيام، إن لم يكن كلها من النوع الذي لايسد النفس فقط بل ويمرض، حيث يحتاج المرء على الأقل لعلبة أسبرين وأخرى فوار يضعهما بجواره قبل الأخبار والأفضل أن يأخذ احتياطاته ويضع صيدلية البيت كلها أمامه، فإن نجا بعد النشرة من وجع الرأس وآلام المعدة، فربما يرتفع ضغطه أو يزداد السكر عنده..

تفتح التلفزيون أو الراديو وتنتظر نشرة الأخبار متمنياً أن تسمع أشياء «مليحة».. لكن حدسك يجعلك متيقظاً كمن يتوقع عدة صفعات على رقبته فتقول سلفاً: «الله يستر».. والمذيع هذه الأيام لايخيب الظنون أبداً، فما إن تنتهي موسيقى الشارة حتى يبدأ بسرد الأخبار وكأنه يشن غارة على أعصاب مستمعيه: تفاقم كارثة لاجئي كوسوفو الذين بلغ عددهم اليوم ستمائة ألفاً.. سبعمائة ألفاً.. وقريباً سيبلغ الرقم مليوناً...؛ القصف الأطلسي على يوغوسلافيا يزداد ضراوة وهو يدخل يومه السابع والثلاثين.. الثاني والأربعين.. الخمسين...؛ الرئيس يلتسن يهدد الغرب على ضوء أزمة يوغوسلافيا.. الرئيس يلتسن يلتقي رئيس صندوق النقد الدولي.. الرئيس يلتسن يلحس تهديداته..؛ الحكومة الإسرائيلية تأمر بإغلاق مكاتب في بيت الشرق..؛ الطائرات الأمريكية والبريطانية تقصف أهدافاً في شمال العراق وجنوبه..؛ نتنياهو يعطي الأمر بانطلاق أعمال البناء في مستوطنة هار حوما التي ستقوم على جبل أبو غنيم..؛ المستوطنون يستولون على منازل عربية جديدة في القدس المحتلة..؛ سلطات الإحتلال تهدم منازل لمواطنين فلسطينيين في القدس القديمة..؛ استمرار القتال في جنوب السودان..؛ احتدام المعارك في الصومال..؛ انقلاب عسكري في جمهورية جزر القمر، ولمن لايعرف نشير إلى أن هذه الدولة من أكثر بلدان العالم فقراً وقد انضمت منذ سنوات لجامعة الدول العربية، وكأن مصائبنا من المحيط إلى الخليج لاتكفينا، ليزيدها إخواننا من جنوب القرن الإفريقي بهمومهم..

ولأن أعصاب معظمنا لم تعد تحتمل كل هذا الغم، يظل الخيار الأفضل هو إغلاق التلفزيون أو الراديو بأسرع ما يمكن.. ولأن أغلبنا يفعل ذلك في حالات عديدة وهو يشتم، نجد بعض الزوجات تحاول المواساة وتهدئة الخواطر بإلقاء اللوم على المذيع، كأن تصفه بأنه نحس وتتمنى على زوجها التخفيف من سماع الأخبار ليس فقط حفاظاً على صحته، بل أيضاً لعدم إخافة الأولاد، أو على الأقل عدم الإستماع لهذه المحطة لأنها «نكدة».. وإذا كانت مثقفة بعض الشيء، ربما نصحت بالتحول عن المرئي والمسموع إلى الصحافة المكتوبة، علّ هذه تنقل إلينا صورة متوازنة عن الواقع تكون أقل سوداوية..

وثمة منطق ما في هذه النصيحة، فالجريدة أنت تشتريها، فإن لم تجد فيها ما يعجبك أو على الأقل يريحك، فإنك تقلع عنها غير نادم.. أما بالنسبة للتلفزيون والراديو فالصورة ليست بهذه البساطة، فبمجرد شراء الأجهزة نقع تحت رحمتها، لتصبح شئنا أم أبينا جزءاً من حياتنا لانستطيع أن نلغيه بسهولة.. ولايخفف من وطأة هذه الحقيقة كثرة الخيارات التي باتت في متناول اليد بعد دخولنا في عصر القنوات الفضائية..

بعد نشرة أخبار «من إياهم» تناولت الجريدة، مصمماً أن «أفليها» بحثاً عن «الصورة المتوازنة عن الواقع» فكانت هذه الخلاصة: إعلان الدولة الفلسطينية سيؤجل من دون تحديد مواعيد..؛ وفي نفس الصفحة: شخصيات فلسطينية ترحب برسالة كلينتون للقيادة الفلسطينية وتصفها بأنها «أكثر من إيجابية»...؛ نتنياهو يبدي سعادته بهذه الرسالة ويقول إنها صدرت بالتنسيق مع إسرائيل..؛ وفي مكان آخر: إسرائيل تخطط لمنح مستوطنة أوفاريم في الضفة الغربية صفة مدينة مما يعني قانونياً ضمها للدولة العبرية..؛ وفي الصفحة التالية: مذكرة فلسطينية إلى جامعة الدول العربية تقول أن عدد المستوطنات الصهيونية في الضفة وغزة بلغ ٢٠٥ مستوطنات.. وفي خبر ثاني نكتشف أن عدد التلال التي استولى عليها المستوطنون بلغ ٣٢ تلاً منذ أطلق شارون نداءه الشهير قبل أقل من سنة لتسريع وتيرة الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع.. في الصفحة العربية نقرأ: أمير الكويت يعلن حل البرلمان الكويتي.. البرلمان الموريتاني يصوّت لمصلحة قرار يجعل اللغة الفرنسية هي الأولى على حساب اللغة العربية.. وأخيراً وليس آخراً: إسرائيل تغلق نادي الأسير في بيت الشرق وفيصل الحسيني يدعوها إلى «التعقل».. ولاندري والله من العاقل هنا، ومن المجنون؟! هل هو نتنياهو الذي يهدد ويعربد ويحصل في كل الأحوال على ما يريد.. أم الآخرون الذين يفرون أمامه وينفذون عملياً سياسة تتقاطع مع توجهاته بحجة «عدم إعطائه ذريعة لقلب الطاولة» وكأن ما بقي على هذه الطاولة مازال مغرياً!!

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى تعليقات عديدة أفادت أن نتنياهو سيربح في حال إعلان الدولة وسيربح أيضاً من التأجيل وربما سيكون مكسبه في الحالة الثانية أكبر.. وفعلاً وجدنا «بيبي» بعد اجتماعات المجلس المركزي وقد انتفخ زهواً ليصرح بما معناه أن سياسة القوة أو العين الحمراء هي الوحيدة الصائبة مع الفلسطينيين والعرب، ويتعهد أن يستمر بهذه السياسة..

المهم هنا أنه لولا بعض الشباب الفلسطينيين الذين تظاهروا في رام الله والخليل في ٥/٤ للإحتجاج على عدم إعلان الدولة، لمر هذا اليوم مملاً، كئيباً وخصوصاً مع خبر ورد في الصفحة الأولى لجريدة ٥/٤ يقول إن نتنياهو اتخذ للتّو قراراً بإغلاق مكتب فيصل الحسيني في بيت الشرق. طبعاً سيغضب الحسيني لكنه بالتأكيد لن يتخلى عن «تعقله»..

بعد نشرة أخبار وجريدة يكاد الفزع يتملكنا ونتساءل هل من المعقول أن العرب لم يصلوا إلى قاع الهاوية بعد؟! وهنا نتذكر كلمة قالها أحدهم: يبدو أنهم وصلوا إلى القاع وبدؤوا بالحفر..

ومع ذلك فالليل مهما طال زائل وسيليه الفجر حتماً.. هذه إحدى سنن الكون الثابتة التي لاتقبل الجدل..

وحتى نلتقي في المرة القادمة نحتار كيف نودع قراءنا، هل نقول: تصبحون على دولة؟ أم ندعو الله ضارعين لأنفسنا ولكم: اللهم ثبّت عقولنا..

اجتماع المجلس المركزي

في السابع والعشرين من نيسان ١٩٩٩، عقدت اجتماعات للمجلس المركزي الفلسطيني، هدفها المعلن مناقشة (إعلان) أو (عدم إعلان) قيام الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار موعد انتهاء المرحلة الانتقالية حسب اتفاقية أوسلو. وكما كان متوقعاً، كان الهدف الحقيقي لهذا الاجتماع الإعلان عن تأجيل (إعلان الدولة) فلم يكن سوى إشهار قرار نوقش واتخذ في واشنطن، وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقاطعتها لهذه الدورة انطلاقاً من رؤيتها وتحليلها لاستهدافات الاجتماع وآفاقه، ولما هو مقرر له سلفاً.

لم يكن مفاجئاً أن يعلن المشاركون في اجتماع المجلس المركزي في غزة موافقتهم على البيان الختامي بالتصفيق، فذلك هو الطقس الذي اعتادته القيادة المتنفذة كلما أرادت تمرير تنازل جديد أو التبرؤ من وزر وأعباء مسؤولية ما صنعتها بيديها. «بإمكان الفلسطينيين الإعلان دائماً عن دولتهم» هكذا فلا داعي إذاً لإعلانها الآن، وبالذات الآن، مادام الأمر متاحاً دائماً.. هكذا يروج أقطاب أوسلو.. هكذا تُصنع الأوهام. فلماذا يتمسك الشعب بالأشكال الإحتفالية من قبيل إعلان الدولة الطقوسي مادامت أمراً واقعاً وممكناً في أي وقت؟! وكفى الله المؤمنين شر القتال!

الفرصة الضائعة

أحمد جابر

هل يكفي أن نقول إن البيان الأخير (لإحتفالية) المجلس المركزي لم يحمل جديداً وكان متوقعاً وهي جملة صحيحة وكاملة، ولكن لابد على ما يبدو من مزيد من التوضيح.

لايخفى على أحد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عارضت ومنذ البداية مسار التسوية المدريدي لإعتبارات قيلت وكررت كثيراً وللتذكير السريع فإن تلك التسوية جاءت بعد هزيمة متعددة الأبعاد والمستويات على خلفيات اختلال خطير في ميزان القوى، فكان التفاوض أساساً معداً ليجري بين منتصر ومهزوم، وهي مقدمات تنبئ بنتائج، فتلك التسوية جاءت استجابة لقرار أمريكي لإعادة ترتيب المنطقة في سياق ترتيب الأوضاع في العالم ككل، فجاءت مرهونة بالإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية ومستجيبة لمصلحة المنتصر، وجاءت لتعلن التخلي عن مرجعية البرنامج الوطني الفلسطيني والشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة وهيئاتها وقراراتها وعن إرادة الشعب أيضاً.

هذه البداية في مدريد أدت إلى أوسلو، وبعيداً عن السجل الرسمي للمفاوضات قامت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالإستفراد في مجرى سري للمفاوضات وفي عملية خداع شاملة لشعبها ولفريقها المفاوض بالذات، الذي اكتشف فجأة أن العرض الحقيقي يجري في مسرح آخر، وهكذا ذهبت هذه القيادة إلى أوسلو بمعزل عن مؤسسات منظمة التحرير وبمعزل عن الفريق المفاوض الذي كان يطالب بشيء ويُفاجأ أن قيادته قبلت في أوسلو بشيء أقل بكثير.

عملية الخداع هذه تحاول القيادة المتنفذة تمريرها مجدداًوكلما احتاج الأمر لتغطية تنازل جديد، عن طريق مؤسسات أحالتها هذه القيادة إلى التقاعد فحولتها إلى مجرد أدوات لتغطية سياسات لاتمثل برامجها ولا الهدف من وجودها، إلى شماعة تعلق عليها الأوزار التي صنعتها بنفسها.

هذه المؤسسات تم تهميشها وإلغاء دورها، بينما يفترض بها، أن تكون المرجعية القانونية للشعب الفلسطيني وللسياسة التي تحكم وتقود وترسم مسيرته في طريق استحصال حقوقه الوطنية، وأيضاً أن تكون رقيباً على سلوك الهيئات التنفيذية، جرى تجريدها من دورها وتحويلها إلى شاهد زور، فلا تجتمع إلا لإقرار ما تريده هذه القيادة، هذه المؤسسات كانت عنواناً للوحدة الوطنية عندما كان هناك تمسك ببرنامج الحد الأدنى الوطني، هذا البرنامج الذي تخلت عنه القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، فصارت الوحدة الوطنية بذاتها مجرد همروجة احتفالية فارغة كما حدث مؤخراً ومجرد شعار لتمرير السياسة المستكينة التي لاتستطيع النهوض بشرط الوحدة الوطنية، شرط تحقيق الأهداف الوطنية.

وفي نفس الوقت دأبت القيادة المتنفذة على عزل وإهمال ورفض كل دعوة جدية صادقة لحوار وطني جاد ومسؤول وتمسكت بفرديتها ونهجها المدمر.

تلك مقدمة ضرورية للإجابة على سؤال: لماذا قاطعت الجبهة الشعبية اجتماع غزة؟

قبل ان يخطر على بال السلطة دعوة المجلس المركزي للإجتماع (حيث لم تكن ثمة حاجة إليه) شنت هذه السلطة حملة واسعة إعلامية وسياسية وجماهيرية، حول نيتها الإعلان عن الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار باعتباره يوماً «مقدساً» حسب تعبير أقطاب هذه السلطة ووعداً واجب التحقيق، ولكن الرابع من أيار ليس وعداً إلهياً ولا هو قرار استفتاء شعبي وإنما هو آخر أيام المرحلة التي دشنها اتفاق أوسلو سيء السمعة الإتفاق ذاته الذي لم يلحظ مسألة الدولة ومهد لليوم (المقدس) بتجاهل القدس عاصمة الدولة، وتجاهل الإستيطان الذي يبتلع يومياً مساحات جديدة من أراضي الدولة وتجاهل المعتقلين الذين ضحوا بحريتهم من أجل الدولة، وتجاهل ثلثي الشعب الفلسطيني في المنفى ومعسكرات اللجوء، بعد ذلك هل يبقى

الرابع من أيار يوماً مقدساً؟!

لقد أكدت الجبهة الشعبية على ضرورة الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة على أساس السيادة الكاملة على الأرض تحت السيطرة الفلسطينية، الآن وباعتبار أن ما تبقى هو أرض محتلة يجب العمل على تحريرها وطرد الإحتلال منها واعتبار يوم الرابع من أيار فرصة لإغلاق ملف أوسلو وإنهائه والعودة بالقضية إلى الأمم المتحدة وهيئاتها.

دعت الجبهة الشعبية إلى اغتنام الفرصة والتخلص من الكارثة التي جرتنا إليها القيادة المتنفذة وتحويل المسار بمنعطف سيكفل العودة إلى الوحدة الوطنية وتوحيد الشعب حول برنامج وطني طموح لتحقيق المصلحة الوطنية والعودة بملف القضية إلى مؤسسات المنظمة الدولية، ووضع العالم أمام مسؤولياته والتخلص من الهيمنة الأمريكية، لكن فريق أوسلو أبى التخلي عن مسار الإنحدار وأصر على التمسك بخياره تحت حجج واهية تندرج في ذات إطار صناعة الأوهام وبيعها ولكن من يشتري؟!



وبنفس الحماسة التي روجت بها السلطة لليوم (المقدس) عادت وتراجعت عن قدسيته وشنت حملة مضادة للترويج للتأجيل، فكان أن اتخذ القرار في واشنطن استجابة لإرادة الهيمنة الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، فكان لابد من الإنقضاض على (المقدس) ولابد أيضاً من البحث عن كبش محرقة يتحمل وزر التراجع، ومن غير مؤسسات منظمة التحرير لهذه المهمة العتيدة؟ المجلس المركزي مثلاً الذي يتم تذكره الآن بعد أن غُيّب طويلاً جداً في الوقت الذي لم يكن يريده السيد عرفات رقيباً على سلوكه السياسي، ولم يكن يريد أية مرجعية قانونية، وللتذكير فإن النظام الداخلي للمجلس ينص على اجتماعه كل ستة أشهر والمجلس الوطني كل أربع سنوات واللجنة التنفيذية كل أسبوعين.

وهكذا دعي المجلس المركزي للإجتماع استجابة لوظيفة محددة سلفاً هي تأجيل إعلان الدولة، مما يمثل تنازلاً جديداً، فلم يكن هذا الإجتماع سوى غطاء مفضوح لهذا التنازل هذه المقدمات لم تكن خافية على أحد، والجبهة الشعبية التي راجعت وفحصت هذه المسيرة منذ مدريد، من الطبيعي ألا تخفى عليها هذه المقدمات. والسؤال: هل من الوطنية أو من دواعي الوحدة أو الحفاظ على المؤسسات وحماية البرنامج الوطني حضور اجتماع من هذا النوع، هل من الحكمة الوطنية والسياسية منح غطاء مجاني لسياسة ثبت فشلها أو لمناورة بائسة تستهدف أولاً وأخيراً خداع الشعب والإستمرار بنهج التفريط وتدمير القضية؟

هذا السؤال كان مطروحاً على الجبهة وكان لابد من الإجابة عنه، بما يضع في الإعتبار دور الجبهة وواجبها الوطني وموقعها من الصراع الدائر، وبما يلحظ حقيقة ما استهدفته اجتماعات المجلس، والجواب أن المحافظة على مؤسسات المنظمة يقتضي عدم المشاركة في تحويلها إلى مهرجان للفوضى والمحافظة على الوحدة الوطنية تقتضي التمسك بالناظم الأساسي لهذه الوحدة وعدم تحويلها إلى طقس احتفالي وأداة تكتيكية، وكان طبيعياً إذاً التمسك بإعلان الدولة باعتبارها موضع اجماع وطني وحقاً وواجباً وضرورة مشروعه ونتاج نضال وتضحيات شعبنا، نضال طويل وسيطول حتى تحقيق الإستقلال الناجز والحرية المكتملة والحقوق الكاملة، وكان طبيعياً أيضاً إعلان مقاطعة دورة المجلس المركزي الحالية، هذه الدورة المعروفة أسبابها ومقدماتها ونتائجها، فرفضت الجبهة الشعبية أن تكون شاهد زور في مسرحية كتبت فصولها في البيت الأبيض ويديرها مخرج فاشل وأبطالها ظلال فارغة من المعنى تقام على مسرح هجرة الجمهور منذ زمن، لأنه لايبيع إلا الوهم والخداع، والناس يريدون فعلاً حقيقياً، فعلاً يستعيد الأرض ويحمي القدس ويتصدى للإستيطان ويطلق الأسرى ويعيد اللاجئين.

ونعود مرة أخرى إلى الأسباب التي روجتها السلطة لقرار المجلس المركزي الذي أعلنت أن جلساته ستبقى مفتوحة وتلك مناورة جديدة، فهم يقولون أنهم استجابوا لطلب الأصدقاء بالتأجيل والأصدقاء أنفسهم الذين أيدوا اليوم (المقدس)، ولرسالة كلينتون التي حملت «جديداً»، وشبهها أبطال حملة الخداع بوعد بلفور جديد يعطى للفلسطينيين متناسين الكم الهائل من الوعود الأمريكية التي اقتلعتها رياح التحالف المقدس بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويقول هؤلاء الأبطال أن القرار جاء بهدف إثبات عدم التدخل في الإنتخابات الإسرائيلية حتى لايعطوا دفعة انتخابية لنتنياهو ولكن لهذه الحجة وجهها الآخر الذي عبر عنه مكتب رئيس وزراء العدو، فإعلان التأجيل إنما يعبر عن انتصار سياسة نتنياهو، فما رأي صناع الوهم؟!

واكتملت المسرحية بالبيان الختامي الذي فعلاً لم يحمل جديداً كما كان متوقعاً، وقراءته تفي بالغرض وهو منشور على نطاق واسع، ولعل أخطر مافيه عموميته التي تعني التجديد التلقائي لأوسلو، وبهذا الإعلان، وبدلاً من الإستجابة للدعوة الصادقة بأن يشكل الرابع من أيار فرصة للقيادة المتنفذة لوضع نهاية لطريق أوسلو وآلياته المدمرة، حولت هذه القيادة موضوع السيادة والإستقلال إلى موضوع للمساومة والتكتيك المدمر.

إذاً وماذا بعد؟ هل كان على الجبهة الشعبية أن تذهب إلى المجلس المركزي كما فعل غيرها لتخرج منه تندد وتشجب ما حدث. أما كان عليها أن تعلن موقفاً مبدئياً، يحدد وظيفة هذا الإجتماع ويحذر من نواياه ويضع الشعب أمام الحقائق، وأن تبتعد بنفسها عن أن تكون شاهد زور وشماعة لحمل أوزار تلك القيادة، التي تمنت لو أن الجبهة الشعبية تحضر، عبر الدعوات المتكررة والأسف المتكرر لغيابها!!

إن الجبهة الشعبية التي يسجل لها دائماً حرصها على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وجامع له على أهدافه الوطنية ستبقى تناضل حتى استعادة المنظمة إلى واجبها وموقعها الحقيقي وإعادة بنائها على أساس وطني ديمقراطي بعيد عن التنازل والتفريط وستبقى تناضل حتى إقرار الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس ■■

نعم لتجسيد إعلان الدولة..
لا لتمديد المرحلة الإنتقالية..

بقلم: تيسير قبعة

نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مع استحقاق الرابع من أيار، اتجهت أنظار العالم نحو الفلسطينيين بترقب واهتمام كبيرين، وسط تكهنات وتساؤلات فيما سيكون عليه الموقف الفلسطيني يوم ٤/٥ وماذا سنقول للعالم في هذا اليوم.

ومن الطبيعي أن هذا التساؤل الكبير شغل أيضاً وباهتمام أكبر وأشد بال الفلسطينيين بمختلف مستوياتهم ووجودهم، على مستوى الشارع، والسياسي المثقف والأكاديمي والمهتم.. باعتباره مفصلاً تاريخياً مهماً في حياة الشعب الفلسطيني ومستقبله الوطني والسياسي والإجتماعي والتنموي.

بالعودة إلى التساؤل الأساس: هل كان من المفترض أن نعلن عن قيام الدولة وبسط سيادتها يوم ٥/٤؟ باقتناع كامل قلنا نعم لإعلان قيام الدولة وبسط سيادتها الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة يوم الرابع من أيار، وعلى كل القوى الفلسطينية داخل السلطة وخارجها، أن تعتبر هذا التاريخ أولوية فلسطينية قصوى غير قابلة للتأجيل أو المماطلة أو الإنتظار، وواجبنا الوطني المنطلق من المصالح العليا للشعب الفلسطيني يملي علينا الإمساك بهذه الفرصة الموضوعية باعتبارها نافذة فرص للخلاص من قيود اتفاقات أوسلو وشروطها المجحفة والنفاذ إلى الأفق الأكثر رحابة، نحو قرارات الشرعية الدولية باعتبارها مرجعيات ثابتة بديلاً لمرجعيات أوسلو.

وقرار الإعلان عن تجسيد قيام الدولة الفلسطينية ينطوي بدون ريب على مخاطر في ظل المعطيات القائمة وتدني الإستعداد الفلسطيني الداخلي والرسمي والشعبي على حد سواء ناهيك عما يتهدد الدولة الوليدة من إجراءات عقابية إسرائيلية، ولكن كل هذه المحاذير من النوع الذي يمكن التغلب عليه أو تجاوزه إذا ما أخذنا باعتبارنا أن البديل الآخر لعدم الإعلان هو فتح الإتفاقيات واستمرار الإرتهان بها إلى زمن قد لانستطيع تحديده أو التحكم فيه.. وبالتالي نجد أنفسنا سائرين في طريق التيه دون أن نعلم إلى أين ستوصلنا..

وكي لايفهم البعض أننا مع الإعلان كيفما اتفق، أو يفهم الإعلان أنه مدخلاً للتكيف مع سياسة الأمر الواقع القائم راهناً، وأنه الغطاء لما هو قائم وتم إنجازه في إطار الإتفاقات الموقعة، فإنه بات مطلوباً توفير جملة من الإشتراطات التي تحمي هذا القرار وتكسبه مضمونه الوطني الحقيقي. وأولى هذه الإشتراطات أن يستند قرار الإعلان إلى وثيقة الإستقلال الصادرة عن المجلس الوطني عام ١٩٨٨، القرار الدولي ١٨١، ثانياً أن يقوم قرار الإعلان على أساس إجماع وطني شامل ومتوافق عليه، وبما يحصن الجبهة الداخلية ويعيد بناء المشروع الوطني على أسس جديدة. ثالثاً: أن يشكل القرار رافعة وطنية وشعبية تفتح الأفق أمام تجديد الإشتباك السياسي والنضالي مع الإحتلال الإسرائيلي لإستكمال تحرير أراضي الدولة الفلسطينية الواقعة تحت الإحتلال انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية، رابعاً: إعادة بناء الوضع الداخلي الفلسطيني على أسس ديمقراطية واضحة المعالم.

وقرار الإعلان ضمن هذه الإشتراطات سيشكل سياجاً وطنياً وشعبياً يحمي قرار الإعلان الذي بالمعنى المشار له لن يكون إلا قراراً تصادمياً.

بعد كل ما تقدم: لماذا أيدنا قرار الإعلان في وقته المحدد؟ هناك العديد من الأسباب والحيثيات وهي:

أولاً: أن حق إقامة الدولة الفلسطينية هو حق للشعب الفلسطيني كفلته شرعية الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، وهذا الحق لايسقط بالتقادم، وهو أيضاً هدف مركزي ثابت للشعب الفلسطيني وبرنامجه الإجماع الوطني في «م.ت.ف» وعلى ضوء هذه المعطيات فإن قرار إعلان قيام الدولة وسيادتها توقيتاً وقراراً ومضموناً هو قرار فلسطيني محض وليس مسموحاً لأي طرف خارجي مهما كانت صفته أن يتدخل في هذا القرار السيادي أو يقرر فيه سوى الشعب الفلسطيني وهيئاته ومؤسساته الوطنية.

ثانياً: على القيادة السياسية أن تعي حقيقة مشاعر الناس وتوجهاتهم، وقراءة الواقع تؤكد بكل وضوح أن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين والقوى السياسية هي مع قرار الإعلان السيادي بمضمون البرنامج الوطني



المقر في «م.ت.ف.» ولا أعتقد أن أية قيادة عاقلة تقفز عن هذه الحقيقة ولا تضعها في اعتباراتها، لأنها بذلك ستكون بوعي أو بدون وعي تعمل على توسيع الهوة بين القيادة والشارع. فيما الأخذ بالتوجه الشعبي والتناغم معه إيجابياً يعني توثيق العلاقة مع الجماهير وتأكيد المصداقية أمام الشعب وأمام العالم، وقرار القيادة المتوافق مع توجهات الشارع والقوى، هو وحده الكفيل بحماية قرار قيام الدولة وهو الكفيل أيضاً بتعبئة الجماهير وإعادة تأطيرها في سياق إعادة بناء الذات الوطنية على طريق بناء الوطن واستكمال مهام التحرير.

ثالثاً: إذا كانت اتفاقات أوسلو قد أوجدت أسس الخلاف السياسي والإنقسام في الشارع الوطني وعلى مستوى التحالف الوطني الفصائلي، فإن هدف الدولة وإقامتها سيشكل الأساس الجامع الذي تلتقي عليه هذه القوى، وبالتالي فالدولة ستشكل الحد الفاصل بين الفراق والوفاق.

رابعاً: إن إعلان قيام الدولة في موعدها المحدد يعني أن تواريخ الشعب الفلسطيني لها قدسية واحترام، وليست رهينة للتقديرات والإملاءات الإسرائيلية، وإذا كانت أوسلو ستنتهي في ٥/٤ دون أن تنجز ما هو مطلوب أن تنجزه، نتيجة التعنت والمماطلة الإسرائيلية بهدف إطالة الوقت وتجاوز كل الحدود التاريخية التي وضعت، فهذا شأن الإسرائيليين وتقديراتهم الخاطئة، أما نحن فهذا التاريخ يعني لنا انتهاء اوسلو كمرحلة وبعد هذا التاريخ فإن الخيار الفلسطيني يصبح مرهوناً بتقديرات الفلسطينيين ومصالحهم الوطنية المنطلقة من ثوابتهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف.

خامساً: إن إعلان قيام الدولة يعني أن الفلسطينيين يمتلكون زمام المبادرة في اللحظة المناسبة، ويعني إخراج الوضع الفلسطيني من حالة الأزمة إلى حالة الإنفراج وإعادة إطلاق الفعل الفلسطيني بكل الميادين، انطلاقاً من التقديرات أن قيام الدولة سيحرر المزاج الفلسطيني من آثار اليأس والإحباط ويشحذ الهمم من جديد، ويفجّر الإبداعات الجماهيرية التي فاجأتنا أكثر من مرة في اندفاعها وعطائها وزخمها وانجازاتها.

سادساً: قرار إعلان قيام الدولة وتجسيدها يعني وقف خطر الإستيطان ويعني في ذات الوقت إلزام المجتمع الدولي في فرض إرادته لتطبيق القرار ١٨١ وقرار حق العودة ١٩٤ وتأكيد عروبة القدس.

هذا فيما يخص الحيثيات التي تدعم قرار الإعلان، أما لماذا نحن ضد التأجيل؟

بغض النظر عن المبررات التي قد تساق لتسويغ هذا التوجه فهي نابعة من:

أولاً: التأجيل في مضمونه وأبعاده، يعني الإستجابة للإملاءات الإسرائيلية واستمرار المراهنة على اتفاقيات استنفذت مداها الزمني دون أن تنجز قضايا المرحلة الإنتقالية فيما قضايا المفاوضات النهائية وهي الأساس لم يبقَ وقت لبحثها. والقول بالتمديد المحدود لعام أو أقل ليس قولاً واقعياً على ضوء التجربة التفاوضية في أوسلو، والخشية أن نشرع بإرادتنا وتحت دعوة التأجيل التمديد لأوسلو وتحت المماطلة الإسرائيلية نجد أنفسنا أمام زمن مفتوح بدون حدود، وحينها ستصبح الدولة واحدة من القضايا العالقة المؤجلة للتفاوض وليس للإعلان.

ثانياً: إذا كانت الدعوة للتأجيل مرتبطة برؤية تكتيكية فحواها عدم التأثير على الإنتخابات الإسرائيلية كما يشاع في الأوساط الرسمية الفلسطينية، فإن هذه التقديرات تحتاج إلى تدقيق من عدة جوانب، فإذا كان الإعلان عن قيام الدولة في موعدها سيخدم نتنياهو واليمين القومي في إسرائيل، لأنه سيعمل على توظيفه في خدمة خطابه السياسي المتطرف، ويستقطب أصوات اليمين خلفه، فإن عدم الإعلان عن الدولة أيضاً سيستفيد منه نتنياهو وسيوظفه لصالح حملته الإنتخابية بالقول أن السياسة الحازمة له والمنطلقة من شعار «رجل قوي لدولة قوية» هي السبب وراء ثني الفلسطينيين عن قرارهم، وتالياً فهي نجاح لسياساته الداعية لتهبيط سقف التطلعات الفلسطينية. وحتى لانقع رهينة اللعبة الإنتخابية الإسرائيلية فإن المطلوب منا أن نحدد ثوابتنا ورؤيتنا لسياستنا مع الإسرائيليين ونضع الناخب الإسرائيلي والأحزاب الإسرائيلية أمام السؤال الأساسي، هل المجتمع الإسرائيلي بكل قواه مع السلام القائم على أساس الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة بما فيها الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وعليهم أن يواجهوا هذا السؤال وهذه الحقيقة التي بدونها لن يقوم سلام في المنطقة.

ثالثاً: ربط التأجيل بنتائج الإنتخابات الإسرائيلية، يعني المراهنة على مجهول، ويعني أيضاً مجازفة غير محسوبة النتائج، السبب أن الأحزاب الإسرائيلية بيمينها ويسارها متوافقة على ثوابتها الوطنية حول الدولة وأكثرها تقدماً لايقر لنا بدولة بمفهومنا المتوافق عليه وطنياً، وبالتالي فالرهان على نتائج الإنتخابات رهان خاسر ومضيعة للوقت لامبرر لها. عدا عن أن أصحاب هذه الدعوة لايملكون أدنى ضمانة من أن لايعود اليمين ثانية إلى سدة الحكم.

رابعاً: تأجيل الإعلان مقابل ضمانات أمريكية بالإعتراف بالدولة مستقبلاً، في حال إعلانها على أن يسبقها مفاوضات بين الأطراف المعنية، هي مساومة أمريكية لصالح الموقف الإسرائيلي، لأنها بهذا المعنى تضع مسألة الدولة في نطاق العملية التفاوضية، وبالتالي فقيامها يعني الإتفاق على مضمونها وحدودها، وهذا المفهوم يختلف مع مفهومنا للدولة كاملة السيادة، هذا اولاً. أما ثانياً: فإن الضمانات الأمريكية الشفوية ليست أكثر من تصبيرة مؤقتة للفلسطينيين ولاتعكس انزياحاً في الموقف الأمريكي المنحاز تاريخياً لصالح إسرائيل، وتجربتنا مع الضمانات الأمريكية من مرجعيات مدريد مروراً بأوسلو وانتهاءً «بواي ريفر» لن تفلح في شيء ولم ترغم إسرائيل على تطبيق ما وقعت عليه إسرائيل ذاتها بمباركة أميركية، بل كانت الضغوط توجه بالغالب على الفلسطينيين.. من هنا أقول أن التأجيل لشهر أو لسنة لافرق، المهم أن المبدأ هو أساس الخطورة وهو قبول التنازل عن حق لنا، والقبول بمنطق الإدارة الأمريكية يعني التمييع كمقدمة للتضييع والخاسر الوحيد هو الشعب الفلسطيني ■■

المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يعلن مقاطعة الجبهة لإجتماعات المجلس المركزي

عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اجتماعاً يوم ١٩٩٩/٤/٢٠، خصصه لمناقشة مجمل التطورات السياسية الجارية والمتلاحقة على غير صعيد ومستوى، مركزاً على استحقاق الرابع من شهر أيار القادم، ودعوة المجلس المركزي للإنعقاد في السابع والعشرين من الشهر الجاري، لإتخاذ المواقف والقرارات المتعلقة بهذا الإستحقاق. وقد خلصت المناقشات المكثفة والتفصيلية التي دارت حول الإستحقاق والدعوة للإجتماع، إلى التأكيد على جملة من الحقائق والمواقف التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أولاً: إن حق الشعب الفلسطيني في الإعلان عن قيام دولته الفلسطينية المستقلة بالسيادة الكاملة وعاصمتها القدس، على أرض وطنه، هو حق مقدس، لايجب إخضاعه للنقاش أو المناورة أو التفاوض، وقد بات هذا الحق، بفعل نضال وتضحيات الشعب الفلسطيني يحظى بدعم رسمي وشعبي عربي وإقليمي ودولي واسع النطاق، وقد اتخذت عمليات الدعم أشكالاً مختلفة، تجلت بمواقف معلنة من قبل إطار واسع جداً من الدول والهيئات والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية. وارتباطاً بهذا الحق المقدس وبالدعم الذي يحظى به على نطاق واسع، تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ضرورة المبادرة إلى الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعمل على تجسيد السيادة الكاملة غير المنقوصة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، واعتبار الأراضي التي لاتزال تحت سيطرة المحتلين الإسرائيليين أراضي محتلة، ينبغي مواصلة النضال وتكثيفه من غير توقف، لدحر الاحتلال عنها.

ثانياً: غير أن هذا الحق، والتأييد الواسع الذي يحظى به، وانتهاء السقف الزمني لإتفاقات أوسلو، والانتهاكات الفظة والمتكررة لمضمونها وجوهرها من قبل حكومة الكيان الصهيوني، لم تدفع السلطة الفلسطينية حتى هذه اللحظة إلى وقف المفاوضات والتنسيق الأمني والتخلي عن خيار أوسلو وقيوده والتزاماته، والتوجه الجاد للإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كمشروع كفاحي، متصادم مع الاحتلال وسياساته التوسعية والإستيطانية، وقادر على مراكمة الإنتصارات المتدرجة الكفيلة بالتخلص من الاحتلال وشروره، وتحقيق الحرية والإستقلال والعودة وممارسة حق السيادة التامة لشعبنا على أرض وطنه.

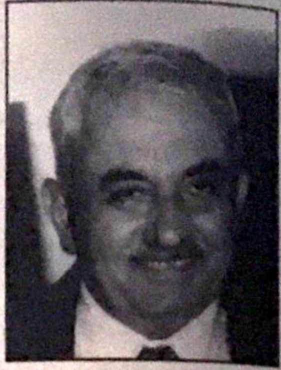
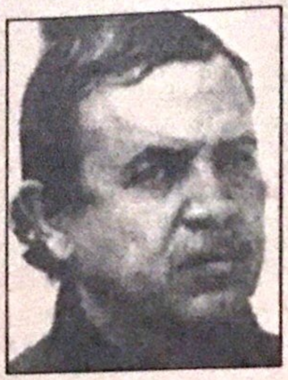
فقد أعادت السلطة الفلسطينية التأكيد مجدداً على تمسكها بخيار أوسلو كخيار استراتيجي لارجعة عنه، وتشبثها بالمرجعية الأمريكية سبيلاً ومنهجاً مدمراً، كما واصلت سياسة المماطلة والتسويف.

وأحجمت عن اتخاذ المواقف الحاسمة، والخطوات الملموسة، لإظهار جديتها بشأن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار القادم. ليس هذا فحسب بل واصلت السلطة سياسة إدارة الظهر للشعب الفلسطيني وقواه الحية، ولم تظهر أية استجابة جدية للشروع بحوار وطني فلسطيني شامل، لمراجعة سياستها التفريطية واستخلاص الدروس والعبر، ووضع الأسس والآليات الكفيلة بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كائتلاف سياسي وطني ديمقراطي عريض، يتسع لكل قوى الشعب المناضلة والملتفة حول الميثاق وبرنامج الإجماع الوطني، برنامج حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً: وارتباطاً بما سبق فقد أصبح واضحاً اليوم، أن السلطة الفلسطينية لم تكن جادة في مواقفها المعلنة إزاء اعتبار استحقاق الرابع من ايار 1999 محطة تاريخية هامة، فاصلة بين مرحلتين، وموعداً مقدساً لايمكن أن يخضع للمساومة ولايقبل التأجيل أو التأويل تحت أي ضغط أو اعتبار، فكل المعطيات والمؤشرات والمعلومات المتوفرة تشير وتؤكد أن السلطة الفلسطينية تتهيأ لتأجيل إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار القادم، استجابة للضغوط الأمريكية ـ الإسرائيلية، وتأكيداً على تمسكها بخيار المفاوضات وخيار أوسلو، كخيار استراتيجي. والتأجيل الذي هو تمديد لاتفاقيات أوسلو، يمكن أن يصدر على شكل قرار مباشر عن المجلس المركزي الفلسطيني، ويمكن أن يكون حصيلة طبيعية لإمتناع المجلس المركزي عن إصدار أية قرارات بالتأجيل أو التمديد أو الإعلان عن قيام الدولة، حيث يمكن أن يكتفي المجلس المركزي المدعو للإجتماع بعد أيام، بإبقاء دورته مفتوحة لمتابعة التطورات، لحين ظهور نتائج الانتخابات الاسرائيلية، وتوفر الظروف والمعطيات التي تسمح بإعلان مواقف محددة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انطلاقاً من موقفها الداعي لرفض الإتفاقات المذلة، وتأكيدها الدائم على حق الشعب الفلسطيني باستمرار المقاومة حتى نيل التحرير والعودة، ترى أن النضال وحده كفيل بتحقيق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس، كما ترفض سياسة تحويل المؤسسات الفلسطينية إلى أدوات استخدامية للقيادة المتنفذة، لتمرير مواقفها وسياساتها والتغطية على قراراتها، لذا فإنها تعلن مقاطعتها لدورة المجلس المركزي الفلسطيني المدعو لها في السابع والعشرين من نيسان الجاري. وتؤكد مجدداً على ضرورة تكثيف النضال لإعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية حقيقية، وإعادة الاعتبار لدورها وميثاقها وبرنامجها بما يؤمن تجسيداً حقيقياً لكونها إطاراً ائتلافياً عريضاً لشعبنا وجميع قواه الوطنية.

د. حبش يهنئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة انتخابه رئيساً للجزائر

سيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المحترم
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحية عربية حارة وبعد

يسعدني بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أن أتقدم منكم مهنئاً بهذه المناسبة، باسم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم كوادرها وأعضائها وباسم الشعب الفلسطيني وباسمي شخصياً متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم الصعبة لما فيه مصلحة الشعب الجزائري الشقيق والامة العربية، ونتطلع إلى جزائر الغد لتمارس دورها التاريخي على الصعيد العربي والدولي.

سيادة الرئيس

إن للجزائر مكانةً خاصة في قلب كل مواطن فلسطيني، فهي بلد التضحيات الكبيرة من أجل الحرية والإستقلال وهي بالنسبة لشعبنا النموذج الكفاحي لدعم نضالنا لإسترداد حقوقنا وتحرير بلادنا وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سيادة الرئيس

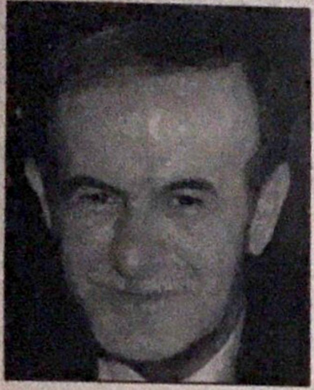
إن شعبنا الفلسطيني قد تعرض في السنوات الأخيرة لأخطر انتهاك عرفه شعب من شعوب المعمورة وذلك عبر الاتفاقيات المذلة عليه والمسماة اتفاقات أوسلو - واي ريفر والتي مست حقه الطبيعي والتاريخي في وطنه إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مصممة على الإستمرار في النضال حتى تحقيق كامل أهداف شعبنا مهما بلغت التضحيات.

سيادة الرئيس

نهنئكم مرةً أخرى وننقل عبركم للشعب الجزائري الشقيق كل أمنيات التقدم والرفعة والإزدهار.

أخوكم د. جورج حبش
الأمين العام للجنة المركزية
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/٤/١٩

ويهنئ الرئيس حافظ الأسد بمناسبة ذكرى الجلاء



سيادة الرئيس المناضل/
حافظ الأسد المحترم
رئيس الجمهورية العربية السورية
الأمين العام لحزب البعث العربي الإشتراكي
تحية عربية وبعد

يسعدني في الذكرى الثالثة والخمسين للجلاء المجيد - ذكرى جلاء المستعمر الفرنسي عن أرض سورية العربية العزيزة، أن أبرق لكم مهنئاً بهذه الذكرى باسم اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم كوادرها وأعضائها وجماهيرها في الوطن المحتل والشتات، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً متمنياً لكم الصحة وللشعب العربي السوري الشقيق كل تقدم وإزدهار في ظل قيادتكم الحكيمة.

سيادة الرئيس المناضل

تتعرض أمتنا العربية في الظرف الراهن لمخاطر جسام بفعل التحديات التي تواجهها والتي تستهدف حقوقنا القومية والتاريخية في وطننا العربي.. ونحن نرى أن لكم شخصياً يا سيادة الرئيس ولسوريا قلعة الصمود العربي دوراً هاماً وريادياً على هذا الصعيد لجهة جمع شمل الأمة ومواجهة المخاطر والتحديات الخطيرة التي تتعرض لها.

سيادة الرئيس المناضل/ حافظ الأسد

إن سوريا العربية بمواقفها المبدئية الشجاعة تحظى باحترام وتقدير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، نتمنى لسيادتكم دوام الصحة والعافية، وللشعب السوري الشقيق الرفعة والتقدم.

أخوكم د. جورج حبش

و يهنئ الأخ عبد الملك المخلافي

الأخ العزيز عبد الملك المخلافي المحترم
الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري
تحية عربية وبعد

بمناسبة انعقاد مؤتمركم الوطني العام التاسع ابعث إليكم ولجميع أعضاء المؤتمر باسم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكافة كوادرها وأعضائها وجماهيرها في الوطن والشتات وباسمي شخصياً بأحر التهاني وأخلص التمنيات بنجاح مؤتمركم.

الأخ العزيز

إن الروابط الكفاحية بين حزبينا عميقة الجذور ونتطلع باستمرار لتعزيزها وتطويرها لما فيه مصلحة الأمة العربية وقضاياها المصيرية وفي مقدمتها قضية فلسطين التي تواجه أصعب الظروف في المرحلة الراهنة بسبب خروج القيادة المتنفذة في م.ت.ف عن برنامج المنظمة وميثاقها حيث عقدت صفقات مع العدو عادت بالضرر الفادح على قضيتنا الوطنية وعلى مستقبل الصراع العربي الصهيوني.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤمن إيماناً راسخاً بعمق الترابط بين القومي والوطني وستعمل باستمرار جنباً إلى جنب مع كل الشرفاء من أمتنا العربية لتحقيق أهدافها في الوحدة والتحرر ومواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية.

الأخ العزيز

أرجو أن تسمح لي بالتوجه إلى جميع اعضاء المؤتمر بالتحية، متمنياً لمؤتمركم النجاح وللشعب اليمني الشقيق كل التقدم والإزدهار.

أخوكم جورج حبش

بيان صحفي

بمناسبة حلول يوم الرابع من أيار، وتعقيباً على ما أصدره المجلس المركزي الفلسطيني أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالبيان التالي:

كما كان متوقعاً لم يحمل البيان الختامي جديداً، سوى الإستجابة للإرادة الأمريكية ـ الإسرائيلية في تأجيل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، ولم يشكل موعد الرابع من أيار للسلطة الفلسطينية الفرصة المناسبة، رغم أنه كذلك، للإستفادة منه في وضع نهاية لطريق أوسلو المدمر وسياساته الجائرة التفريطية بحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية في فلسطين.

ومثلما درجت عليه هذه السلطة من تفريط في محطات ومناسبات سياسية بالقضايا الجوهرية، استجابت وقبل دعوة المجلس المركزي للإرادة الأمريكية، واكتفت منها برسالة لاقيمة لها، بل ومنسقة مع الحكومة الإسرائيلية.

وعليه فإننا لانرى أن تحديد موعد مفتوح لدورة المجلس المركزي أو القول بموعد يعقد في شهر حزيران، سيأتي بجديد، بل ستبقى المسألة مرهونة بما اشترطته رسالة كلينتون «من عدم اتخاذ خطوة أحادية، ومعالجة الأمر بالتفاوض» ويبقى بذلك كل شيء مرهوناً بالإرادة الإسرائيلية.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترى في القادم ما هو أكثر خطورة على القضية الفلسطينية حقوقاً وشعباً. وهي تنبه إلى أن الإرادة الأمريكية أعدّت ملفاتها لما بعد الإنتهاء من الإنتخابات الإسرائيلية، لتقديمها كمشاريع جاهزة لإحتواء الأطروحة الفلسطينية بحق تقرير المصير وإقامة الدولة، والهبوط بسقف الآمال بحدود الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي. وفقاً لمقولة حكومة الكيان الصهيوني.

كما وتنبه جميع أبناء الشعب الفلسطيني وقواه السياسية إلى أن الإستمرار في سياسة أوسلو والإرتهان له ولملاحقه حتى واي ريفر، لن يجلب إلا المزيد من الآلام للشعب والقضية، وعليه ندعو إلى تجديد النضال في الوطن والشتات من أجل دحر الإحتلال وإنهاء هذه السياسات المدمرة والحفاظ على حقوق شعبنا الوطنية والتاريخية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وبالسيادة الكاملة.

مؤتمر عالمي للتضامن مع السجناء الثوريين في العالم

برلين ـ خاص بالهدف

عقد في برلين في الفترة من ١-٥ نيسان ١٩٩٩ مؤتمر عالمي للدفاع عن السجناء السياسيين في العالم وخاصة السجناء الذين كانوا ينتمون إلى حركات ثورية وتحررية مثل السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والسجناء الأكراد في السجون التركية.

وقد تم افتتاح المؤتمر بمحاضرة كبيرة في جامعة برلين جرت تحت عنوان: هل تؤدي عمليات السلام الجارية حالياً في بقاع الأرض المختلفة إلى تحرر حقيقي أم أنها مجرد تعبير عن استسلام تفرضه الإمبريالية على الشعوب المظلومة.

وقد تحدث في محاضرة الإفتتاح أحد الشخصيات الفلسطينية البارزة والمعارضة لعملية السلام الحالية بشكلها الحالي وبين في مداخلته أن عملية السلام المفروضة حالياً على الشرق الأوسط لن تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى أي نوع من السلام أو التحرر وذلك لأنها لاتقوم على العدالة ولاتؤدي إلى الإعتراف بالحقوق الشرعية والطبيعية للشعب الفلسطيني.

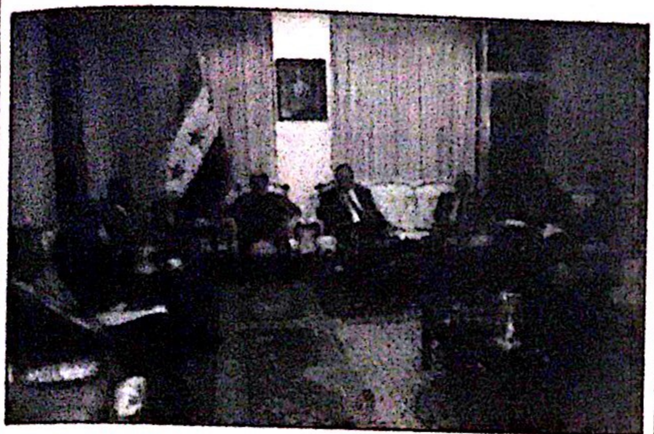
وتم ربط هذه الحقيقة بالشعار الذي طرحه المؤتمر والذي يقول: لاسلام بلا عدالة.

وقد ناقش المؤتمر أسئلة عديدة وقضايا هامة من أبرزها قضية التضامن مع السجناء السياسيين والثوريين في السجون الإمبريالية وأوجه التعبير عن هذا التضامن بالإضافة إلى سبل العمل المشترك من أجل النضال للدفاع عن هؤلاء السجناء من أجل منع عملية نسيانهم وتجاهلهم من قبل «اتفاقيات السلام» المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية السجناء الفلسطينيين الذين يقبعون في السجون الإسرائيلية كانت قضية بارزة خلال المؤتمر وأثارت اهتمام المشاركين من دول العالم المختلفة والذين تفاجأ قسم كبير منهم بوجود ألفين وخمسمائة سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية حيث أنهم كانوا يظنون أن السلام قد حل في الأراضي الفلسطينية. ومنبع هذا الظن هو قوة الإعلام الإسرائيلي والأمريكي اللذين يصوران للعالم أجمع بأن المشكلة الفلسطينية قد حلت بسلام. وأن «إسرائيل الديمقراطية» قد أعطت للفلسطينيين حقوقهم كاملة. [أحد الحضور علّق قائلاً: كل يوم نسمع كلمة الرئيس عرفات في التلفزيونات المختلفة ولذلك كنا نتصور وجود أرض حرة ودولة فلسطينية ورئيس دولة فلسطيني]. ويعود الفضل في الوجود الفلسطيني المميز داخل المؤتمر إلى اشتراك الجالية الفلسطينية وجمعية الضمير الفلسطينية للدفاع عن السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وكذلك إلى اشتراك أصدقاء مجلة الهدف ومراسليها في ألمانيا في هذا المؤتمر.

بقي أن نشير إلى إحدى أهم مطالب وتوصيات المؤتمر ألا وهي ضرورة الإعتراف بهؤلاء السجناء السياسيين على أنهم سجناء حرب تنطبق عليهم الإتفاقيات الدولية.

وفد من الجبهة الشعبية يزور العراق



قام وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزيارة إلى القطر العراقي الشقيق برئاسة الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي وعضوية كل من حمدي مطر وصالح مبارك وعز الدين.

وقد التقى الوفد بالرفيق. طه يسن رمضان نائب رئيس الجمهورية والرفيق سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي والرفيق عبد الغني عبد الغفور عضو قيادة قطر العراق والرفيق سعد قاسم حمودي الأمين العام لمؤتمر القوى الشعبية العربية والرفيق أكرم أبو عمر مسؤول مكتب حركات التحرر ونائبه الرفيق طلال.

ودار البحث في هذه اللقاءات حول المستجدات السياسية وخاصة فيما يتعلق بالعدوان الغاشم على العراق الشقيق وبالتطورات على صعيد القضية الفلسطينية ولقد أكد الرفاق المسؤولون العراقيون على أن العراق مصمم على الإستمرار في التصدي للعدوان ومقاومة كل أشكال التدخل في شؤونه الداخلية مهما بلغت التضحيات. وإن كل ما يجري من قصف وتدمير تقوم به القوات الأمريكية والبريطانية هو تحدٍ سافر للشرعية الدولية ولكل الأعرف والقوانين الإنسانية.

كما ثمنوا عالياً الدعم الجماهيري العربي للعراق وبخاصة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. كما أكدوا على وقوف العراق إلى جانب الشعب الفلسطيني وعبروا عن قناعتهم بمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للعراق وبالنسبة لكل الأمة العربية وأكدوا على موقف العراق الثابت من الصراع العربي الصهيوني ورفضه لأية مساومات أو تنازلات على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ورفض العراق لكل التسويات المطروحة هذا وعبّر وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن وقوف الجبهة إلى جانب العراق الشقيق في تصديه الشجاع للإمبريالية الأمريكية البريطانية ذلك التصدي الذي أدى إلى إفشال مخططها الهادف إلى تقسيم العراق والسيطرة على خيراته وأكد الوفد استعداد الجبهة للمشاركة في أي تحرك شعبي عربي من أجل رفع الحصار عن العراق الشقيق ومنع العدوان على أرضه وشعبه.

كما أطلع الوفد الأخوة في القيادة العراقية على تطور الأوضاع في الساحة الفلسطينية وموقف الجبهة منها.

العولمة وفلسطين

غازي الصوراني

طوال التاريخ الحديث للرأسمالية عموماً، ومنذ تحولها إلى الشكل الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، فإن نزوعها نحو التوسع اللامحدود أو العولمة كان دوماً أحد أهم الدوافع أو الآليات الداخلية للعملية الرأسمالية منذ بداية تشكلها التاريخي، فالعولمة السائدة منذ ثمانينات هذا القرن هي عملية انتقال وتحول في شكل ومضمون الرأسمالية الإمبريالي الحديث إلى طور امبريالي معاصر ومتقدم ارتكز إلى أيديولوجية الليبرالية الجديدة في سعيه نحو المزيد من تركز رأس المال والقوة، خاصة بعد انهيار ثنائية الصراع القطبي الذي كان سبباً رئيساً لهذا التحول في إطار هذا التفرد أو الأحادية.



لذلك فإن قوى العولمة في المركز الرأسمالي تتحرك اليوم بتسارع عميق لضمان استمرار السيطرة اللامحدودة على مقدرات شعوب البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مستخدمة في سبيل ذلك أرقى أشكال التطور التكنولوجي السريعة والمعقدة، المسخرة في خدمة الآلة العسكرية المعولمة في المركز الرأسمالي أو ما يسمى بلدان المجموعة السبعة 7G بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد حالة التراجع ـ في الحقبة الراهنة ـ لمبادئ التحرر والعدالة الإجتماعية والإشتراكية التي سادت طوال المرحلة الممتدة من عشرينات هذا القرن حتى العقد الثامن منه، تأتي العولمة، هذه الحركة المضادة، في محاولة منها لإقتلاع كل ما حققته شعوب العالم الثالث المضطهدة والفقيرة من مكتسبات لإعادتها إلى شكل آخر من أشكال العبودية تحت عنوان «العولمة أو ديكتاتورية السوق».

وحينما يكون الحديث عن فلسطين، فإن الآثار المترتبة تكون أكثر تعقيداً وأشد خطراً، إذ إن انعكاسات العولمة على فلسطين لاتقتصر على «ديكتاتورية السوق» وما تنتجه من مفاهيم وقيم سالبة فحسب، وإنما تسعى إلى تدمير المشروع الوطني التحرري الفلسطيني برمته، بعد أن استطاعت في ظروف هيمنتها العالمية الأحادية، فرض حالة التراجع وأجواء الهزيمة للمشروع القومي العربي المحيط بما عزز بشكل ملموس اندماج شروط العولمة الخارجية مع كافة المقومات الداخلية في الأقطار العربية في وحدة عضوية لصالح السيطرة والتوسع المعولم، بحيث أصبحت قدرة هذه الأقطار على تسيير عملية تطورها الداخلي بأبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية مرهونة لشروط العولمة الجديدة أو اقتصاد السوق.

إن تحول المنطقة العربية بهذا الشكل نحو اقتصاد السوق والتكيف مع سياسات البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة الدولية WTO، يهدف إلى تعميق الإنهيار في بنية المنظومة العربية ومشروعها القومي واستبداله بنظام إقليمي تتولى إسرائيل التي أصبحت حالياً دولة إمبريالية صغرى في المنطقة وأحد أهم أدوات العولمة فيها دوراً قيادياً بارزاً فيه، بحيث يصبح بإمكانها الإستفراد والتحكم بالفلسطينيين ـ أرضاً واقتصاداً وشعباً ـ دون أي رد فعل جدي من دول المحيط العربي.

إن الإندماج العضوي القسري للشروط الخارجية للعولمة مع المقومات الداخلية للأقطار العربية لم يكن ممكناً بدون ذلك الإندماج العضوي الإختياري الواعي للمصالح المشتركة بين شروط العولمة والمقومات «الداخلية» لإسرائيل، وهو في حقيقته اندماج متجدد داخل الجسم الواحد، فالمقومات الداخلية لإسرائيل ليست سوى أحد تجليات أو تراكمات المصالح الرأسمالية في مرحلة تاريخية سابقة تتعمق اليوم في خدمة الشروط الجديدة.

وهنا بالضبط تتبدى مخاطر العولمة على المسألة الفلسطينية (الأرض والشعب معاً) في تداعيات تختلط فيها المحركات والأسباب في دوائر كثيرة، متباينة الحجم والتأثير، لكل منها حدودها وحركتها الداخلية، لكنها بالضرورة مشدودة ومتقاطعة بالإكراه أو الإختيار نحو الدائرة الأقوى والأكثر اتساعاً دون استحواذ العام بشكل مطلق ومباشر أو طغيانه الكامل على الخاص وهامشه المتاح دخل الدوائر حسب الأولويات والدور والأهمية لكل منها، مما يعطي لهذه المخاطر شكلها أو إطارها الخاص، الذي يستجيب راهناً ـ وإلى حد بعيد ـ لمعطيات حركة العام وإطاره المعولم.

على أن الحديث عن مخاطر العولمة على

القضية الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، لايعني أبداً إغفال الدور الإمبريالي للرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر لمنطقة الشرق الأوسط لأهميتها الإستراتيجية وموادها الخام وإمكاناتها الإستهلاكية، هذه العوامل كانت المنطلق الأساسي في التفكير الرأسمالي الإستعماري آنذاك بضرورة تقسيم هذه المنطقة إلى دويلات من جهة، وإيجاد حاجز بشري/ جغرافي يحول دون توحدها من جهة أخرى، من هنا بدأ تداخل المصالح المشتركة الواحدة مع الحركة الصهيونية التي كانت لاتمانع في إقامة دولتها في الأرجنتين أو أغندا، لكنها وجدت في المخطط الرأسمالي آنذاك فرصتها التاريخية التي ما كان ممكناً تحقيقها دون الإستجابة لمخططات التوسع الرأسمالي منذ بداية هذا القرن، ففي عام ١٩٠٧ عقد مؤتمر «بانرمان» الذي أكد على ضرورة قيام إسرائيل على أرض فلسطين «لحماية الحضارة الغربية من جهة ولإلغاء أية إمكانات وحدوية للعرب في المنطقة بما يهدد الحضارة الغربية من جهة أخرى»، حسب نص «وثيقة بانرمان» التي وافق عليها وتبناها «تشمبرلين» رئيس وزراء بريطانيا آنذاك.

وفي عام ١٩١٦ بدأ التنفيذ الفعلي لعملية تقسيم المنطقة العربية إلى دول ودويلات عبر معاهدة سايكس ـ بيكو السرية»، التي انكشف أمرها ونشرت في وسائل الإعلام بقرار من قيادة ثورة أكتوبر الإشتراكية سنة ١٩١٧.

وفي نوفمبر ١٩١٧ أصدرت بريطانيا وعد بلفور الذي نص على «قيام وطن لليهود في فلسطين»، ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف الدعم المادي والمعنوي الرأسمالي للحركة الصهيونية حتى صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ الذي تضمن إقامة دولتين في فلسطين، وفي ١٥/ أيار ٤٨ أعلن الكنيست الإسرائيلي قيام الدولة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل، وتعلن التزامها بتقديم كافة الإمكانات المطلوبة لكي تقوم بدورها المرسوم في المنطقة.

مما تقدم، بالإضافة إلى الكثير من مؤشرات التوسع الرأسمالي اللامحدود الذي كان ومازال الطابع الأساسي المحرك للعملية الرأسمالية منذ بداياتها الأولى في القرن الثامن عشر مروراً بشكلها الامبريالي في نهاية القرن التاسع عشر وإعلانها للشعار الكوسموبوليتي cosmopolitanism أو المواطنة العالمية كرؤية استراتيجية للرأسمالية في مواجهة الإتحاد السوفيتي ورؤيته الأممية البروليتارية proletarian Internationalism، في هذا السياق وحده يكمن التفسير الموضوعي للتحالف الإستخدامي المصلحي بين الرأسمالية والحركة الصهيونية الذي كان السبب الرئيسي في إنشاء دولة إسرائيل على حساب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه، وهو تحالف من نوع خاص يرتقي إلى شكل التوحد والإندماج بين المراكز الرأسمالية وإسرائيل ضماناً لمصالحهما المشتركة، وليس من المصادفة في شيء أن نصوص اتفاقات أوسلو/ بلانتيشن جاءت تعبيراً أحادياً عن المصالح الإسرائيلية دون أي إقرار بالمصالح الإستراتيجية الفلسطينية بالنسبة للأرض المحتلة والقدس واللاجئين والسيادة.. الخ.

إذن، فالمخاطر التي تعرضت لها المسألة الفلسطينية ومازالت ليست في حد ذاتها مخاطر طارئة أو جديدة، أنها استمرار لعملية التراكم التاريخي في بنية التحالف الرأسمالي ـ الصهيوني الذي بات أكثر عمقاً واتساعاً في حقبة العولمة وأدواتها الهادفة إلى طمس المشروع القومي العربي من جهة وشطب الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، والشواهد على ذلك كثيرة:

١ـ على الصعيد العالمي هناك مؤشرات تتجه نحو الإلغاء التدريجي لقرارات الشرعية الدولية وأبرزها قرار ١٨١-١٩٤ والتمهيد لإلغاء دور وكالة الغوث (الأونروا) كمقدمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وغيره من البلدان العربية المجاورة.

٢ـ على الصعيد العربي لم تعد القضية الفلسطينية المسألة المركزية بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، ويبدو أن شعار الوحدة العربية أصبح أقرب إلى الحلم أو الفكرة الطوباوية في مقابل ترسيخ وتعميق «الدولة ـ الأمة» أو الدولة القطرية التي تفتقر لمقومات الدولة الحديثة، إلى جانب ارتباطاتها الخارجية وتراكم مظاهر التبعية والتخلف التي جعلت من معظم دول العالم العربي دولاً رخوة.

٣ـ الخلل والتراجع الذي أصاب الأفكار التوحيدية الكبرى الوطنية والقومية والأممية التقدمية التي كان لشعاراتها السياسية والأيديولوجية دورٌ هامٌ في تفعيل الإطار الجماهيري لقوى التحرر الوطنية والتقدمية العربية.

٤ـ عبر الإتفاقات المعقودة معها، حققت إسرائيل جانباً هاماً من استراتيجيتها لم تستطع تحقيقه في كل حروبها السابقة، حيث أصبحت الدولة الإسرائيلية وجوداً مشروعاً بالنسبة للنظام العربي الرسمي، معترفاً به لأول مرة في تاريخ المنطقة القديم والحديث والمعاصر.

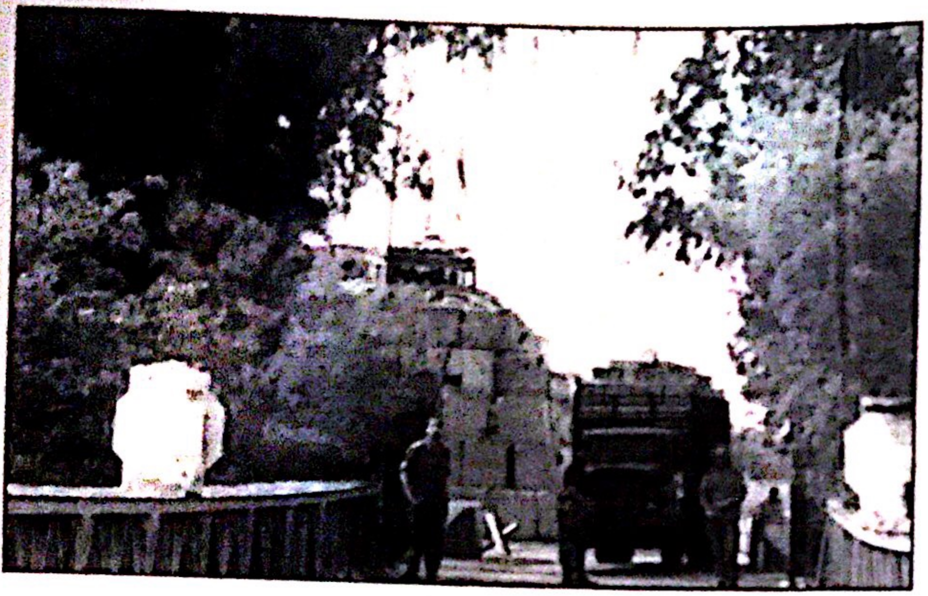
٥ـ لم تلتزم إسرائيل بتطبيق الإتفاقات المعقودة معها بالرغم من سقفها المحدود الذي لايلبي تطلعات الشعب الفلسطيني، وبالرغم من أن الوضع القانوني لإسرائيلي بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ (الأراضي التي احتلتها إسرائيل إضافة إلى ما خصصه لها قرار التقسيم ١٨١) ينطبق تمام الإنطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها بعد ٤ حزيران ١٩٦٧، انه وضع المحتل المحارب حيث لاتملك إسرائيل الحق في السيادة على هذه الأراضي المحتلة، ولكن يبدو أن مسار أوسلو ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ ألقى جانباً مقررات الشرعية الدولية بما فيها القرار ١٨١ وشرعية الدولة الفلسطينية، وهي وجهة نظر مشتركة للعمل والليكود كما نصت عليها خطة الإئتلاف الحكومي بين بيريز وشامير لعام ١٩٨٩ بتأكيدها على أنه «لن تكون هناك دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن».

٦ـ على الصعيد الفلسطيني:

على هذا الصعيد، نلاحظ كما يشير تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام لسنة ٩٨، تراجع المفاوض الفلسطيني، منذ بداية عملية التفاوض عن كثير من الثوابت التي حددها لنفسه تحت ضغط اعتبارات عملية وحسابات قصيرة المدى، دون إدراك أحياناً لتأثير تكتيك التراجع على الأهداف الفلسطينية بقضايا المرحلة النهائية، والمشكلة الرئيسية في هذا الإطار ـ بعد ستة أعوام من التفاوض ـ مازال الطرف الفلسطيني يفتقد التصورات الواضحة للتعامل مع مفاوضات الحل النهائي.

وفيما يتعلق بإعلان الدولة، يشير التقرير الإستراتيجي للأهرام الصادر عام ١٩٩٩ إلى أن إعلان الدولة ليس طريقاً وحيداً للحل الدائم المستقر للصراع في بعده الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ومن وجهة نظر أقرب إلى الموضوعية فإنه لابد من توافر شروط لتسوية مستقرة للصراعات الممتدة مثل: الإقرار المتبادل بالحقوق، والإيمان المتبادل بعدالة التسوية وضرورتها والإتفاق على مرجعية الشرعية الدولية، وغني عن الذكر ـ يضيف التقرير ـ كيف أن معظم هذه الشروط لا تتوافر في عملية التسوية طبقاً لصيغة أوسلو، مما يجعل هذه الصيغة (أوسلو) غير قابلة لاستئصال جذور الصراع.

أما على الصعيد الفلسطيني الداخلي:



أ- من خلال استقراء تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية في الضفة والقطاع خلال خمسة أعوام من عمر السلطة الوطنية، فإننا نلاحظ تراكم مظاهر التردي والفساد الإجتماعي/ الإقتصادي الداخلي وغياب مبدأ المساءلة والمشاركة الديمقراطية الذي عمق الخلل في الأداء السياسي العام من جهة، وفي هبوط مساهمة القطاعات الإنتاجية وازدياد مساحات الفقر ونسبة البطالة من جهة أخرى، كل هذه المظاهر، لم يكن ممكناً أن تفرزها عناصر الفساد المحلية بمفردها بعيداً عن تأثير أدوات العولمة المباشر وغير المباشر.

ب- وفي هذا السياق، فإن استمرار التوجه نحو دمج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي في ظروف يغيب فيها أي شكل من اشكال التوازن بينهما، وفي ظل عجز الإقتصاد الفلسطيني بالكامل عن توفير أي شكل من اشكال المنافسة في إنتاج السلع أو تسويقها، سيجعل من اقتصادنا حلقة ضعيفة في سلسلة الإقتصاد الإسرائيلي فاقداً للسيطرة على الشروط والمقومات المطلوبة لتعزيز الإستقلال والسيادة، مؤدياً - بالتراكم - إلى تعطيل إرادة شعبنا قد تدفع به إلى انحسار أو فقدان وعيه الوطني.

٧- في مناخ العولمة وآلياتها الداخلية، لم يكن ممكناً توفر المبادرة الإيجابية لرأس المال الفلسطيني في الشتات للإقدام والمساهمة في تنشيط الدورة الإقتصادية والإستثمارية في فلسطين، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ارتباط رأس المال الفلسطيني ارتباطاً هامشياً خدماتياً بالإقتصاد العالمي وحساباته وأولوياته وفقدانه لأي شكل من أشكال الإستقلالية، مما أدى إلى طغيان ضرورات المصالح الخاصة المعولمة على ضرورات المصلحة الوطنية.

٨- الموقف الرافض او المتردد، من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حول إعلان الدولة الفلسطينية هو أحد تعبيرات سياسة العولمة المضادة لحق الفلسطينيين في السيادة بالرغم من ثبات هذا الحق ووضوحه بالمعنى التاريخي أو حسب معطيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي اشترطت على إسرائيل عام ١٩٤٨ الإعتراف المسبق بالدولة الفلسطينية كما وردت في قرار التقسيم ١٨١ مقابل الإعتراف بعضويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٩- لقد بات واضحاً أن رفض إسرائيل الإلتزام بالتطبيق الكامل لإتفاقات أوسلو وما بعدها، ليس تعبيراً عن التعنت واستمرار الموقف العدواني الإسرائيلي فحسب، بل إنه انسجام مع السياسة والمصالح المشتركة، الأمريكية - الإسرائيلية، لإستمرار المرحلة الإنتقالية بلا آفاق محددة، تحضيراً للمشهد القادم الذي قد يكون اشد ضراوة وضرراً من المشهد الحالي على بشاعته، ونقصد هنا ربط مفاوضات المرحلة النهائية بالتنازل عن أجزاء كبيرة من الضفة الفلسطينية ومن ثم البحث في الحل النهائي عبر دور مرسوم للأردن أو لفلسطين أو لكلاهما معاً باسم الكونفدرالية أو الفيدرالية عبر سيناريوهات تقوم بإعدادها المؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا بما يخدم سياسة العولمة تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ولانستبعد أبداً أن تحمل هذه السيناريوهات مقومات الخطر أو الإحتراب الداخلي بين الأشقاء في الأردن وفلسطين، وهنا لابد من الجزم بأن الفلسطينيين لن يكونوا بديلاً لأحد ولن يقبلوا بذلك، حيث أن العلاقة مع الأردن وغيره هي علاقة وحدوية تستند إلى الإختيار الشعبي الديمقراطي الحر بين دول مستقلة ذات سيادة، وليست استجابة لشروط العولمة بأي حال من الأحوال.

إن كل ما تقدم عبر هذه الصورة القاتمة، لاتعني أن قدراتنا المادية والمعنوية للمواجهة قد نضبت، أو أن إرادتنا الوطنية/ القومية قد تعطلت، ولكن يجب الإقرار بأن العوامل المؤدية إلى تشغيل القدرات، وتفعيل الإرادة غير قادرة - في اللحظة الراهنة - على الحركة والمواجهة، فالطريق أمامها معقد، في زمان بات فيه الإنفصام أو التباعد بين كل من العامل الذاتي والموضوعي سمة من سمات هذه المرحلة بعد أن تراجعت الأفكار التوحيدية الكبرى - التحرر الوطني/ الوحدة العربية / الإشتراكية والعدالة الإجتماعية - داخل القطر الواحد وعلى الصعيد القومي العام لحساب العولمة وديكتاتورية السوق أو الإنفتاح والتطبيع والليبرالية الجديدة.

وفي ظلال هذه الصورة، نقول لكل من يطرح السؤال: كيف نتأقلم مع العولمة ونبني دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية من خلالها؟ أنه واهم أو مضلل أو أن البحث عن المصالح الشخصية الأنانية هو الهدف الذي يختفي وراء السؤال، فالواجب يقتضي أن نسأل أنفسنا: كيف نقاوم العولمة ونسعى إلى تسخير أساسها التكنولوجي في ذلك؟، وكيف نعمل على وقف اندماج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، وتفعيل مفهوم التنمية كجزء من مشروع حضاري وسياسي وايديولوجي على الصعيد القطري والقومي العربي في آن واحد برغم العولمة وفي مجابهتها، كما أن الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن شروطها الطبقية الإجتماعية لايعدو كونه شكل من أشكال الطوباوية السلبية المعوقة للتقدم - كما يقول د. هشام غصيب - فلا ديمقراطية بلا تنمية داخلية كثيفة عبر متغيرات داخلية جذرية لكثير من البنى والمؤسسات البالية على جميع الصعد السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها، ولايمكن لهذه التغيرات أن تكون مقصورة على القطر الواحد، بل تتخطى الحدود القطرية بالضرورة إلى الأمة وما بعد الأمة، وهذا كله يؤكد العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتحرر والإستقلال والتنمية والوحدة.

هذا هو طريق الخروج من المأزق، لا الإستسلام للعولمة - تحت أي مبرر أو غطاء فكري أو سياسي، ليس له سوى معنى واحد، الإنتحار القومي والإجتماعي ■■

٥١ عاماً على النكبة

وطأة الكارثة المستمرة

سمير الزين

عندما كتب ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية غداة مؤتمر بال الصهيوني الأول ١٨٩٧ في يومياته «لو طلب مني تلخيص مؤتمر بال في كلمة - وعليّ أن أحرص على عدم تلفظها بصوت عال - لكانت هي: في بال أسست الدولة اليهودية، لو قلت ذلك بصوت عال لضحك الجميع مني، لكن ربما في خمس سنوات، وبالتأكيد في خمسين سنة ستظهر الدولة لكل انسان». لم تكن هذه النبوءة تملك أي أساس موضوعي في واقع العلاقات الدولية القائمة في نهاية القرن التاسع عشر، كما لم يكن لها أساس ذاتي داخل التجمعات اليهودية في أوروبا. فقد ارتبطت هذه النبوءة أساساً بالأحلام الصهيونية ببناء وطن قومي لليهود في فلسطين. فقد تم إنجاز المشروع الصهيوني في فلسطين في ظل ظروف وعوامل استجدت في الواقع الدولي بعد ذلك، رغم عدم التقليل من أهمية الدعوة الصهيونية، لا بين الأوساط اليهودية، ولا بين الأوساط المسيحية. بحيث تمفصلت الحركة الصهيونية مع مصالح غربية تستهدف المنطقة في إقامتها، ورغم العمل الإرادي الذي قامت به الحركة الصهيونية، إلا أنه وحده لم يكن كافياً لإنجاز هذا المشروع القائم من وجهة نظر الصهيونية على أن فلسطين وطن قومي لليهود منذ آلاف السنين، ومن وجهة النظر الغربية وحسب وعد بلفور «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». وفي الواقع التاريخي أكبر مشروع سلب تعرض له شعب في القرن العشرين، فقد استهدف المشروع الصهيوني بالتعاون مع الغرب بناء الوطن القومي اليهودي على أنقاض الشعب الفلسطيني الآمن في وطنه.

وفي مسيرة المشروع الصهيوني من أجل انجاز أهدافه، بنت الحركة الصهيونية مطالبها بالوطن القومي اليهودي، على قاعدة العذابات التي يعانيها الشعب اليهودي في أوروبا وحق هذا الشعب أن يقرر مصيره في دولة هناك، في أرض فلسطين، كانت هذه الدعاية تجد استجابة لها في الوسطين اليهودي والمسيحي مع تزايد أعمال الاضطهاد ضد اليهود في أوروبا. وحتى يستمر هذا الوضع بإشغال موقع الضحية، عملت الصهيونية على تجاهل أصحاب الأرض، وذلك لطمس الجريمة التي ارتكبتها الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، وكان أفضل حل لهذا الطمس هو نفي وجود الشعب الفلسطيني أصلاً. فكانت الرواية الصهيونية الرسمية المزورة لتاريخ فلسطين ولتاريخ الصراع، وهذا التاريخ هو التاريخ الرسمي لدولة اسرائيل. ويصبح طبيعياً في ظل الإلغاء والنفي أن تصدر وزارة التعليم تعميماً ضرورياً لإرشاد معلميها إلى الطريقة التي يجب أن يفهم فيها الطلاب الاسرائيليين تاريخ البلد يحتاج إلى أن «من الضروري أن يعلم شبابكم أننا جئنا إلى هذا البلد، لم نجد أية أمة أخرى هنا. أما العرب الذين وجدناهم هنا فإنهم وصلوا قبلنا ببضعة عقود فقط، في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، بوصفهم لاجئين هربوا من الاضطهاد الذي مارسه ضدهم محمد علي في مصر» إن مثل هذا الوصف التاريخي لفلسطين يجعل من المبرر استيطانها بصفتها أرضاً غير آهلة، والحصول عليها مبرر منطقياً طالما أنه حصول يأتي من أصحاب الأرض في التاريخ القديم. فلتبرير الحصول على الأرض بالقوة يجب السيطرة على السرد التاريخي والحفاظ على صورة الصهيوني بوصفه ضحية بلا منازع. ليس هذا في مجال التاريخ الرسمي الصهيوني فحسب، بل وفي مجال البحث التاريخي الأكاديمي أيضاً.

من أجل ذلك منعت اسرائيل أية إشارة إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم. فعندما كتب اسحاق رابين في كتابه «سجل خدمة» المقطع التالي «فيما كانت المعارك محتدمة تحيّرنا في مشكلة مزعجة لم نستطع الاعتماد في حلها على أية تجربة سابقة، وهي: مصير الجماهير المدنية، حوالي ٥٠ ألف نسمة في الرملة واللد، ولم يكن لدى بن غوريون أيضاً جواب، وخلال البحث في قيادة العملية التزم جانب الصمت، جرياً على عادته في مثل هذه الوضعيات. واضح أن يُحظر علينا أن نُبقي خلف ظهورنا جماهير اللد المعادية والمسلحة، بذلك نهدد بالخطر محور تزويد كتيبة (يفتاح) التي تتقدم شرقاً، خرجنا سوية مع بن غوريون. وكرر آلون السؤال: ماذا نفعل بالسكان؟ عندها أشار بن غوريون بحركة من يده تعني الطرد». رغم الكثير من التلفيق في هذا المقطع، ورغم الإشارة المتواضعة جداً للطرد من أحد أبطال هذه العملية، إلا أنه تم شطب هذه القطعة من قبل اللجنة الوزارية المسؤولة عن الرقابة على كتب المسؤولين الاسرائيليين، فهذه الإشارة من مسؤول اسرائيلي لا يشك بصهيونيته، لم يتم السماح بها، على قاعدة أن اسرائيل بريئة تماماً مما جرى في العام ١٩٤٨، والعرب هم



الذين يتحملون مسؤولية ما جرى.

لطالما نفى قادة اسرائيل مسؤوليتهم عما جرى، ولكن تم كشفه من خلال الوثائق الاسرائيلية على يد المؤرخين الجدد في اسرائيل بكشف زيف هذا الادعاء، «لقد ظل عشرات آلاف السكان العرب في منازلهم، لكن الجيش الاسرائيلي هو الذي طردهم منها» هكذا يكتب توم سيغف في كتابه «الاسرائيليون الأوائل ١٩٤٩». وهذا ما يثبته بني موريس في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين» رغم ذلك لا يضيف المؤرخون الجدد في اسرائيل أي جديد للرواية الفلسطينية، التي لم ترو كما يستحق، فهم يحاولون تخفيف وطأة الرواية الصهيونية، بعد استقرار دولة اسرائيل وتراجع الأخطار التي تهددها، وهذا لا يعني عدم أهمية عمل المؤرخين الجدد، بقدر ما يعني أن هذا العمل يعاني الكثير من المصداقية في طرح المشكلة، باستثناءات قليلة.

لم يكن الفلسطينيون بحاجة إلى انتظار قدوم المؤرخين الجدد في اسرائيل في أواخر الثمانينات كي يعرفوا الذي جرى في فلسطين، لقد دفعوا ثمناً غالياً في مواجهة المشروع الصهيوني، أسفر عن الكثير من المذابح ومئات آلاف المشردين، وخسارة الأرض والوطن. إن الرواية الفلسطينية للطرد الصهيوني لم تكتب بالحبر، إنما كتبت بالدم والمعاناة، التي ماتزال مستمرة حتى اليوم.

ولم تكتفِ اسرائيل بما حققته في حرب ١٩٤٨، من عمليات الطرد والاستيلاء على الوطن الفلسطيني، فبوضعها مشروعاً استيطانيا توسعياً، بقيت تضع الاستيلاء على الأرض أولوية مطلقة في سياستها. وحافظت على نفسها كدولة بلا حدود، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تملك حدودا محددة. ويروي توم سيغف في كتابه «الاسرائيليون الأوائل» حوار الحدود في القيادة الصهيونية. وعشية توقيع إعلان الاستقلال الاسرائيلي طلب بنحاس روزين الذي أصبح وزيراً للعدل، ذكر حدود الدولة فيه، وقد عارض بن غوريون وسجل ما تبادلاه من كلام كالآتي:

«روزين - هناك مسألة الحدود، يستحيل عدم التطرق إليها.

بن غوريون - كل شيء ممكن. إذا قررنا هنا عدم ذكر قضية الحدود، فإننا عندئذ لن نتكلم فيها. ليس هناك أي شيء بديهي.

روزين - هذا ليس بداهة، لكنه أمر قانوني.

بن غوريون - القانون هو أمر من الأمور التي يضعها البشر».

لقد قدر بن غوريون أن الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها لها الأمم المتحدة. وهذا ما كان في العام ١٩٤٨، فقد احتلت اسرائيل في ذلك العام ٧٤ في المائة من مساحة فلسطين الانتدابية، بينما أعطاها قرار التقسيم حوالي ٥٦ في المائة فقط من مساحة فلسطين الانتدابية. واستمرت هذه



الممارسة رغم تغير الظروف عن تجربة إعلان الدولة إلى يومنا هذا. من خلال ما أفرزته تجربة الاحتلال الاسرائيلي لمناطق ١٩٦٧ والقضم المتواصل للأراضي الفلسطينية. وبعد كل السلب والمصادرة والنهب الذي مارسته الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني نجد أن جوهر السياسة مازال قائماً وإن بوسائل أخرى. فاسرائيل مازالت دولة بلا حدود. وأحد الثوابت في السياسة الاسرائيلية والتي تجمع عليها الأحزاب الصهيونية في إطار ما يجري من عملية التسوية «أن لا عودة إلى حدود ١٩٦٧». أي أن سياسة الاستيلاء على الأرض ماتزال قائمة في المشروع الصهيوني. وحتى النقد الاسرائيلي الذي وجّه للاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية يعاني من مشكلة التحيز والتوغل بسياسة الإلغاء، وتجاهل أصحاب الأرض وأصحاب المعاناة. وكما يقول الكاتب الاسرائيلي إيلان بابة «اهتم النقد الاسرائيلي، ولايزال مهتما، بتأثيرات الاحتلال الخلقية في نفسية الجنود الاسرائيليين الرقيقة، ولكن لا بجروح الذين أصيبوا برصاص هؤلاء الجنود. لذلك فإن الحل السياسي الذي يقترحه (اليسار) الصهيوني، يحل أيضاً المشكلات النفسية لمن كان منتمياً إلى جيش احتلال، لكنه لا يقدم جواباً على تطلعات من كانوا واقعين تحت احتلال هذا الجيش وسلطته». إن نظرة الإلغاء الاسرائيلية مكون أساسي لبنية المجتمع الاسرائيلي، وهي راسخة حتى عند أكثر الاتجاهات نقدية في اسرائيل، ومع كل الاحترام للجهود التي بذلها «المؤرخون الجدد» في اسرائيل. إلا أن الاعتراف بالظلم الذي لحق بالفلسطينيين، لا يعني أن خطيئة اسرائيل بحقهم كبيرة كما يدعي بني موريس أبرز المؤرخين الجدد في اسرائيل. فهو يبرر ما جرى للفلسطينيين بمنطق ميكافيلي فج عندما يقول «يجب أن يجاب عن سؤال أن اسرائيل وُلدت بخطيئة بمايلي: إذا كان دخول منطقة معينة والسيطرة على سكانها وإزاحتهم والحلول مكانهم، فإن كل هذا يعتبر خطيئة، وتكون اسرائيل بالتالي وُلدت بخطيئة. أعتقد أن الكارثة التي حلت باليهود على يد النازية كانت خطيئة أكبر من الخطيئة التي اقترفت بحق الفلسطينيين، ويمكن القول أننا باستيطاننا هنا جنبنا اليهود كوارث كبرى أخرى. من الممكن تبرير الظلم الذي لحق بالعرب على هذا الأساس». لكن السؤال الذي يتجاهله موريس، لماذا كان على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن جريمة لم يرتكبوها؟ كما أن الكارثة الكبيرة التي حلت باليهود، لا يجعل من الكارثة التي حلت بالفلسطينيين صغيرة يمكن تبريرها بهذه البساطة؟!.

إذا كان منطق القوة والاستيلاء على التاريخ قد يسود بعض الوقت، فإنه لن يسود كل الوقت. وإذا كان الفلسطينيون مشغولين بتضميد جراحهم التي لم تندمل إلى الآن، في الوقت الذي كان الاسرائيليون يصدرون رواياتهم في كل اتجاه، فإن الحقائق الفلسطينية وعلامات الكارثة ماتزال جزءاً مكوناً من التاريخ الفلسطيني، جزءاً من تاريخ البشر الذين كانوا نتاج هذه الكارثة المتواصلة إلى يومنا هذا.

في الصراع الفلسطيني - الصهيوني، هناك جلاد وهناك ضحية، بينهما تاريخ طويل من المعاناة التي دفعها الشعب الفلسطيني خلال نصف قرن من تاريخه، ولأن البشر هم الذين يصنعون التاريخ، فقد بقي الشعب الفلسطيني على الخارطة في المنطقة، رغم كل المحاولات الصهيونية لطمسه وعدم الاعتراف به. إلا أن الفلسطينيين لا يحتاجون هذا الاعتراف، حتى يقولوا بوجودهم. فما يحتاجه الفلسطينيون هو معاقبة الجلاد على الجريمة التي ارتكبها بحق هذا الشعب، وعلى الجلاد أن يعترف بحق الضحية في حقوقها المشروعة، وعلى رأسها بحقها بالعودة إلى وطنها الذي سلب بفعل المشروع الصهيوني، وهذا ليس مِنّة من الجلاد.

إن نصف قرن من الكارثة لا يعني أن الجريمة قد تقادمت، فمازال الفلسطينيون الدليل الحي على الجريمة موزعين في أربع أقطاب العالم■■

«أوسلو»:

اتفاقية مستحيلة لصراع ممكن!

عبد الإله بلقزيز

مثّل خيار «أوسلو» أسوأ محطة سياسية في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب ما انطوى عليه من قِصَرِ نظرٍ سياسي في التعاطي مع المسألة الوطنية، ثم بسبب ما رَتَّبَهُ الإلتزام الفلسطيني بأحكامه من نتائج وأوضاع بالغة الخطورة على القضية الوطنية وحق تقرير المصير. ويمكن القول ـ من دون مبالغة ـ إن «أوسلو» تختتم حقبة كاملة من العمل الوطني دون أن تفتح أفقاً سياسياً أمام شعب فلسطين. وهي حقبة لم يعد ممكناً استئنافها من النقطة التي توقفت عندها قبيل «أوسلو»، بل بات على المجتمع الفلسطيني ـ في الداخل والشتات ـ أن يسلك سُبلاً أخرى للتعبير عن حقوقه: بلغة مختلفة، وأدوات مختلفة، بعد إهتراء اللغة والأدوات التي أنتجت «أوسلو»، وبعد وقوفها عاجزة ـ حتى الآن ـ عن الإجابة عن سؤال: ماذا بعد «أوسلو»؟!

سيكون ـ مثلاً ـ من باب الإدّعاء القول إن البرنامج الوطني البديل هو «إسقاط» خيار «أوسلو»، وذلك لسببين على الأقل: أولهما أن هذا «البرنامج» لم يبرح حتى اللحظة مستوى الشعار: الذي لايستطيع ـ بحال ـ أن يملأ حالة الفراغ البرنامجي. وثانيهما أن «أوسلو» بات أمراً واقعاً (ولو أنه غير مشروع)، وصار قادراً على إنتاج حقائقه اليومية ومؤسساته السياسية على الأرض. وعليه، لن يكون في وسع الرفضوية اللفظانية أن تقدم جواباً حقيقياً عن المرحلة، وقد لاتعود لها من وظيفة أخرى غير التعبير عن المكابرة والإعلان عن نزعة احتجاج سلبي! وسيكون من باب تزوير دور المعارضة ـ أيضاً ـ القول إن البديل البرنامجي هو «تصويب مسار التفاوض»، وذلك لأن هذا «التصويب» لن يتناول ـ عملياً ـ إلا عملية «أوسلو»! وفي الظن أن تأسيس فعل المعارضة على وظيفة تجميل تجاعيد «أوسلو»، هو ممّا يخرج بها عن نطاق المعارضة ـ ناهيك عن الموقع الوطني ـ ليصنع لها موقعاً «استشارياً» في رحاب «أوسلو»! وفي الحالين: في حال الرفضوية اللفظانية والواقعية القَبُولية، تضيع فرص بناء خيار وطني بديل لخيار «أوسلو» القائم!



هل معنى ذلك أن الإختيار الأوسلوي ـ المحمي دولياً ـ سيصير قدراً سياسياً بئيساً على قضية الشعب الفلسطيني بسبب غياب بدائل وطنية له. ثم هل يعني ـ بالتالي ـ أنه سوف يضع نهاية للصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي؟

لدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى الإعتقاد بأن خيار «أوسلو» آيل لامحالة إلى الفشل، على الرغم من غياب تلك البدائل، وعلى الرغم من كل الوقائع التي خلقها وتحوّلت إلى حقائق مادية. نعم، قد ينجح مسار «أوسلو» ـ في أفضل حالات عافيته ـ في إنجاب دويلة فلسطينية على جزء صغير من «فلسطين



«الصغرى» (قسطين ٦٧)، وسيقبلها قادة «أوسلو» الذين تهيَّؤوا لقبول «أي شيء» بعد أن أضاعوا كل شيء! ومع ذلك فإن «أوسلو» ستنفصل بأنجاب تناقضاتها، وستنفجر تلك التناقضات ضدها في المطاف الأخير!

سيظل هناك متضررون فلسطينيون كثر من «أوسلو» (ودولتها الرمزية- إذا قامت)، وفي جملة هؤلاء ملايين اللاجئين الذين لن يتمتعوا بحق العودة إلى فلسطين، والذين لن تشملهم الصفقة التي بدأت في «أوسلو» ما خلا عدد محدود توافق «إسرائيل» على عودته! وسيكون في جملة هؤلاء - أيضاً - أهالي القدس الشرقية الذين لايبدو - من عملية التفاوض الجارية - أنهم سوف يحظون بحق الإنتماء - وأرضهم القدس - إلى دولة «أوسلو». بل إن سائر الشعب الفلسطيني سيكون خاسراً في عملية تسوية تعطيه دويلة (إذا أعطته ذلك) منزوعة السلاح، مزروعة بالمستوطنات، مقطوعة الأوصال جغرافياً بين قطعتيها (غزة والضفة)، ومصنوعة على هيئة أرخبيل بالطرق الإلتفافية والطرق الرابطة بين المستوطنات الصهيونية. دويلة يوجد ثلثا شعبها في الشتات، وتقوم عاصمتها خارج القدس التاريخية (لا القدس التي سوف يجري انتمالها على جغرافيا طَرَفيَّة!). وفوق هذا وذاك، لن يكون الفلسطينيون قد أعادوا بعض بقايا أرضهم إلا بعد أن يكونوا قد فقدوا كل كرامتهم بعد كل حقوقهم الوطنية!

في سياق مشهد سياسي كهذا، لن ترتفع الأسباب التي صنعت - منذ «وعد بلفور» - فصول الصراع الطاحن بين شعب فلسطين وبين الحركة الصهيونية ودولتها، بل هي ستتجدد ليتجدد معها ذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في أشكال أخرى..

لا حاجة إلى الإستنتاج بأن «أوسلو» إذا لم تستطع أن تُنْهِيَ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فهي لن تستطيع إنهاء الصراع العربي - الصهيوني، لأن ذلك من تحصيل الحاصل، بل من تحصيل الحاصل القول إنه حتى في حالة نجاح «إسرائيل» في إنهاء الصراع مع الشعب الفلسطيني (وهو مجرد فرض مُسْتَبْعَد التحقق)، فإن الصراع بينها وبين الأمة العربية والمشروع القومي سيستمر باعتبار أن «إسرائيل» ليست مجرد دولة عادية اغتصبت فلسطين، وإنما هي دولة اقليمية كبرى نشأت كي تؤدي وظائف في المنطقة العربية على حساب نهضتها، وتقدُّمها، ووحدتها القومية، وهي وظائف لم تعد تؤديها - بالوكالة - نيابة عن غيرها من القوى الإمبريالية الكبرى (بريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة حاليا)، بل باتت تنهض بها أصالة عن نفسها، اعتباراً للتلازم بين بقائها - وهيمنتها وبين أداء تلك الوظائف. فـ «إسرائيل» تعرف أن بداية العد العكسي لها أن تقوم وحدة عربية (كاملة أو اقليمية صغرى)، أو أن تتقدم البلاد العربية على طريق إنجاز إقلاع تنموي ينجُم عنه قيام اقتصاد قوي وحديث، أو أن تحقق حدّاً أدنى من حيازة القدرة العسكرية الإستراتيجية (في الأسلحة التقليدية - وخاصة - في الأسلحة غير التقليدية)، أو أن تنجح في مضمار حيازة قدرة علمية وتكنولوجية في الميدانين العسكري والمدني على السواء! فهذه كلها تعادل - في حسابها - الإنتحار السياسي، وهي لذلك مستعدة للرد على هذا «التهديد الإستراتيجي» ولو باستخدام سلاحها غير التقليدي.

وعليه، من الطبيعي لأمّة تتطلع إلى بناء نهضتها وتقدمها ووحدتها الكيانية - كالأمة العربية - أن تصطدم في الطريق مع العائق الإسرائيلي، وهو صدام لن تلغيه اتفاقات «السلام» العربية - الإسرائيلية القادمة (إن رأت النور)، وإن كان في وُسْعها أن تؤجله إلى حين. ويخطئ من يعتقد أن استعادة الجولان وجنوب لبنان والضفة (أو بعضها) كفيل بمنع ذلك الصدام. إذ أن «حسم» الصراع على مسألة الأرض (المحتلة) ليس نقطة الخلاف الوحيدة بين العرب و«إسرائيل»، ولا حتى مسألة المياه والتسلُّح (على ضراوة معركتها) بل إن البند الأساس على جدول أعمال ذلك الصراع هو: لمن المستقبل: للمشروع الصهيوني أم للمشروع القومي العربي؟.

ما يصدق على صراع العرب مع المشروع الصهيوني، يصدق على صراع المسلمين معه. لايتعلق الأمر - هنا - بالمقدسات الدينية الإسلامية التي تتعرض لها الدولة العبرية بالتهويد فحسب، بل بأمن العالم الإسلامي وحقّه في التقدم والنهضة. إن خطر إيران، وباكستان، وتركيا المسلمة (لاتركيا الجنرالات)، وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، لايقل فداحةً عن خطر سورية، والعراق ومصر في نظر إسرائيل، وتقدُّم تلك البلدان وحيازتها للقدرة الإستراتيجية ليس أهون من تقدُّم دول الطوق وعمقها العربي. نعم، قد تكون القدس عنواناً سياسياً للصراع بين المسلمين والدولة اليهودية، غير انه العنوان الذي لايكتمل فهمُ معناه إلا بقراءة نصّ التناقض الإسلامي - الإسرائيلي القائم على تعارُض المصالح في المقام الأول.

ما الذي تستطيعه «أوسلو» أمام هذه الحقائق العميقة التي تؤسس لشرعية استمرار الصراع: الفلسطيني، والعربي، والإسلامي ضد الدولة اليهودية؟! إن «أوسلو» ليست أكثر من اتفاقية مستحيلة حول قضية تَضُجُّ بأسباب الصراع. وعليه، ليس المطلوب تصميم البدائل على فرضية «أوسلو» بل على قاعدة الصراع العربي - الإسرائيلي: الذي كان، ومازال، وسيبقى بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني ■■

بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة

تحتفل الطبقة العاملة الفلسطينية والعربية وعموم عمال العالم في الأول من أيار بعيد العمال العالمي. هذا اليوم المكرس للإحتفال بعيد الطبقة العاملة ومنجزاتها وإسهاماتها الأساسية في بناء الحضارة والنهضة البشرية.

يأتي هذا الإحتفال في وقت تحاول فيه الطبقات المستغلة المتجسدة في النظم الإمبريالية الإنقضاض على منجزات الكادحين ومكاسبهم التي حققوها عبر مسيرة الأمل والألم ودماء الشهداء. وحيث يطغى على العالم مشهد مغاير وبعيد كل البعد عن الأحلام التي صاغوها وضحوا من أجلها. فها هي الرأسمالية عبوهم اللدود، تحقق الإنتصارات وتتحول إلى وحش بربري متعطش للدم، تسحق الشعوب وتدمر اقتصاداتها وتستولي على ثرواتها وأسواقها في محاولة صياغة جديدة للعلاقات العالمية بعيدة كل البعد عن مفاهيم العدالة والمساواة وتحت تسميات مخادعة عن نظام عالمي جديد إلى عولمة. وكلها تصب في اتجاه واحد هو تكريس انتصار الرأسمالية والترويج لها باعتبارها نهاية التاريخ، وتحويل العالم خارج بؤر الرأسمالية والشمال الغني إلى عمالة هامشية. طبقة عاملة ضخمة تعمل من أجل رفاه المستغلين والناهبين وتعزيز قدراتهم وسيطرتهم في دائرة غير عادلة من علاقات الأخذ والعطاء.

وفي سبيل تعزيز هذا النمط بتحول النظام العالمي الأمريكي إلى السلاح ليصب حممه على كل من يحاول أن يقول لا، وفي مواجهة أي إرادة تتحدى الوحش الامريكي المهووس بالدم والدمار، عبر سلسلة لاتنتهي من الإعتداءات على ليبيا إلى العراق والسودان ومروراً بالهجوم الأطلسي على يوغسلافيا، خارج كل شرعية دولية وخارج الإرادة الحرة لشعوب العالم التي يفترض أنها ممثلة في الامم المتحدة التي أقصيت من اللوحة ليحل محلها المجلس الحربي لحلف شمال الأطلسي.

معادلة نهاية التاريخ التي تحاول الإمبريالية العالمية ومنظريها ترويجها معادلة غير صحيحة وتبقى ناقصة، فالتاريخ لايقف على قدم واحدة، مادامت الرأسمالية تستمد قوتها من عرق ودم ملايين العمال ومن الشعوب المنهوبة وبالتالي فإن هذا النظام اللاعادل واللامتوازن لايمكن أن يستمر بل انه يقود البشرية إلى الكارثة. فانفلات الوحش الأمريكي وحلفائه الأطلسيين لايعني إن راية النصر معقودة لهم وأنه خيارهم هو الخيار الصحيح تاريخياً، وإنما يعني أن التاريخ الصاعد إلى الأمام مستمر في توجيه رسالته إلى البشرية فإما الإندفاع إلى عالم البربرية والفلتان في أقصى أشكال السلب والإستغلال والهمجية أو إلى الخيار الوحيد الممكن لتجاوز المحنة وإعادة الحقوق لأصحابها، فلابد من الإشتراكية ولابديل عنها حلاً نهائياً للمشكلة الإنسانية.

وفي الأول من أيار يستمر الشعب الفلسطيني في آلامه وعذاباته حيث يتعرض لاضطهاد مزدوج قومي وطبقي.

إن المهمة المطروحة الآن على الأحزاب التقدمية الفلسطينية أن تعيد الإعتبار لمفاهيم الكفاح على المستويين الوطني والطبقي على أساس التكامل الجدلي بين الكفاح من أجل الحقوق الوطنية والحرية والإستقلال، والكفاح من أجل مصالح المضطهدين والكادحين والعدالة والمساواة.

في ذكرى الأول من أيار تعيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تأكيد التزامها المطلق بحقوق ومصالح الطبقة العاملة الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني المكافح في سبيل حريته واستقلاله ولابديل عن الكفاح حتى تحقيق الحقوق الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

تحية لعمال العالم وشهداء الطبقة العاملة العالمية

تحية للطبقة العاملة العربية والفلسطينية والمجد لشهدائها

النصر للكادحين والمضطهدين

النصر للإشتراكية

المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيان صادر عن جبهة العمل النقابي التقدمية بمناسبة الأول من أيار

يا جماهيرنا العمالية المناضلة

في الأول من أيار عيد الطبقة العاملة.. يوم امتزاج عرق الشغيلة بدمائهم النازفة على مدار التاريخ دفاعاً عن الحرية والكرامة ولقمة العيش وقوت الأطفال، ورغم مرور هذا الزمن الطويل على مذبحة العمال في شيكاغو (١٨٨٦) بأيدي آلة البطش الأمريكية إلا أن حدة الصراع الطبقي لم تهدأ بفعل جشع وطمع الرأسمالية العالمية في السيطرة على اقتصاد العالم.

في هذا اليوم متزامناً مع انتهاء فترة توقيع اتفاقية اوسلو على أرضنا ومع موعد إعلان دولتنا الفلسطينية المستقلة كحق مقدس لنا.

بعد خمس سنوات من تطبيق هذا الإتفاق الغير عادل وما حمله من مساوئ وظلم وإجحاف بحق قضيتنا الوطنية، وما حمله من خداع وتضليل جماهيرنا بإيهامهم بتحسين أوضاعهم وبسنغافورة جديدة وبالتلاعب بأحاسيس ومشاعر هذه الجماهير الناقمة على الإحتلال والتواقة للتخلص من بطشه وإرهابه وأملاً في تحقيق أحلامها الوطنية في الحرية والإستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية إلا أن واقع الحال جاء ليؤكد حقائق قديمة جديدة على الأرض/

○ الإحتلال لازال قائماً على معظم الأراضي الفلسطينية، وآلة البطش الصهيوني زادت في حدتها وممارساتها القمعية، والإستيطان ومصادرة الأراضي، وقتل الأبرياء، والإغلاقات وسياسة الإبتزاز والإستغلال وغيرها من الممارسات.

○ الواقع الإقتصادي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم فالبطالة تصل إلى ٢٧٪ في الأيام العادية وتزداد كثيراً في الإغلاقات، والعمال باتوا ضحية التصاريح وبطش واستغلال أرباب العمل الإسرائيليين، ومصدر تجارة لأصحاب الضمائر الميتة وغلاء المعيشة بات أمراً معتاداً أمام تراجع الدخل وبرزت على سطح المجتمع فئات جديدة من المستفيدين والفاسدين الجشعين على حساب قوت ورزق العمال.

○ خمس سنوات مرت ولم توحد القوانين ولم يتم المصادقة على الدستور، وتراجع واضح في مفهوم العدل والقانون وقانون العمل الموحد لم يصدر حتى الآن، وغيرها من الأمور التي لسنا بصدد ذكرها في هذه المناسبة الخالدة.

أمام هذا الواقع المتردي وأمام تراجع الوضع السياسي والإقتصادي فإننا في جبهة العمل النقابي التقدمية ندعو كافة الشرفاء والمخلصين في هذا الشعب العظيم أن نقف وقفة جادة أمام تقييم مسيرتنا الوطنية والعودة إلى الفهم الوطني الوحدوي في تقييم الأمور بما يخدم مصلحة قضيتنا الوطنية ويحقق مطالب شعبنا في العودة والحرية والإستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وكي تتحقق أمانينا وطموحاتنا فإننا نؤكد على المواقف التالية:

١ـ التأكيد على حقنا في إعلان دولتنا الفلسطينية وبسط السيادة الوطنية على الأرض المقدسة.

٢ـ نطالب السلطة باتباع سياسة تنموية مستقلة ترتكز على القدرات والإمكانيات الذاتية بعمقها العربي بهدف تحرير الإقتصاد الفلسطيني من تبعيات الإقتصاد والسياسة الصهيونية.

٣ـ أن تعمل السلطة الفلسطينية على اجتثاث الفساد ومحاربته والوقوف بجدية أمام سارقي قوت شعبنا وعمالنا.

٤ـ العمل على الإسراع في سن قانون عمل فلسطيني عادل والذي يضمن حقوق عمالنا وتطوير شروط وظروف عملهم.

٥ـ مطالبة كافة الجهات العمالية والنقابية بتوحيد الجهود العمالية وتوحيد الإتحاد العام لعمال فلسطين كقوة عمالية موحدة ممثلة لكافة عمال فلسطين في الوطن والشتات وتكريس الشكل الديمقراطي النزيه في مؤسساتنا العمالية.

٦ـ كما نؤكد على موقفنا الرافض لكل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

تحية للعمال في عيدهم ولتشابك الأيدي ولتراص الصفوف. المجد لشعبنا ولكافة الشعوب المناضلة من أجل الحرية والإستقلال وتقرير المصير.

عاشت الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.. عاش الأول من أيار

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

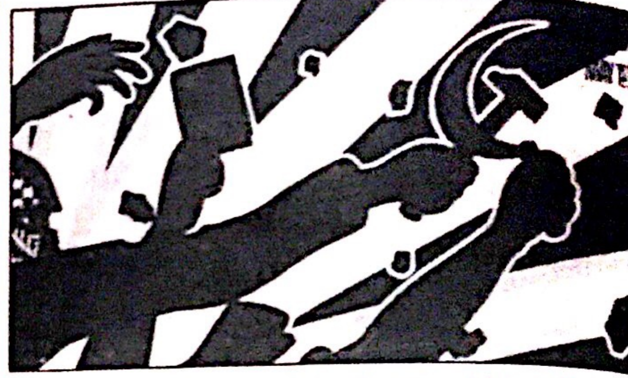
جبهة العمل النقابي التقدمية

دولة فلسطين

الأول من أيار/ ١٩٩٩م

الأول من أيار عيد الطبقة العاملة:

ماضٍ مجيد.. وغدٍ مشرق



في الأول من أيار من كل عام يحتفل جميع عمال العالم وكادحيه وفقرائه بعيد الطبقة العاملة العالمية، باعتباره يوماً تاريخياً مجيداً.

وفي هذه المناسبة الخالدة، مازال البعض منا يحنّ إلى أشعار بابلو نيرودا عن الحب والحرية والعدالة والمساواة، والتي مازالت أشعاره تصدح في أرجاء المعمورة في اسبانيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وعالمنا الثالث، الذي تهيمن عليه العربدة الأمريكية المتغطرسة، في زمن القوة والجبروت والأسلحة الفتاكة، وغياب وتهميش الشرعية الدولية.

في مثل هذا اليوم من كل عام، مازلنا نذكر انتفاضة عمال شيكاغو ضد أرباب العمل، والتي تعتبر من البدايات الأولى للإنتفاضات العمالية التي يُعتز بها، وفي هذا اليوم أيضاً، لازلنا نتذكر «كومونة» باريس الباسلة.

وفي نكرى هذا اليوم المجيد، مازال عالمنا المعاصر يتوق إلى الحرية والعدالة والمساواة، وهناك الملايين من فقراء العالم المحرومون من رغيف الخبز، يموتون جوعاً في آسيا وأفريقيا، نتيجة الفقر والمرض وسوء التغذية، في نفس الوقت الذي تتكدس فيه الثروات في عدد قليل جداً من أغنياء العالم الإمبرياليين.

ولاننسى أيضاً مئات بل آلاف الأطفال الذين يموتون يومياً في العراق وليبيا والسودان نتيجة نقص الدواء جراء الحصار الظالم الذي تفرضه عليهم الهيمنة الأمريكية تحت حجج وذرائع مختلفة..؟!

وفي أيامنا الحالية هذه أصبح «بقدرة قادر» التفكك والتشرذم والإنفصال، هي السمات الطاغية على هذا العصر، فحرب البلقان التي يشنها اليوم الحلف الأطلسي على يوغسلافيا تحت ذريعة حماية اللاجئين من سكان «كوسوفو» والذي يربو عددهم الآن على المليون شخص، والتي تذكرنا بمأساة اللاجئين الفلسطينيين قبل خمسين عاما هي بلا شك مثال صارخ على همجية هذا العصر..

في هذا اليوم مازلنا نحلم بالعودة إلى الوطن، إلى فلسطين.. كل فلسطين ونحلم بان يكون لنا هوية وعنوان وجواز سفر كباقي البشر.

في ذكرى هذا اليوم.. لايمكن أن ننسى اللون الأحمر القاني الذي يشبه الحنّون الذي ينبت في فصل الربيع ممتزجاً بدماء شهدائنا الأبرار الذين ضحّوا بحياتهم في سبيل فلسطين، والذي يمدّنا دائماً ولو ببصيص من النور، ويعطينا الأمل بغدٍ مشرق جميل.

عصام سلامة

بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني يوم تضامني مع الرفيق الأسير المناضل أحمد أنيس حميد «سجن عسقلان» وكافة الأسرى في سجون الإحتلال في مخيم السبينة

بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مخيم سبينة حفلاً تكريمياً لأسرة الأسير البطل أحمد أنيس وذلك يوم الأربعاء ١٩٩٩/٤/٢٨ في مكتب الجبهة في مخيم السبينة تعبيراً عن التضامن والوفاء للرفيق الأسير وكافة الأسرى في سجون الإحتلال.

وقد حضر الحفل اسرة الرفيق الأسير وممثلون عن فصائل الثورة في المخيم وعدد من الرفاق والأصدقاء، بدأ الحفل بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لشهداء فلسطين والأمة العربية. ثم قدم الرفيق عبد الكريم الشرقي مسؤول الجبهة في المخيم كلمة ترحيبية بالحضور ومؤكداً عن أن هذا اليوم هو يوم التضامن مع الرفيق الأسير البطل أحمد أنيس وكافة الأسرى في سجون الإحتلال.

بعد ذلك ألقى الأخ أبو لؤي عضو لجنة إقليم سوريا في حركة فتح كلمة باسم فصائل المقاومة في المخيم مبيناً فيها التمسك بثوابت النضال الفلسطيني والوقوف جنباً إلى جنب مع صمود مناضلينا الأسرى في سجون الإحتلال ورفض كل الحلول التصفوية التي تستهدف قضية شعبنا وقال «البحر والأرض والفضاء مدّ للفداء الفلسطيني.. فأيها السجانون الصهاينة منذ القدم قال الثائر الفلسطيني الأول: ماذا يفيد المرء إذا خسر نفسه وربح العالم.. وما أخذ بالسيف، بالسيف يؤخذ».

واختتم كلمته بالتحية لشعبنا الصامد في فلسطين ولبنان والجولان مثنياً على ثبات الموقف السوري وصلابته ثم ألقى الرفيق ابو هاني عضو قيادة فرع سوريا للجبهة ومسؤول منطقة المخيمات كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث أشار إلى أن هذا التكريم يأتي في ظل «مرور ست سنوات من الحصاد المر لإتفاقات أوسلو ودخول النفق المظلم واستمرار السلطة الفلسطينية في تقديم التنازلات والتفريط بحقوق شعبنا في الوقت الذي يتحدى فيه أسرانا الأبطال العدو بصمود أسطوري حيث تحولت السجون إلى مدارس تخرج المزيد من الأبطال والمناضلين الأشداء».

واختتم كلمته قائلاً: «في هذا اليوم نجدد عهد الوفاء للأسرى المعتقلين وللشهداء كما نجدد العهد بالوفاء لمصالح شعبنا الوطنية ففلسطين باقية والقدس عربية واسلامية فلسطينية إلى الأبد».

بعد ذلك قدم الرفيق أبو هاني هدية رمزية تذكارية لوالد الأسير البطل أحمد أنيس عبارة عن خارطة فلسطين للتأكيد على أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين متمسكة بفلسطين كاملة وستواصل النضال من أجل النصر والتحرير.

واختتم الحفل بتقديم مجموعة من الأغاني الوطنية الملتزمة قدمتها «فرقة السنابل الفلسطينية» للأغنية الوطنية الملتزمة.

تداعيات المعركة الانتخابية الإسرائيلية

ماجد كيالي



تبدو العملية الانتخابية في إسرائيل، على غاية في الحساسية والغرابة، فهذه الانتخابات تحظى باهتمام إقليمي ودولي كبير، يفوق عدد سكان هذه الدولة ومساحتها وقدراتها الاقتصادية. والتحضير للانتخابات احتاج إلى خمسة أشهر تقريباً، في دولة عدد سكانها خمسة ملايين ونصف!، يقطنون في مساحة صغيرة جداً، ويتمتعون بقدر كبير من التواصل بحكم توفر وسائل الاتصالات والإعلام المتقدمة بينهم. وتأخذ المعركة الانتخابية في هذه الدولة شكل خلافات وصراعات تطال المستوى الوجودي لهذه الدولة فكل البرامج تتحدث عن الأمن أولاً وتتحدث عن الحفاظ على هوية الدولة اليهودية، وكل طرف يتهم الطرف الآخر بانه يهدد أمن الدولة وهويتها ومصالحها، وأنه هو الذي سيحافظ على أمنها وهويتها ومصالحها!. وخارج هذه الدولة يجري اهتمام واسع ومستمر بتطورات المعركة الانتخابية وتفاصيلها أكثر بكثير من الاهتمام بالانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة الأميركية ربما.

بكل الأحوال فإن تفسير هذه الحساسيات وتلك الاهتمامات يعود أولاً إلى أن الدولة العبرية هي دولة فريدة من نوعها، فهي دولة مصطنعة في المنطقة، وتتألف من تجمعات من المستوطنين اليهود الذين لم يستطيعوا طوال نصف قرن على قيام إسرائيل، من الانصهار في بوتقة واحدة، برغم كل محاولات الصهر الإسرائيلية والمستوى المتقدم من التجانس فيما بينهم بفضل طبيعة النظام السياسي والاقتصادي وبفضل الثقافة الإسرائيلية. والانصهار الذي عبَّر فيه هذا المجتمع عن وحدته بشكل خاص حصل في مواجهة الطرف الخارجي وبما يتعلق بالمستوى الوجودي لهذه الدولة، أي في إطار الصراع ضد العرب. وتعبِّر هذه الظاهرة عن ذاتها بوجود تجمعات سكنية للجاليات اليهودية المختلفة، ووجود أحزاب وتكتلات وزعامات سياسية لهذه الجاليات تمثل مصالحها وتوجهاتها. بكل حال لا ينبغي أن يستنتج من هذه الحقيقة أن إسرائيل دولة ضعيفة من ناحية التماسك المجتمعي، فلكل ظاهرة لها نقيضها، وهذا أمر طبيعي، فبرغم وجود هذا الخليط السياسي والإثني، فإن النظام السياسي الإسرائيلي ومستوى الديمقراطية لليهود، والثقافة العلمانية الليبرالية الإسرائيلية، تساهم في وضع ضوابط لهذا التجمع وتوظفه لصالح التنوع في المجتمع الإسرائيلي وبما يخدم المصالح الإسرائيلية.

ثانياً، إن ما يثير هذه الحساسيات والاهتمامات طبيعة المرحلة التي تجري فيها الانتخابات الإسرائيلية، فهذه المرة تجري الانتخابات في إطار مرحلة انتقالية دولية وإقليمية، وعلى خلفية التغيرات الحاصلة وبدفع من مسارات عملية التسوية، وفي ظل غياب خطر خارجي وجودي، وهذه المتغيرات والمسارات تؤثر في طبيعة إسرائيل بحكم كونها دولة غريبة ومصطنعة في المنطقة، كما قدمنا، ففي التجمعات الاستيطانية يعلو الهم الوجودي على أي هم آخر، والمتغيرات الحاصلة ومسارات عملية التسوية، ليستا مجرد مؤثرات خارجية، فعلى خلاف الوضع في أية دولة عادية، فإنها بالنسبة لإسرائيل، هي مؤثرات داخلية ستحدد شكل وجود إسرائيل وتتدخل في مستوى قيامها بوظائفها الداخلية والخارجية، من هنا تبدو المعركة الانتخابية هذه المرة على غاية في الشراسة والحساسية، فالوضع هنا يمس مستقبل وجود هذه الدولة.

ثالثاً، إن الاهتمام الفائق بعملية الانتخابات دولياً وإقليمياً، يعود إلى انعكاسات الانتخابات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وعلى استقرار عملية التسوية، وهو اهتمام دولي بحكم أهمية هذه المنطقة للدول الكبرى ولمصالح هذه الدول، ثم إن الاهتمام ناتج عن أن الموضوع الإسرائيلي هو موضوع داخلي في العديد من الدول في العالم بحكم انتشار التجمعات اليهودية، وبحكم العلاقة الوطيدة بين هذه التجمعات والدولة الإسرائيلية.

المهم هنا أنه وبغض النظر عن التداعيات الصاخبة للعملية الانتخابية في إسرائيل،

وحتى أنه بغض النظر عن نتائجها، فإن هذه الدولة تتجه أكثر فأكثر نحو حسم خياراتها وتعريف حدودها، ليس فقط بدفع من التغيرات الدولية والإقليمية، وإنما أيضاً بسبب التحولات الداخلية فيها، فهذه الدولة الاستيطانية الإحلالية، تكاد تفتقد إلى عديد من الوظائف الداخلية والخارجية التي حدّدت طبيعتها ودورها، فقد وصلت إلى سقف لم تعد تستطيع تجاوزه سواء بالنسبة لقدرتها على جلب المهاجرين، أو بالنسبة لتوسيع رقعتها، وأيضاً بالنسبة لقدرتها على تصدير دورها السياسي - الوظيفي في المنطقة، فالتجمعات اليهودية، التي تشكل مصدراً للمهاجرين اليهود إليها، أوشكت على النضوب، ومن الجهة الثانية فإن إسرائيل تواجه مأزقاً في الأراضي المحتلة بسبب صمود الفلسطينيين في أرضهم ومقاومتهم للاحتلال، في حين أن دورها السياسي في محيطها بات محدوداً بل وضعيفاً بسبب تبلور الوضع العربي في مواجهتها (بغض النظر عن مستوى هذه المواجهة)، وعلى الصعيد الدولي يبدو الوضع أقل استجابة للابتزاز الإسرائيلي، فلم تعد إسرائيل الطفل المدلل للغرب، بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل الهيمنة الأميركية المباشرة على النظام الدولي. وفضلاً عما تقدم، فقد دخلت إسرائيل بعد نصف قرن على قيامها، وبعد استقرارها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، مرحلة من الاستقرار المجتمعي بعد أن أصبح 65% من سكانها من مواليدها، وفي ظل سياسات الخصخصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية بدأت وضعيتها كدولة رفاه تتآكل، ومسارات العولمة والانفتاح تتجاذبها من كل جانب لتحويلها إلى دولة عادية، وهذا يعني أن هذه الدولة مضطرة إلى مراجعة أولوياتها وخياراتها انطلاقا، من حاجات ومتغيرات داخلية، أيضاً.

تأسيساً على ذلك، تجد اسرائيل نفسها اليوم على أعتاب مرحلة تغيير سواء حصل ذلك آجلاً أم عاجلاً، حصل ذلك برغبتها أم رغماً عنها، وبغض النظر عن نتائج الانتخابات المقبلة، فالتاريخ لا يصنع فقط عبر صناديق الاقتراع، وإنما تصنعه تطورات ومسارات موضوعية تشق طريقها ببطء ولكن بعمق. وعليه فإن المجتمع الإسرائيلي بمختلف تياراته وفئاته يتجه نحو الإجابة على الأسئلة المصيرية المطروحة عليه، وبخاصة بالنسبة لعملية التسوية، والميل العام في هذا المجتمع هو نحو إعادة ترتيب أولويات الوجود الإسرائيلي في المنطقة، فحتى التيارات اليمينية القومية والدينية باتت أكثر تفهماً لحاجات هذه المراجعة، وأكثر تفهماً لمتطلبات تكييف إسرائيل مع المتغيرات الدولية والإقليمية، ويبدو أن الخلاف بين التيارات الإسرائيلية حول هذا الموضوع يتعلق بثمن هذه التحولات، وحول ما يتوجب على إسرائيل أن تدفعه مقابل ذلك. أما بالنسبة لظاهرة انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى تيارين متعادلين تقريباً، أو ظاهرة الانزياح نحو اليمين، فهما نتاج الاستقطاب الحاصل بين التيارات الأساسية فيه، على خلفية الأزمة الوجودية، وهي تعبير طبيعي عن القلق المصيري المزمن لمجتمع استيطاني و ظيفي، مثل إسرائيل، حيث تشكل هذه المسألة هاجساً محورياً في مختلف أوجه نشاطه، وهذا الانقسام من ناحية أخرى، هو نتاج نمو النزعات الانتهازية المصلحية في المجتمع الإسرائيلي، التي تتجلى بتنامي دور المجموعات الإثنية والفئوية، على حساب المصلحة المجتمعية، وهذه سمة من سمات المجتمعات الاستيطانية، التي بلغت حداً معيناً من النضج والإحساس بالأمان، وهي تبرز بشكل فاقع في إسرائيل في هذه المرحلة على شكل «لوبيات» لجماعات المستوطنين والمتدينين والمهاجرين الروس والمهاجرين الإثيوبيين واليهود الشرقيين،الخ.



أخيراً، سواء نجح «العمل» أو «الليكود» فإن إسرائيل لن تستطيع الحسم في الأسئلة المصيرية المطروحة عليها، وبالأخص بالنسبة لسؤال التسوية، فالحسم في هذه الأسئلة يحتاج إلى إجماع إسرائيلي، أو إلى غالبية إسرائيلية كافية، وهذا غير متوفر في المرحلة الحالية. ولكن هذا لا يعني أن النتيجة واحدة في حال نجاح مرشح الليكود أو العمل، فبخلاف الليكود، من الطبيعي أن حزب العمل هو الأقدر على التعاطي مع إشكاليات وتعقيدات عملية التسوية بسبب برغماتيته وخطابه السياسي المراوغ، وبفضل علاقاته الدولية والإقليمية، ولكن مع أهمية هذا التمييز من المهم أيضاً عدم المخاطرة والوقوع في الأوهام، فحزب العمل لن يخاطر في اختراق الخطوط الحمر لعملية التسوية إذا لم يتوفر توافق إسرائيلي مناسب، هذا فضلا عن أن لهذا الحزب رؤية معينة لعملية التسوية لا تتجاوب حتى الآن مع الحد الأدنى للحقوق العربية وبخاصة الفلسطينية. وعليه فإذا لم يتم الاتفاق على حكومة وحدة وطنية بين الحزبين الكبيرين العمل والليكود وربما حزب الوسط أيضاً، فإن كل المؤشرات ترجح أن الحكومة الإسرائيلية المقبلة ستكون حكومة مشلولة، بغض النظر عمن يشكلها، وستجد إسرائيل نفسها بعد سنة أو سنتين مرة أخرى أمام استحقاق تقريب موعد الانتخابات من جديد لإعادة دراسة الاصطفافات في المجتمع الإسرائيلي، وهذه المرة من دون انتخابات مباشرة لرئيس الوزراء، وحينها ستتغير قواعد اللعبة، وستستعيد الأحزاب الكبيرة زخمها على حساب الأحزاب الطفيلية الصغيرة، وهكذا ستنتظر عملية التسوية انتخابات إسرائيلية أخرى!.

إن مأزق السياسة الإسرائيلية هو مأزق إسرائيل ذاتها، وهو يتعلق بعدم نضج هذه الدولة لعملية التسوية، وعدم قدرتها على الحسم في الأسئلة المصيرية المطروحة عليها، بالنسبة لتعريف هويتها، وحدودها: السياسية والجغرافية والبشرية والاقتصادية، في هذه الظروف.

المهم هل يبقى العرب في انتظار نتائج الانتخابات الإسرائيلية؟ وإلى متى يرهن العرب مواقفهم بما تريده أو بما لا تريده إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة الأميركية؟! تلك هي المسألة الأساسية ■■

معسكر السلام الصهيوني

صقور يرتدون ثياب الحمائم

أمين اسكندر

منذ ان اشتعل الصراع العربي/ الصهيوني، هناك أحاديث ودعوات ومحاولات من جانب بعض المثقفين والسياسيين العرب لطرح ما أسماه البعض «يسار إسرائيل»، والبعض الآخر أطلق عليه «حركات السلام»، والثالث أطلق عليه «معسكر الحمائم».. الخ. تعددت التسميات، وانطلقت الدعوات، بل وبدأت حركة بعض الجماعات صوب هذا المعسكر ولعل المتابع للجدل الدائر الذي وقع في بعض الساحات العربية بشأن تلك القضية يجعلنا نطرحها للحوار الهادئ والرصين ومن هنا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نناقش ما يطلق عليه «معسكر السلام في إسرائيل» في إطار تناول الثقافة السياسية السائدة في التجمع الاسرائيلي ومنابعها وروافدها ومدى تأثرها بالمتغيرات، وعلاقتها بالصهيونية والتوراة والأساطير الدينية الأخرى، وما علاقة الجغرافيا بتلك الثقافة السياسية؟ وما تأثير العزلة اليهودية على تلك الثقافة؟ وما تأثير حركة التنوير الهاسكلاه عليها؟ هذا بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية من تربوية وثقافية وتكنولوجية على تلك الثقافة ولعل هذا التناول الشامل والعميق لمسألة الثقافة السياسية للتجمع الصهيوني، هو الذي جعل الباحث الأمريكي «باري بليخمان» أن ينتهي في بحث له عن «الآثار المترتبة على الانتقامات الاسرائيلية: محاولة تقييم عام ١٩٧٠ إلى أن إسرائيل تعتبر الانتقام «صورة شرعية من صور السلوك القومي» ص ١٦٥ من كتاب «الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية» للدكتور رشاد الشامي».

فالثقافة السياسية هي التي جعلت الشخصية الاسرائيلية الصهيونية أشد تعقيداً، تدخل في تركيبها عناصر شتى تجمعنا في ظروف شديدة التنوع والتباين عبر مسافات شاسعة بعيدة في الزمان والمكان، وهي التي حددت الإطار العام للتجمع وساهمت في ترسيم حدود وملامح الخطوط الرئيسية للإستراتيجية العليا للتجمع الاسرائيلي في فلسطين، بل وساهمت عبر تلاوينها المتعددة في رسم خطوط الخلاف والإتفاق داخل الاستراتيجية العليا الحاكمة للتجمع الاسرائيلي.

لذلك كان طبيعياً من الثقافة السياسية المشكّلة للصهيوني أن يعلن بلنسون في عام ١٩٣٦ وهو من أوائل المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين «سنحارب العرب حتى يتم التوصل إلى السلام، ولن يتحقق السلام إلا بعد أن تصبح قوة شعب إسرائيل في أرضه كفيلة، مقدماً بهزيمة اي هجمة للعدو هزيمة ساحقة، أينما كان، وبعد أن يدرك الأعداء جرأة وحماساً في كل معسكرات الأعداء، إنه لاتوجد أية وسيلة لكسر قوة الشعب الاسرائيلي ولايوجد أي طريق آخر غير طريق التسليم بوجوده».

وتحدث دافيد بن جوريون قائلاً: «إن الإتفاق مع العرب لايستهدف إحلال السلام، فالسلام هو حقاً أمر حيوي بالنسبة إلينا لأنه لايمكن بناء البلاد في وضع من الحرب الدائمة، ولكن السلام بالنسبة لنا هو وسيلة، أما الهدف فهو التحقيق التام للصهيونية ولأجل هذا نحتاج فقط إلى اتفاقية».

وأعلنت جولدا مائير بعد ١٩٦٧ بعدما عرض العرب الإعتراف بحدود ١٩٤٩ والسلام مقابل انسحاب اسرائيل من الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧ «علينا أن نعود أنفسنا على البقاء في المناطق (المحتلة) لسنوات عديدة فالحدود الآن أفضل مما كانت عليه في الماضي».

أما موشي ديان فقد وقف في وزارة الدفاع وكان ذلك في سبتمبر ١٩٦٨ وقال «سنمتلك نحن الأرض في كل مكان، ونوطن فيها اليهود، وذلك باستخلاص الأرض من سكانها الحاليين، وبالضرورة لن يوافق العرب على ذلك، لكن إذا كنا نريد الاستمرار في عملنا لتكوين أرض إسرائيل، فلا مخرج إلا بقتالهم، ويبقى مصيرنا مرتبطاً بالبقاء في حالة حرب مستمرة مع العرب».

وفي عام ١٩٦٨ صرح أحد زعماء حيروت وأبرز زعماء «حركة ارض إسرائيل المتكاملة» اليعزر ليفنه «ليس هدفنا الحقيقي في أرض إسرائيل إبرام معاهدات سلام مع أية حكومة عربية، بل عودة صهيون وجمع الجاليات واستيطان شعب إسرائيل في أرض إسرائيل».

وتحت سقف الاستراتيجية العليا للتجمع الصهيوني على أرض فلسطين والذي شكلته الثقافة السياسية بكل روافدها وجذورها نجد أن جماعة «ايحود» والتي تشكلت في عام ١٩٤٢، لم تكن مناهضة للصهيونية، وقد أوضح ذلك جوداه ماجنسي -أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، عندما قال «لقد قيل إن هذا التنظيم معارض للصهيونية، وهذا ليس صحيحاً»، كما أيدت ايحود الهجرة اليهودية بشكل واسع إلى فلسطين وحتى لو كانت هجرة غير شرعية. كما كشف منشور دوري للماباي عن دور كيبوتزات هاشومير هاتسعير عن الاستيلاء على الممتلكات العربية وتدمير القرى العربية المحيطة، ومن المعروف أن منظمة هاشوميرهاتسعير منظمة يسارية كانت تنادي بالثنائية القومية. بل إن حركة السلام الآن قد طرحت بعد ايام من اعلانها ورقة تعريف عنها ذكرت فيه أنها حركة صهيونية «الصهيونيون العقلاء» كما إنها ليست حركة مسالمة (تنبذ العنف) إنما هي على استعداد للقتال دفاعاً عن أمن إسرائيل ورفاهيتها.

الأمثلة كثيرة والمواقف تبدو في ظاهرها في عيون بعض الناس مختلفة لكن الحقيقة غير ذلك لذا من الأهمية بمكان أن نناقش بالتفصيل مسألة الثقافة السياسية السائدة وتأثيرها على ما يسمى «بمعسكر السلام»، كما يجب أن نتوقف عند مفهوم السلام عند هذا المعسكر، فهو مفهوم يرتكز على القوة والأمن أولاً وتثبيت صورة العدو، والسلام مجرد احتياط وليس ثابتاً استراتيجياً، كما إن السلام لابد أن يعبر عن تفوق وهيمنة، ولكن هذا يحتاج إلى اثبات وهذا ما سوف نفعله في أعداد قادمة ولعل ما قاله دافيد جروسمان في مقابلة له مع النيوزويك يعبر عن تلك الحالة حيث قال «إن الاسرائيلي لايملك عقلية صانع السلام، إنه يتحدث عن السلام ويكرر الكلمة لكنه لايقدم شيئاً لتحقيقه» وها هو عاموس عوز (أحد رموز حركة السلام الآن) يعلن ونقلاً عن هيرالدتريفيون في١٩٩٥/٢/٣ «إن الحركة الوطنية الفلسطينية.. واحدة من أكثر الحركات التي شهدها هذا القرن شراً وتعصباً.. لقد كانت أهداف الحركة

الصهيونية وأساليبها بصورة مستمرة تقوم على تدمير أمة وطرد شعب» أي مفهوم للسلام هو الذي يعطي الحق في قلب الحقائق، وكيف ساهمت الإيديولوجيا الصهيونية في صنعه، كما كيف ساهمت التربية والإعلام والعقيدة الدينية والموروث المغلوط والمشوه للصهيونية وحركتها في ذلك المفهوم المشوه للسلام القائم على قلب الحقائق وتحويل العدو المحتل والناهب للأرض وللتاريخ والمستوطن الطارد لصاحب الأرض الحقيقي أن يكونا هما الضحية بالإضافة إلى ذلك وكي تكتمل الصورة عن معسكر السلام لابد من الوقوف بالبحث أمام دوافع تشكيل حركات السلام الصهيوني تلك، وذلك يعني فحص البيئة الدافعة لهذا التشكل، ورصد تأثير العوامل العقيدية والأمنية والسلامية (إن وجدت) التي دفعت لهذا التشكيل، فمن المؤكد أن جماعة «ناطوري كارتا» تشكلت لأسباب تخص فهمها للصهيونية الدينية، أما «هاشوميرهاتسعير» والشيوعي الإسرائيلي كانت من أسباب تشكله المحورية الأفكار الماركسية والإشتراكية والعمل على توطينها على أرض محتلة ومن قبل محتل مستوطن، كما إن جماعة «بريت شالوم» و«ايحود» كان خلف تشكلهما صهيونية ثقافية أسسها ونظّر لها «آحادهاعم وجماعته».

أما الدوافع الأمنية فهي الأخرى متعددة الرؤى والجوانب، حيث هناك دافع ناتج عن خطر الحروب والأعمال الفدائية والاستشهادية وقد ولّد هذا الدافع الكثير من جماعات السلام الصهيونية مثل «قائمة السلام وحركة السلام والأمن والأمهات الأربع وهناك حد..الخ».

وهناك دافع نتج عن فرض الإنتصار على الطرف الأخر العربي والدفع باتجاه سلام القوة وبشروط المنتصر مثلما حدث في حالة كامب ديفيد ووادي عربة وغزة - أريحا وما تلاها من اتفاقيات أشعرت بعض الجماعات الصهيونية بأن إسرائيل هي الطرف الأقوى والمنتصر وبأن العرب قد وقّعوا وثائق التسليم فلابد من سلام يقوم ويؤدي مهمة الإحتواء (مشروع بيريز للسلام) و «وثيقة بيلين - ابو مازن».

كما أن هناك دوافع اقتصادية خلف تشكل جماعات سلامية مثل رؤية شيمون بيريز للتعاون النفطي العربي مع إسرائيل والتعاون بين الأيدي العاملة العربية الرخيصة والعقلية الاسرائيلية المبدعة! وتستهدف تلك الجماعات فرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة عبر الإقتصاد والتعاون بعدما فرضتها بالقوة والصراع.

وخلاصة ذلك ان دوافع تشكيل معسكر السلام الصهيوني بجماعاته المتعددة قد تعددت وتداخلت، لكنها جاءت في معظمها متسقة مع الثقافة السياسية السائدة في التجمع الصهيوني على أرض فلسطين، كما جاءت كلها تقريباً ملتحفة بالقبة الصهيونية المصنوعة فوق هذا التجمع الصهيوني من مفاعيل متعددة صنعتها مثل الصهيونية والتوراه والموروث واللغة والهسكلاة والجيتو..الخ.

وبعد ذلك وحتى تكتمل الصورة بكل تفاصيلها ورتوشها لابد من التوقف عند رؤى وبرامج تلك الجماعات السلامية حتى نتعرف بدقة موقفهم من قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وعلى أي أساس يتم الإسناد النظري والحقوقي لهذا الموقف. وعلى أي أساس نقيّم نحن العرب موقفهم؟ وهل نقيّم موقفهم تجاه قضايانا أم نقيّمه تجاه قضاياهم أو بالأحرى هل يسار التجمع الاسرائيلي والذي يتشكل انطلاقاً من الموقف من الأرض والشعب. لذا فمن الطبيعي أن نجد اليمين مع كل الأرض لبناء وإعلان اسرائيل الكبرى وبالتالي مع طرد الشعب (الترانسفير) ونجد اليسار مع الإدارة الذاتية داخل السيادة الاسرائيلية أو كيان بلا سيادة حقيقية مرتبط بإسرائيل واستراتيجيتها.

كما يتشكل يمين ويسار إسرائيل على الموقف من علاقة الدين بالدولة ومن هنا لايصح أن نعتمد معايير الفرز تلك ونطبقها على قضايانا وحقوقنا. لذلك كان من الطبيعي أن نجد قوى السلام اليسارية الصهيونية التي رفعت شعار الثنائية القومية تتراجع وتتمسك بالأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، ونجدها جميعاً تتمسك بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، كما يتراوح موقفها من المستوطنات من التمسك بكل المستوطنات وحق التوسع فيها إلى التمسك بالمستوطنات الاستراتيجية وتحت الحماية الاسرائيلية، ويتفق الجميع يمين ووسط ويسار على عدم أحقية الشعب الفلسطيني في حق العودة، وعلى سبيل المثال نجد أن مؤسس جماعة «بريت شالوم» أي حلف السلام، والتي تم تأسيسها في عام ١٩٢٥ والتي جاء في أهدافها «التوصل إلى تفاهم بين اليهود والعرب بشأن علاقاتهم الإجتماعية المتبادلة في فلسطين على أساس المساواة السياسية المطلقة بين الشعبين المتمتعين بالاستقلال الذاتي الثقافي وتحديد أسس التعاون بينهما لتنمية البلاد» هو ذاته أرثر روبين الذي ساهم بنشاط في إنشاء العديد من المستوطنات الصهيونية، كما إنه قام بدور رئيسي في بناء تل أبيب والجامعة العبرية، ولذلك استحق ما وصفه به حاييم فايتسمان «بأنه الرجل الذي قام بدور حاسم في استعمار فلسطين عبر شراء الأراضي الفلسطينية».

أما المثل الثاني فهو عن «حركة السلام الآن» التي أسست عام ١٩٧٧، وقد أدانت الحركة الرسالة الموجهة من مائة من ضباط احتياط جيش الدفاع الاسرائيلي إلى وزير الدفاع وفيها أعلنوا رفضهم الدفاع عن المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة لأنها مستوطنات غير مشروعة، إلا أن حركة السلام الآن رأت أنه لاينبغي تحت أي ظرف من الظروف تحدي أوامر المؤسسة العسكرية، كما أضافت الحركة إلى مبادئها الأولى والتي شملت أنها حركة صهيونية تضع الولاء للدولة محل اهتمامها الرئيس، وإنها حركة غير مسالمة ولاتنبذ العنف حيث أنهم دائماً على استعداد للقتال دفاعاً عن أمن إسرائيل ورفاهيتها. كما إنها حركة غير احتجاجية بل إنها جزء من النسيج الإجتماعي والسياسي الاسرائيلي - أضافت أن القدس هي عاصمة إسرائيل ولن يتم تقسيمها، كما أنها أي حركة السلام الآن قد وافقت في عام ١٩٨١ على القانون الصادر من الكنيست بشأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، وشنت هجومها على الدول التي رفضت نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس بعد ذلك لابد من الإنتقال إلى حجم معسكر السلام لدى الرأي العام والكنيست، ويعني ذلك أهمية القراءة الموضوعية لإستطلاعات الرأي العام ومقاييس السلام التي تعبّر مؤشراتها عن المزاج العام للدولة الاسرائيلية وللتجمع الصهيوني ونسب التحول فيه ومدى تأثيرها على صناعة القرار، كما تعبر عن إدراك الاسرائيليين للتهديد وتكشف لنا عن مستويات التغيير في اتجاهات الرأي العام على المستوى القصير والمستوى البعيد والطويل.

وحجم معسكر السلام يعني قراءة في انتخابات الكنيست الاسرائيلي عبر دوراته المتوالية للكشف عن سياق وحجم تلك الحركات السلامية، ومدى تأثيرها في صناعة القرار، وثبات مواقفها من عدمه، وسياق تطورها على مستوى العضوية والحركة، وأخيراً لابد من البحث عن مؤشرات جادة لحركية تلك الجماعات في الشارع الاسرائيلي وعن من تعبر من الشرائح الإجتماعية وما وزنها في أدوات القوة الاسرائيلية.

بعد ذلك نستطيع أن نتحدث بجدية عن معسكر السلام الصهيوني وأثره في مشروع التسوية من عدمه وأثره في تعديل مسارات التفاوض وإلى أي حد يمكن توظيفه من قبل استراتيجية عربية للتفاوض.

ومصداقاً لذلك فلابد من الإشارة لما قاله دافيد جروسمان - أحد رموز حركة السلام الآن - في مقابلة له مع النيوزويك: «ان الاسرائيلي لايملك عقلية صانع السلام، إنه يتحدث عن السلام ويكرر الكلمة لكنه لايقدم شيئاً لتحقيق السلام»■■

واقع الإقتصاد الأردني وآفاق المستقبل

حلقة (١)

د. منير حمارنة

تحتل القضية الإقتصادية ـ الإجتماعية موقعاً متقدماً في اهتمامات الرأي العام في بلادنا في الوقت الراهن، نظراً لازدياد المشاكل والصعوبات الإقتصادية ونظراً لانعكاسات ذلك على التركيب الإجتماعي والمستوى المعيشي لمختلف طبقات وفئات الشعب، فالقضية أصبحت من الهموم الرئيسية للغالبية الساحقة من المواطنين. ولهذا السبب تكتسب قضية البحث في واقع وآفاق المستقبل الإقتصادي في البلاد أهمية حقيقية. وإذا كان من المتعذر تغطية هذا الموضوع الهام والمتشعب في محاضرة واحدة، فإنني سأحاول تلمس أبرز المؤشرات التي قد تساعدنا على تكوين صورة الواقع الإقتصادي الحالي وأسباب تشكله بهدف مساعدتنا على وضع صورة للمستقبل بالإستناد إلى تصور كامل.

مر الإقتصاد الأردني بعدة مراحل، وكان لكل واحدة منها سماتها الخاصة والعوامل المؤثرة فيها. ونجم عن المرور في هذه المراحل نتائج محددة خضعت لسياسات اقتصادية معينة. واتسم الإقتصاد الأردني بقدر كبير من الإنفتاح على العالم الخارجي، ولعبت الدولة والقطاع العام دوراً بارزاً في النشاط الإقتصادي خلال مرحلة معينة. وتجري المحاولات الآن لتقليص هذا الدور أو إنهائه وفقاً للتوجهات السائدة لدى المراكز المؤثرة في التوجهات الإقتصادية العالمية. ويمكن القول بداية أن السياسات الإقتصادية الأردنية في جميع المراحل تأثرت وخضعت في العديد من الحالات إلى توجهات وإملاءات المؤسسات الدولية المعروفة. ورغم أن هذه الحقيقة أمر معروف على نطاق واسع إلا أنني اقتبس حديث أحد المسؤولين الإقتصاديين الرسميين بهذا الصدد، وذلك في معرض تحديده للفلسفة الإقتصادية الرسمية في الأردن حيث يقول: «أما الجهة التي أثرت على التخطيط في تاريخ الأردن فهي، في الواقع، المؤسسات الدولية، وشكلت فكرنا الأساسي في التخطيط، وكان أول من ساعدنا في وضع خطة اقتصادية في الخمسينيات هو البنك الدولي الذي قال لنا (اصنعوا، ابنوا البنية التحتية، وقال لنا: احموا).

ومازالت هذه المؤسسات نفسها تقول لنا الآن: أعيدوا الغزل ثانية، فكوا هذا الغزل وأعيدوا بناء اقتصادكم حتى تتخلصوا من هذه التركة، وذلك لأنكم أصبحتم قطاعاً عاماً كبيراً ولابد من تنمية القطاع الخاص. لابد أن تعتمدوا على التصدير، لاتعتمدوا على إحلال الواردات، بل اعتمدوا على التصدير. والأفكار نفسها تأتينا من جهة ثانية ونحن الآن نتأثر بها».

وهكذا فإن استراتيجية البلاد الإقتصادية أو استراتيجية التنمية كانت ولا زالت توضع تحت تأثير أو توجيه المؤسسات الدولية. وقد لعب هذا الوضع دوراً مركزياً في جميع التطورات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد بما في ذلك تفجير الأزمات الإقتصادية والإجتماعية.

وكانت أهم المراحل التي مر فيها الإقتصاد الأردني على النحو التالي:

أولاً: المرحلة أو الحقبة النفطية (١٩٧٣-١٩٨٣)

ثانياً: مرحلة ما بعد الحقبة النفطية (١٩٨٣-١٩٩٠)، مع إيلاء أهمية خاصة للفترة (١٩٨٩-١٩٩٠).

ثالثاً: مرحلة برنامج التصحيح الإقتصادي والتي لازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر.

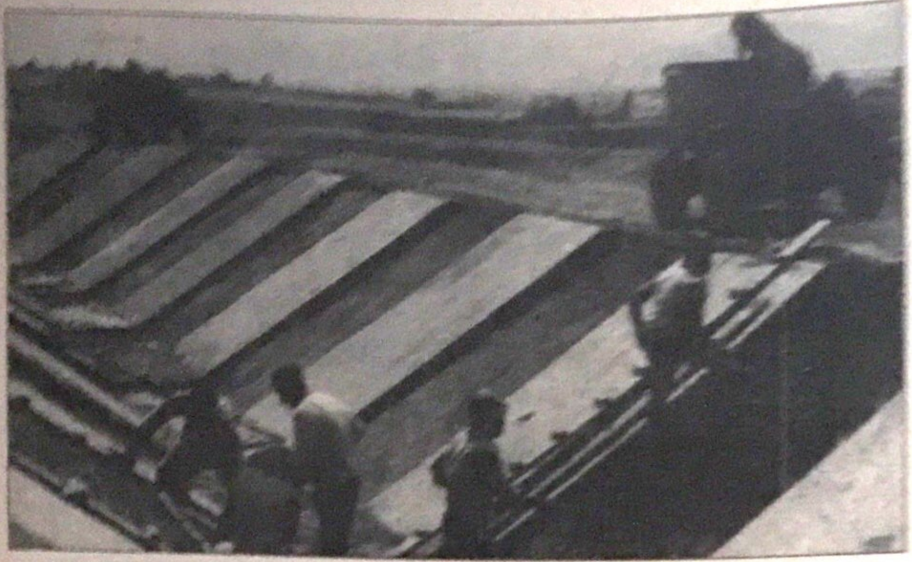
كان للحقبة النفطية (١٩٧٣-١٩٨٣) آثار وانعكاسات هامة ومتعددة، سلبية وإيجابية، على التطور الإقتصادي والإجتماعي في البلاد، بل طالت حتى منظومة السلوك والقيم.

في ظل هذه المرحلة حقق الأردن مثل غالبية أو جميع الدول العربية معدل نمو مرتفع، فبينما كان معدل نمو الناتج القومي خلال الفترة ٦٧-٧٣ يبلغ ٩,٤٨٪ بالأسعار الجارية و٣,٠٧٪ بالاسعار الثابتة، فإنه قفز خلال هذه الفترة إلى ٢٤,٤٦٪ بالأسعار الجارية و١١,٦٢٪ بالأسعار الثابتة سنوياً، مما أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل ملموس، وشهدت البلاد تدفقات مالية كبيرة. وقد بلغ المتوسط السنوي لتدفقات وتحويلات العاملين والمساعدات، وبخاصة العربية، حوالي ٣٢٤ مليون دينار، وكان معدل سعر صرف الدينار يساوي ٣,١٤ دولار خلال هذه الفترة. وجاءت هذه البحبوحة المالية جراء تصحيح أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة المساعدات العربية للأردن واتساع الطلب على العمالة الأردنية وتوسيع الصادرات الأردنية للدول المجاورة، وكانت التدفقات المالية تتزايد بمعدل سنوي مرتفع. وبالمقابل ازداد الإنفاق الإستهلاكي وخاصة الترفي، وتعززت النزعة الإستهلاكية بشكل كبير وأخذ يرتفع العجز التجاري بمعدل ٣٠,٧٪ سنوياً، وشهدت البلاد موجة تضخم جامحة ابتدأت بـ ٩٪. واتسع الإستثمار بشكل عام في البلاد، وتركزت الإستثمارات في العاصمة وبعض المدن الرئيسية في مختلف القطاعات، وزادت الإستثمارات في الصناعة الاستخراجية حيث كرست الدولة ما يزيد على 35% من إستثماراتها السنوية لهذا القطاع. واتسع قطاع الخدمات، وكانت السياسة التعليمية تستهدف زيادة عدد الخريجين لتلبية طلب الدول المجاورة للقوى البشرية، لاسيما دول الخليج، وشهدت البلاد تحسناً ملموساً في قطاعات الصحة والتعليم وفي البنية التحتية وغير ذلك. وكان الإهتمام ضئيلاً بالتنمية الريفية إلى درجة الإهمال في بعض الحالات، مما أدى إلى نتائج وخيمة جداً، فقد اتسعت دائرة الهجرة من الريف إلى المدينة وازداد هجر الزراعات التقليدية، لاسيما زراعة الحبوب والأعلاف وتربية الثروة الحيوانية. واتسع الخراب الذي لحق بسكان الريف والبادية جراء الأسعار الإغراقية للمنتجات الزراعية من الدول الرأسمالية والتي أدت إلى ضرب قطاع الزراعة في العديد من الدول النامية، وغرق غالبية المزارعين لاسيما الصغار والمتوسطين في المديونية التي تحولت إلى واحدة من أصعب مشاكل المزارعين وقطاع الزراعة ككل. وفي ظل الأسعار السائدة كان عائد الإنتاج الزراعي عاجزاً عن تلبية المتطلبات المعيشية المتنامية بالنسبة لمتوسطي وصغار المزارعين والملاك.

وبسبب غياب سياسات متكاملة لحماية هؤلاء المزارعين أخذ يتبدل شكل الملكية الزراعية في الريف، حيث أخذت تنتقل الملكية الزراعية إلى برجوازية المدن. ومع هذا التبدل بدأ ينتشر نمط الزراعة التجارية المعتمدة على التصدير والسوق الخارجية وليس بتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين، ونجم عن ذلك تبدل كبير في التوزيع السكاني، فبينما كان سكان الحضر يشكلون ٤٠٪ في الستينات و٥٠٪ عام ١٩٧٠ من إجمالي السكان، فإن نسبتهم ارتفعت إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٣. وكان معدل نمو سكان المدن ٥,٤٪ للفترة (١٩٧٠-١٩٨٠)، ثم ارتفع إلى ٦,١٪ للفترة من (١٩٨٠-١٩٩٣) وذلك بسبب السياسات الزراعية، ومع تزايد الهجرة خلال العقدين الأخيرين، زاد العجز في ميزان تجارة الغذاء والإنتاج الزراعي، وتدهور معدل الأمن الغذائي لأهم السلع الزراعية، ولاسيما القمح، وقد ترتب على اتساع الهجرة من الريف إلى المدينة زيادة العمران العشوائي في المدن، وازدياد الضغط على الخدمات، كما اتسع العدوان على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، وغزاها النمو العمراني غير المراقب، وقضت غابات الإسمنت على ما يزيد على مليون دونم من أخصب أراضي المملكة.

ثانياً: مرحلة ما بعد الحقبة النفطية:

ونرى تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:



[illegible]

شهدت هذه المرحلة بدءاً مرحلة الكساد الاقتصادي حيث انخفضت الأسعار العالمية للبترول والفوسفات كما انخفضت أسعار معظم صادرات الدول النامية من السلع الأولية وبذلك انخفضت أسعار النفط وانخفضت المساعدات الخارجية للأردن وتأثرت تحويلات العاملين في الخارج بشكل سلبي بسبب انخفاض سعر صرف العملة الأردنية، وتراجع نمو المساعدات الخارجية بمعدل ٢٫٣٪ سنوياً مقابل نمو بلغ أكثر من ٢٦٪ في المرحلة السابقة. ونما الناتج القومي الحقيقي بمعدل ٢٫٢٪ سنوياً مقابل نمو سكاني سنوي بمعدل ٣٫٨٪ الأمر الذي أدى إلى تراجع دخل الفرد الحقيقي بمتوسط سنوي قدره ١٫٦٪.

وشهد الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة حالة من الكساد وانخفض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعارها. وطرأ تحسن طفيف على الميزان التجاري ولكن عجزه بقي كبيراً جداً مما شكل ضغطاً على الإحتياطات من العملات الصعبة واستنزافاً حاداً لها وتزايد الضغط على الدينار.

وبلغ سعر صرف الدينار في المتوسط نحو ٢٫٦ دولار، ومع التبدل الذي طرأ على تدفقات المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين، أخذت المديونية الخارجية تزداد بشكل سريع بعد منتصف الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة المشاكل والصعوبات التي واجهتها البلاد، والتي راكمت عوامل الأزمة التي تفجرت عام ١٩٨٩.

هذا وتكتسب فترة (١٩٨٩-١٩٩٠) خصوصية في مرحلة ما بعد حقبة النفط إذ برغم أنها امتداد لمرحلة ما بعد النفط وجزء منها، إلا أنه تفجرت خلالها الأزمة التي تراكمت عواملها على امتداد السنوات السابقة، فقد تم خلالها نضوب الإحتياطات الأجنبية واتسعت حركة هروب رأس المال إلى الخارج، واتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات بهدف التخفيف من الأزمة المالية، فقد قام البنك المركزي بتعويم سعر صرف الدينار، ثم لجأ إلى تخفيض سعره في ظل المضاربات، وتم إغلاق شركات الصرافة ولكن بعد أن فقد الدينار ٥٠٪ من قيمته، وسجل الناتج القومي الإجمالي خلال هاتين السنتين تراجعاً حقيقياً حاداً بلغ ٩٫١٪ عام ١٩٨٩، و١٠٫٣٪ عام ١٩٩٠، وانعكس ذلك بشكل كبير على متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد من السكان.

وخلال هذه الفترة ورغم اتضاح المؤشرات السلبية على الصعيدين المحلي والعالمي من حيث انخفاض أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى وتقلص التدفقات النقدية الخارجية وانخفاض أسعار الصادرات الأردنية الرئيسية، فإنه لم تتخذ أية اجراءات لمواجهة الأوضاع المستجدة، ولم يجر أي تبدل على السياسة الإقتصادية، وبخاصة لمواجهة التدهور الحاد والسريع في احتياطيات العملة الصعبة، وفي ظل هذا التدهور في المداخيل القومية وتعمق الأزمة الإقتصادية، أقدمت الحكومة على رفع أسعار المحروقات مما أدى إلى هبة نيسان المعروفة عام ١٩٨٩ كتعبير عن الإستياء الشعبي المتعاظم والذي تراكمت عوامله بسبب الإرتفاع المتوالي في الأسعار والتراجع الحقيقي في الدخل والقوة الشرائية لدى المواطنين، وارتفاع معدلات التضخم التي أصبحت أداة مؤثرة في سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع، ومن الجدير بالذكر أن قوى كثيرة نبهت إلى المؤشرات التي قادت إلى الأزمة، ولكن الجهات الرسمية لم تأبه إلى هذه التحذيرات، بل ثابرت على النهج الإقتصادي الذي يستنزف العملات الصعبة ويضعف القدرة الشرائية للدينار ويرفع معدلات التضخم.

وهناك أسباب كثيرة تقف وراء إيصال البلاد إلى حالة الأزمة التي تفجرت في نهاية الثمانينات والتي لازلنا نعاني من نتائجها، ونعتقد أننا سنعاني لفترة طويلة منها إذا لم يتم تغيير جذري وعميق في السياسة الإقتصادية، ومن هذه الأسباب:

١- الرضوخ والإستسلام لتوجيهات المؤسسات الدولية، والتي كانت تدفع آنذاك باتجاه المزيد من الإنفتاح الإقتصادي ورفع القيود عن المستوردات بالنسبة لجميع الدول النامية لأنها كانت ترى في توسيع استيراد الدول النامية وسيلة هامة لمساعدة الدول الصناعية المتقدمة على الخروج من حالة الركود التضخمي الذي ابتدأ منذ مطلع الثمانينات، وأدى هذا التوجه - مع عوامل اخرى - إلى انتكاسة حادة للتنمية في الدول النامية حتى سمي عقد الثمانينات بالعقد الضائع، بسبب تراجع معدلات التنمية وزيادة مدفوعات الدين الخارجي، وانخفاض معدل الإستثمار ومعدل الإدخار.

٢- تفاقم الدور الفعال للبرجوازية البيروقراطية والطفيلية ووكلاء رأس المال الأجنبي، إذ أن السياسة الإقتصادية المطبقة ساهمت في توسيع وتعميق تحالفهم، بحيث شكل قوة ضغط حقيقية حالت دون إدخال أي تعديلات على السياسة الإقتصادية، وكانت هذه القوى تعتمد على دعم المؤسسات الأجنبية ودوائر المال الأجنبي كذلك، وساهم تحالف هذه القوى في تعميق تبعية البلاد الإقتصادية خاصة لجهة التبعية التجارية والتبعية المالية، ناهيك أن الأردن كانت ولازالت تعاني من التبعية التكنولوجية، وساهمت السياسة الإقتصادية التي استثمرها هذا التحالف ودافع عنها في تعميق التمايز الطبقي والإجتماعي في البلاد.

٣- وكان سوء الإدارة الإقتصادية نتيجة حتمية لهذه الأوضاع، والذي ساهم بدوره في الإندفاع السريع نحو الأزمة.

٤- شيوع ظواهر الفساد: واتسمت هذه الفترة بزيادة معدلات الفساد والتلاعب في المال العام وتعمق الرشوة، ومع اتساع أعمال المضاربة والثراء الفاحش المفاجئ أخذت تهتز مجموعة القيم في المجتمع وتتسع الفردية.

ومن المعروف أن الشركات الأجنبية والرأسمال الأجنبي ساهم في تدويل الفساد، حتى أن الفساد أصبح مؤسسة حقيقية في العديد من الدول النامية.

٥- لعبت المديونية الخارجية دوراً أساسياً في الأزمة الإقتصادية، فالمديونية غير المدروسة والتي لم يتم التدقيق الكافي في جدواها الإقتصادية تحولت إلى عبء على اقتصاد البلاد، ناهيك عن أن سوء استخدام أموال القروض عمق الأزمة، حتى وصلت البلاد إلى النقطة الحرجة وهي عدم المقدرة على خدمة هذه الديون، وأصبحت المديونية الخارجية عائقاً حقيقياً أمام التنمية في الأردن كما في العديد من الدول النامية، الأمر الذي عمق أزمة هذه الدول. ولأول مرة في تاريخ البشرية تمر مجموعة كبيرة من الدول في نفس الظروف وتعاني من نفس المشاكل وتتعرض لنفس الإجراءات مما يؤكد أن هناك مركزاً دولياً واحداً يعمل على توجيه السياسات الإقتصادية لهذه الدول.

يتبع ...

الحزب الوحدوي الناصري في اليمن يعقد مؤتمره العام التاسع

عقد الحزب الوحدوي الناصري/ اليمن، مؤتمره العام التاسع في صنعاء في النصف الثاني من نيسان ١٩٩٩ وحضره وفد من الجبهة برئاسة الرفيق محمد أبو رجب، والذي ألقى كلمة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قال فيها:

الأخ عبد الملك المخلافي

الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

الأخوة قادة وكوادر وأعضاء التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

الأخوة الحضور جميعاً

اسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم تحيات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش وتمنياته لمؤتمركم بالنجاح وللشعب اليمني بالتقدم والإزدهار.

الأخوة المؤتمرون.. ينعقد مؤتمركم اليوم في ظل دولة الوحدة.. الوحدة اليمنية.. في ظل الديمقراطية.. في ظل الأمن والإستقرار، وهذه من أكبر الإنجازات التي يفخر بها كل مواطن عربي يتوق للحرية، للديمقراطية وللوحدة.

وإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نقدر تقديراً عالياً دور التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في تدعيم الأمن والإستقرار وفي تعزيز الديمقراطية وبناء الوحدة اليمنية ونتطلع إلى كافة القوى والأحزاب أن تلعب نفس الدور من أجل أن تصبح اليمن أكثر قوة على كافة الصعد، عسكرياً سياسياً واقتصادياً.

ايتها الأخوات.. أيها الأخوة

ان عملية التسوية تواجه الآن أزمة خانقة لأن العدو الصهيوني الذي اغتصب الأرض وشرد الشعب وتطاول على المقدسات لم يستطع أن يخفي حقيقته، وأن يتخلى عن مطالبه العدوانية وواصل سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها. لقد استغل الصهاينة حالة الضعف التي تعتري الأمة العربية وغياب العمل العربي المشترك وعقدوا الإتفاقيات في غياب إرادة الأمة وعلى حساب مصالحها الأساسية ومقومات وجودها وثوابت هويتها، في نفس الوقت الذي أحدثت فيه التطورات السياسية الدولية والإقليمية آثاراً سلبية على الوطن العربي وسببت اختلالا في ميزان القوى لصالح الكيان الصهيوني.

هنا وفي سياق مقاومة المشروع الصهيوني نؤكد على ضرورة وأهمية وحدة الموقف العربي باعتباره يشكل المنطلق الأساسي نحو برنامج مواجهة عربي شامل.

مهرجان خطابي في مخيم برج البراجنة بمناسبة يوم الأسير

أقامت لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين في السجون «الإسرائيلية»، مهرجاناً خطابياً بمناسبة يوم الأسير والذي يصادف في الفترة الواقعة ما بين ٤/١٧-٤/٢٤ وذلك يوم السبت الموافق ١٩٩٩/٤/٢٤: في المركز العربي الفلسطيني في مخيم برج البراجنة، وقد حضر المهرجان أعضاء لجنة المتابعة الوطنية العليا المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني، وممثلو الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، وممثلو فصائل المقاومة الفلسطينية، والمؤسسات والجمعيات الأهلية، وحشد من جماهير شعبنا العربي الفلسطيني، ووقف الجميع دقيقة صمت على أرواح شهداء الثورة الفلسطينية والأمة العربية في بداية الإحتفال.

كلمة لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية ألقاها الأخ أبو ماجد، سكرتير



اللجنة، عضو المجلس الثوري لحركة فتح قال فيها:

ما من قضية وجدت نفسها بمكانة عميقة الغور، في وجدان الأمة العربية، والشعب الفلسطيني، وفي صلب نضالاته الوطنية، مثلما وجدتها قضية الأسرى والمعتقلين كونها تجربة نضالية ملحمية، في غناها وتنوعها، وقدرتها الإستثنائية على الإنتاج والإبداع والتواصل في ظل ظروف لا إنسانية قسرية وأضاف:

لقد سعت سلطات الإحتلال الصهيوني طوال الوقت إلى تجنب بلورة أية صيغة قد تلزمها أية جهة أو مرجعية دولية سواء على المستوى السياسي أو القانون الدولي، عندما ابتكرت مفهوماً فضفاضاً أطلقت عليه مصطلح (السجناء الأمنيون العرب) في تعاملها مع ظاهرة الأسرى والمعتقلين العرب بعد أن فرضت نفسها على خارطة الصراع. وأمام تجليات الفكر السياسي الصهيوني والتي صيغت على أعلى المستويات وتحت إشراف أشهر أطقم الهندسة البشرية المختصة بكسر البناء النفسي استطاع الأسرى والمعتقلون العرب من قلب تلك السياسات والمخططات التي أرادت أن تغيرهم أحياء رأساً على عقب وأن يحولوا سجونهم إلى مدارس نضالية.

ثم ألقى الأستاذ انطوان غريب عضو المكتب السياسي للحزب السوري القومي الإجتماعي كلمة الأحزاب والقوى الوطنية وجاء فيها:

بالأمس أحيينا ذكرى مجزرة قانا، واليوم نلتقي بدعوة من اللجنة الوطنية العليا المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني لنحيي يوم الأسير الفلسطيني يوم الشهداء الأحياء، فكم هو غني شعبنا بوقفات العز بالبذل والعطاء السخي دفاعاً عن القضية، أوجه تحية اعتزاز إلى كل أسير في سجون الإرهاب اليهودي، إيماننا أن الحق لايضيع ووراءه مطالب يفتديه بروحه وحريته وشباب عمره. فطالما الأمهات تنجب كل يوم مشاريع شهداء وأسرى، فلا بد من قيامة ينتصر فيها الحق على الباطل ولو بعد حين، بهذا الإيمان، بهذه التضحيات العظام بهذا النضال العنيد المقدام يحقق شعبنا النصر وينتزع الحق كل الحق من سالبيه ويستعيد الكرامة والعنفوان.

وأضاف، لابد لنا من وقفة تأمل واستشراق، وقراءة موضوعية لما آلت إليه الرهانات والأحلام والإتفاقات الساقطة قبل أن يبدأ تنفيذها.

ثم ألقى الرفيق أبو نضال الأشقر عضو لجنة المتابعة الوطنية العليا الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية كلمة لجنة المتابعة الوطنية العليا المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني جاء فيها:

قبل يومين كانت لجنة المتابعة لقضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين تحتفل بيوم الأسير العربي وهي الذكرى السنوية لعملية جمال عبد الناصر في نهاريا التي قادها المناضل اللبناني سمير القنطار عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، وبهذه المناسبة ونحن نحتفل بأسبوع الأسير الذي تقيمه لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لايسعنا إلا أن ندعو إلى التنسيق بين اللجان العربية المعنية بشؤون الأسرى والمعتقلين لتوحيد جهودها ونشاطها.

بعد إعادة احتلال أرنون ومرور ثلاثة أعوام على مجزرة قانا:

هل يشهد جنوب لبنان تطورات دراماتيكية قريباً؟

عصام سلامة

لم يكد الجدل الدائر حول مأزق «الخيارات الإسرائيلية» للانسحاب من جنوب لبنان في الشهرين الماضيين حتى انفتحت صفحة جديدة عنوانها [illegible] السياسي يتركز في سعي حكومة نتنياهو لتعديل اتفاق «تفاهم نيسان» المعقود مع الحكومة اللبنانية في العام ١٩٩٦م، خاصة مع اقتراب موعد الإنتخابات الإسرائيلية المقررة في النصف الثاني من أيار (مايو) الحالي، وتصاعد العمليات البطولية للمقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية بعد إعادة احتلال أرنون من قبل الجيش الإسرائيلي وضمها للشريط الحدودي والذي تزامن مع الذكرى السنوية الثالثة لمجزرة «قانا»، مما يفتح الباب واسعاً أمام احتمالات تفجير الأوضاع في جنوب لبنان مجدداً.

الزعامة الإسرائيلية بررت عملية إعادة احتلال أرنون، من خلال ادعاء متحدث عسكري إسرائيلي في الجنوب بالقول: «إن الجيش الإسرائيلي قام بعملية وقائية في أرنون، بعد عمليات تسلل متكررة إلى هذه البلدة وزرع شحنات متفجرة في المنطقة، من قبل مجموعات المقاومة اللبنانية.

لبنان أعلن: «رفض ضم أرنون وإصراره على تمسكه بسيادته على كل شبر من الأراضي اللبنانية المحتلة، كما أعلن مصدر مسؤول في المقاومة اللبنانية: «أن الرد على عدوان إسرائيل الموجه ضد أرنون سيكون عنيفاً، محملاً إسرائيل مسؤولية ما قد ينتج عن هذا الإجراء من رد فعل مشروع للمقاومة».

وكما هو معروف، فقد تم التوصل إلى تشكيل «لجنة تفاهم نيسان» في العام ١٩٩٦م، بين إسرائيل والحكومة اللبنانية بوساطة «أمريكية - فرنسية»، وضمت اللجنة ممثلين عن إسرائيل ولبنان وسوريا بالإضافة لمندوبين من أمريكا وفرنسا، بعد عملية «عناقيد الغضب» التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز، صبيحة يوم الثامن عشر من ابريل ١٩٩٦م، في العدوان على جنوب لبنان، وكان الهدف منها تحسين وضعه الإنتخابي المهتز، وإمكانية توجيه ضربة عسكرية للمقاومة الوطنية في جنوب لبنان، وصولاً إلى فرض وضع جديد على الحكومة اللبنانية لإستدراجها إلى ترتيبات أمنية تتعلق بالوضع في الجنوب.

وقبل ثلاث سنوات ارتكبت قوات الإحتلال الإسرائيلي مجزرة «قانا» التي لاقت حينها استنكاراً واسعاً، فقد صعق العالم أجمع لبشاعة المجزرة الوحشية التي راح ضحيتها أكثر من مئة مواطن لبناني بينهم أطفال وشيوخ ونساء، كانوا قد لجؤوا إلى مقر الأمم المتحدة لإعتقادهم أن ذلك ربما يحميهم من البربرية الصهيونية، وبهذا العمل الدنيء قدمت إسرائيل دليلاً جديداً على همجيتها، حيث دخلت «عناقيد الغضب» سجل الإجرام الصهيوني الواسع عبر فظاعة المشهد الدموي الجماعي لملجأ «قانا»، كما أكدت مجدداً عدوانيتها واستهتارها بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد استمر القتال في عملية «عناقيد الغضب» لأكثر من ثلاثة أسابيع، لكن مع ذلك بدا أن كل الترتيبات التي وضعها شمعون بيريز في هذه العملية قد انقلبت عليه وأن كل ما قامت به إسرائيل عسكرياً لم يؤد غرضه ولم يحقق الأهداف الحقيقية بضرب وإضعاف المقاومة اللبنانية، كما فشلت كل محاولات الضغط على الحكومة اللبنانية التي فضلت أن يبقى الوضع على ما هو عليه دون أن تنجر لأية ترتيبات منفردة، وكان أن واجه بيريز وضعاً حرجاً أدى إلى سقوطه في الإنتخابات وكذلك اضطرت إسرائيل للموافقة على تشكيل «لجنة تفاهم نيسان» لتكون الفصل بينها وبين المقاومة اللبنانية، وتوقف إطلاق النار دون المساس بالمقاومة ومن دون أن يدفع لبنان ثمناً سياسياً لعملية «عناقيد الغضب»؟!

ويبدو أن المشهد في جنوب لبنان الآن مختلف عما كان عليه الوضع في العام ٩٦م، حيث تسعى إسرائيل جاهدة للخروج من المستنقع اللبناني، وقد عزز من هذا التوجه تمكن المقاومة الوطنية اللبنانية مؤخراً من قتل العديد من كبار الضباط الإسرائيليين في الجنوب، وفشل كل المحاولات الإسرائيلية لتجميد وإضعاف نشاط المقاومة.

وقد حاولت إسرائيل في الإجتماع الأخير للجنة «تفاهم نيسان» أن تقايض أرنون بتدابير أمنية لبنانية لحراسة جيشها في المنطقة من التعرض لعمليات المقاومة، لكن الجانب اللبناني رفض هذا الطرح، إنطلاقاً من قاعدة اختصاص «لجنة تفاهم نيسان» بحماية المدنيين من العمليات العسكرية.

وبهذا الصدد قال الرئيس اللبناني إميل لحود: «إن إسرائيل تحاول أن تستخدم لبنان ورقة في صندوق الإقتراع عشية انتخاباتها العامة»، وأضاف لحود: «إن إسرائيل تحاول أن تُعدّل أو أن تنسف اتفاق «تفاهم نيسان» لكن ليس أمامها إلا خيار الإنسحاب كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام العادل والشامل».

وعلى الرغم من «حرب الطائرات» اليومية التي تشنها إسرائيل على جنوب لبنان وبقاعه الغربي، فقد تمكنت المقاومة الإسلامية الوطنية اللبنانية مؤخراً (في نهاية شهر ابريل المنصرم) من شن سلسلة عمليات بطولية، وبلغت ٢٠ هجوماً على طول الجبهة مع العدو وعملائه، وتمكنت من اقتحام موقع سجد وتدمير الدشم والتحصينات وإصابة ثمانية جنود إسرائيليين بجراح إضافة إلى ثلاث من الميليشيات العميلة، وقد اعترفت إذاعة الميليشيات بالخسائر وبكثافة الهجوم الذي شنته مجموعات المقاومة على طول الشريط الحدودي.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز قد التقى مؤخراً في واشنطن نظيره الأمريكي وليام كوهين، وناقش معه الوضع في جنوب لبنان، وأرسل من خلال تصريح له تهديداً مبطناً حيث اعتبر آرينز: «أن الوضع في لبنان متفجر جداً».

ونقلاً عن مندوب صحيفة السفير في واشنطن هشام ملحم (السفير ١/٥/١٩٩٩) في مقابلة خاصة مع مسؤول أميركي بارز، قال: (إن الوضع في جنوب لبنان «حساس للغاية» في هذه المرحلة بسبب التوتر العسكري والإنتخابات الإسرائيلية، «وحث لبنان وإسرائيل على «ضبط النفس»، لأن وضع الجنوب يهدد بـ «عناقيد غضب» ثانية، وذلك بسبب حساسية هذه الفترة الزمنية)، ونفى هذا المسؤول: «أن تكون واشنطن تسعى لتعديل تفاهم نيسان ٩٦م، مشيراً إلى أنها تطالب بتطبيقه من كلا الجانبين، لكنه حمّل المقاومة اللبنانية مسؤولية عودة الإحتلال الإسرائيلي لأرنون»؟! وشدد «على أن واشنطن ستسعى فور الإنتهاء من الإنتخابات الإسرائيلية إلى استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني وكذلك تنشيط المسار الفلسطيني».

إن الموقف الأمريكي المنحاز دائماً إلى جانب إسرائيل، والذي عبّر عنه مندوب أميركا في لجنة «تفاهم نيسان» أو غيره من المسؤولين الأمريكيين سواء في قضية جنوب لبنان المحتل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة ما يتعلق منها بموضوع التوسع والإستيطان، والذي بدوره يساعد إسرائيل على المضي قدماً في سياستها العدوانية التوسعية على حساب المصالح العربية عموماً، وهذا ما يجعل كل الإحتمالات مفتوحة على مصراعيها رهناً بتطور الأحداث وتفاعلها داخلياً وخارجياً، محلياً وإقليمياً، والتي تنذر على ما يبدو بتفجر الأوضاع مجدداً في جنوب لبنان، مما سوف يترك انعكاسات خطيرة ليس على لبنان فحسب بل على عموم المنطقة العربية ■■

العقيدة الأطلسية الجديدة

عودة إلى قانون الغاب

ناصر أبو العلا

من المفارقات الساخرة ربما، أن تشير بعض الصحف إلى إلغاء الناتو للاستعراضات العسكرية التي كان من المقرر أن تشهدها واشنطن في إطار الاحتفالات باليوبيل الذهبي لميلاد حلف الأطلسي، «وحصر الاحتفالات بلقاء القمة وحفلات الاستقبال بعيداً عن الضجيج وعن قرقعة السلاح»، نقول: من قبيل المفارقات الساخرة قول ذلك في الوقت الذي يجري فيه استعراض جبروت القوة الأطلسية بالنيران الحية، والحمم التي تُقصف بها يوغسلافيا، ليلاً نهاراً، وبالتالي فما الحاجة إلى الاستعراض الرمزي، طالما الاستعراض الفعلي قائم على الأرض، يحرق الأخضر واليابس، وينذر العالم بمخاطر مرعبة تكاد تخرج عن السيطرة؟!

ما فعلته دول الناتو في إطار احتفالها بالذكرى الخمسين لميلاد حلفها، (الذي تحوّل إلى مجلس حربي) هو الإعلان عن الاستراتيجية الجديدة للأطلسي وفلسفته التي تقوم على توسيع أمن الحلف بشكلٍ يطلق فيها يده لتطال أي بقعة في العالم تحت ذريعة «الدفاع عن المصالح الأمريكية والأوروبية في مختلف أنحاء العالم»، بمعنى آخر فإن الاستراتيجية الجديدة تعتمد على مبدأ ضمان الأمن والاستقرار من خلال مواجهة الأخطار المزعومة بشكلٍ مسبق، فيما إذا كانت هذه الأخطار، تهدد مصالح دول الأطلسي أينما كانت، وذلك بدلاً من الاستراتيجية القديمة التي قامت على حفظ السلام عن طريق الدفاع عن النفس داخل حدود الحلف. إن مفهوم «الأخطار» من وجهة النظر الأطلسية، وبشكلٍ خاص الأمريكية فوالبريطانية تعني كل ما يهدد المصالح الأمنية والاقتصادية الوطنية منها والمشتركة. وبطبيعة الحال فإن هذا المعيار مفهوم مطّاط نظّرت له الولايات المتحدة وحليفاتها منذ العام ١٩٩١، أي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وموت حلف وارسو بسنتين، ورغم أن الولايات المتحدة منذ ذاك التاريخ (ومعها الحلف الأطلسي) تضع الخطط العامة لهذه الاستراتيجية الجديدة التي باتت معروفة للرأي العام العالمي وذلك من خلال السلوكيات والحوارات المتبعة خلال السنوات الماضية في غير مكان، فإن نصاً صريحاً واضحاً لهذه الاستراتيجية لم ينشر إلاّ الآن، وبالتالي فإن توجهات الولايات المتحدة لتكريس سيطرة القطب الواحد وفرض إرادتها على العالم لم يعد مجرد تحليل، أو تكهنات وإنما استراتيجية متكاملة فرضتها أولاً على حلفائها الأوروبيين الذين فقدوا عملياً أي استقلالية تميزهم وأمسوا أتباعاً ملحقين بالسياسة الأمريكية، وهذا ما يفسّر حالة الجدل العنيف الذي تدور رحاه في الأوساط الثقافية والاعلامية الأوروبية بين مؤيد ومعارض للحرب، وحول المعايير الأخلاقية لها وأسباب التبعية الأوروبية للمواقف الأمريكية.

في عودة إلى الاستراتيجية الجديدة للناتو يمكن تكثيفها بالنقاط التالية:

- قيام الناتو بالدفاع عن المصالح الأمريكية والأوروبية في مختلف أنحاء العالم.
- استخدام الوسائل العسكرية ضد الخصوم المناوئين حتى في حال تعارض ذلك مع القوانين الدولية.
- ضمان التفوق والسبق على صعيد اقتناء واستخدام الأسلحة النووية.

حول المبدأ الأول (حق الدفاع عن المصالح)، هناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح: ما هي حدود الحق الذي تدعيه أمريكا ودول الأطلسي، وماذا تعني المصالح المشتركة لدول الحلف؟! حسب العديد من المحلّلين الاستراتيجيين، المصالح الأطلسية، هي المصالح الإقتصادية أولاً، ويرى بعض هؤلاء المحللين أن هذه المصالح تتواجد بشكلٍ أساسي في منطقة بحر قزوين، فأنظار الغرب كلها تتوجه إلى هذه المنطقة التي تحتوي على احتياطي هائل من الثروات النفطية والغاز والثروات الأخرى. إن الأطماع الغربية بهذا الاحتياطي الاستراتيجي من الثروة النفطية لمنطقة بحر قزوين هو الهدف غير المعلن لهذه الحرب، فأمريكا ومعها دول الغرب تريد أن تعبّد الطريق للوصول إلى منابع هذا الاحتياطي وهذا ما يفسّر سعيها لضم بلدان شرق أوروبا وبحر البلطيق إلى عضوية الحلف الأطلسي، وكذلك يفسّر لنا مغزى الأطروحة الجديدة التي تقول: بـ«شركاء من أجل السلام» وهي الصيغة المبتكرة لإيجاد تقاطعات مع دول منطقة القوقاز وبحر قزوين واوكرانيا، خاصة وأن هذه البلدان تتطلّع إلى استثمار ثرواتها النفطية وإعادة بناء اقتصادها بدعم الشركات والحكومات الغربية، وبعيداً عن النفوذ الروسي، وهذا ما يفسّر لنا القلق

الروسي بكافة تياراته واتجاهاته من توسع الحلف الأطلسي شرقاً، ونحو البلطيق، لأن هذا لا يعني فقط، الاقتراب من منابع النفط والثروات في القزوين فحسب وإنما يعني فرض الحصار على روسيا وتهميشها وتهديد مصالحها في جمهورياتها السابقة بشكل مباشر، وكذلك فإن مثل هذا التوسع يعني أيضاً الوصول إلى تخوم الصين والهند، والحد من احتمال مقاومتها للنفوذ الغربي. إن هذه الأهداف البعيدة للأطلسي تفسّر حفيظة روسيا وبحثها (رغم هشاشة وضعها الاقتصادي) عن سيناريوهات لمواجهات مستقبلية محتملة وفي هذا السياق تأتي الدعوة لتقارب روسي، صيني، هندي، حيث يمكن لهذا المثلّث أن يعيد الهيبة لهذه الدول التي فقدت الكثير من نفوذها في السنوات الأخيرة.



حول النقطة الثانية (استخدام القوة العسكرية خارج أراضي الحلف) فإن فلسفة حلف الناتو في هذا الإطار تقوم حول المقولة التي طالما روّج لها الغرب في السنوات الأخيرة حول «حقوق الانسان» وحمايتها، وحق استخدام الوسائل العسكرية لحفظ المصالح تحت هذه الذريعة، وذلك ضد الأنظمة التي تسميها أمريكا وبريطانيا بشكل خاص «أنظمة ديكتاتورية» لا تحترم حقوق الانسان. إن هذه الذريعة تفتح الطريق أمام الناتو للتدخّل العسكري في أي منطقة من العالم، دون الرجوع لأخذ موافقة مجلس الأمن، وهذا يعني عملياً أن الشرعية الدولية الممثّلة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتت مؤسسة هامشية معطّلة، لاتتحرك عملياً إلا بإشارة من الولايات المتحدة التي تريد قطع الطريق على روسيا والصين التي يمكن لهما أن تستخدما حق النقض (الفيتو) لتعطيل بعض القرارات في الأمم المتحدة، إذا ما تعارضت مع مصالحهما، أو مع مصالح أصدقائهما وهذا ما لاتريده الولايات المتحدة التي تحاول فرض مرجعية جديدة في العالم، هي مرجعيتها ومرجعية تحالفها الأطلسي الذي يشكّل عملياً تحالفاً ينطوي تحت قيادتها المطلقة، وهذا ما برز فعلياً في الحرب الأطلسية التي تقودها ضد يوغوسلافيا حالياً.

إن فكرة استخدام حق التدخل العسكري دون الرجوع إلى الأمم المتحدة هو من وجهة نظر حتى بعض المراقبين الغربيين يشكّل سابقة خطيرة لأنه يهدّم القانون الدولي، والمرجعية الدولية، ويعني مرةً أخرى سيادة قانون الغاب، وفرض القوي لإرادته على الضعيف وهذا يعني انتهاك سيادة الدول على أراضيها، وهذا ما يجري ترجمته في يوغوسلافيا، خاصة بعد أن تبيّن أن التدخل العسكري الأطلسي لم يحل مشكلة ألبان كوسوفو، بل على العكس عقّد المشكلة أكثر فأكثر، حيث باتت مفاعيلها تنذر كل بلدان البلقان بعدم الإستقرار وصولاً إلى انفجار حروب اثنية تهدّد بإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة وهذا ما لاتريده أوروبا أو دول الأطلسي لأنه يعني حروباً لانهاية لها تهدّد أمن واستقرار القارة الأوروبية برمتها، بل ستشكل سابقة ستشجّع الكثير من الحركات الإنفصالية الإثنية في مختلف أنحاء العالم على التحرّك.

حول النقطة الثالثة التي تتعلّق باستخدام السلاح النووي، يسمح الناتو لنفسه حسب الإستراتيجية الجديدة باقتناء أحدث الأسلحة النووية ويحتفظ لنفسه بحق توجيه الضربة الأولى القاضية ضد الخصوم، أو الأعداء المحتملين، وفي هذا السياق يجري العمل الحثيث لتطوير هذه الأسلحة، وفي المقابل العمل على إضعاف القوى النووية لروسيا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وبشكل خاص أوكرانيا التي يطمع الغرب بثرواتها، ويعمل بكل الوسائل الأخرى بما فيها بعض الرشاوي المالية التي يقدمها على شكل مساعدات لتشجيع بعض التيارات داخل روسيا وغيرها من جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق لتفكيك القوة النووية لها وإضعافها، لكن هذه المحاولات تواجه بالقلق الروسي الذي عبر عنه رئيس الوفد الروسي لدى الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي يوري غلوتوف الذي اعتبر أن النظرية الجديدة لحلف الأطلسي في توسيع نطاق صلاحيات الحلف يعتبر إلغاء لما تبقى من «نظام يالطا». محذّراً في هذا الإطار من إمكانية تسرّب السلاح النووي إلى بلدان جديدة قد تحاول «التصدي» للتوسع الأطلسي.

من المفارقات التي لاتخفى على أحد أن سياسة المعايير المزدوجة التي تستخدمها واشنطن وحليفاتها تتجلّى أيضاً بشكل صارخ في العقيدة الجديدة التي أقرتها القمّة الأطلسية الأخيرة، فهي في الوقت الذي تعاقب على اساسها يوغسلافيا قبل إقرارها رسمياً نرى أنها لاتطبقها تجاه الدول التي تدور في فلكها والمثال الفاقع على ذلك إسرائيل التي يقوم تاريخها على أشلاء الفلسطينيين بعد طردهم من ديارهم.. إسرائيل هي التي تتمادى يومياً في لبنان وباقي الأراضي العربية المحتلة، لاتحرّك الولايات المتحدة ساكناً تجاهها رغم أنها لم تلتزم حتى بتطبيق الإتفاقات التي وقعتها برعاية الولايات المتحدة نفسها، كذلك لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً تجاه تركيا (حليفتها) التي احتلّت شمال قبرص، وهجّرت القبارصة اليونانيين من أرضهم، تركيا هذه التي تخوض حرباً شرسة وعمليات تطهير عرقي ضد مواطنيها من الأكراد لم تعاقب، بل لم يجر توجيه انتقاد ما لسياستها.

إن العقيدة الجديدة لدول الأطلسي تهدّد فعلياً الكثير من دول العالم التي تحاول بشكل ما الإستقلال بسياساتها عن أمريكا خدمةً لمصالحها الوطنية، وقد بات الباب مفتوحاً أمام القوى الأطلسية وأمريكا لفرض هيمنتها على العالم بقوة السلاح فهل تتحرك هذه الدول المهدّدة باستقلالها الوطني لإيجاد صيغ ما لتحالفات جديدة لمواجهة سياسة الغطرسة والهيمنة الأمريكية ـ الأطلسية؟! ■■

الإنتخابات التركية

هل تكون الطورانية بديلاً للعلمانية؟

حسن العاصي



للمرة الرابعة منذ العام ١٩٨٣ تم تقديم الإنتخابات النيابية العامة في تركيا سنة عن موعدها الذي كان محدداً في خريف عام ألفين، إذ لم يكمل برلمان منذ ستة عشر عاماً مدته الكاملة ـ خمس سنوات ـ ويعود ذلك إلى انعدام الإستقرار السياسي الذي يطبع الحياة الحزبية التركية منذ انقلاب عام ١٩٨٠، حين انقسم اليمين واليسار العلمانيان وأدى ذلك إلى تعذر تشكيل حكومات من لون واحد، واضطرار الأحزاب إلى الدخول في ائتلافات كانت تنهار عند المنعطفات الحساسة.

فالإنتخابات التركية التشريعية والمحلية التي جرت في وقت واحد للمرة الأولى منتصف نيسان الماضي وتنافس فيها عشرون حزباً من مختلف الإتجاهات، جاءت نتائجها مخالفة لكل التوقعات، وحملت العديد من المفاجآت عكستها عناوين الصحف التركية في توصيفها لما أفرزته الإنتخابات بأنها «هزة أرضية وصدمة كبرى». وكان أبرز هذه المفاجآت الصعود المذهل لحزب الحركة القومية اليميني المتشدد، وحلوله في المركز الثاني بنسبة ١٨ في المئة من نسبة الأصوات وحصوله على ١٣٠ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان، بينما حاز حزب اليسار الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء بولند أجاويد على ٢٢ بالمئة من الأصوات و١٣٦ مقعداً. المفاجأة الأخرى كانت التراجع الكبير في نسبة الأصوات التي نالها حزب الفضيلة الإسلامي الذي حصل على نحو ١٦ في المئة بتراجع حوالي ست نقاط عن انتخابات عام ١٩٩٥، لكنه نجح في المحافظة على مواقعه وتقدمه في الإنتخابات البلدية فنال ٢٣ في المئة على مستوى البلاد متقدماً بذلك على حزب أجاويد نفسه. فيما نال حزبا الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ على ١٣,٤ في المئة، والطريق القويم بزعامة طانسو تشيلر على ١٢,٢ في المئة، وبذلك ستتقاسم الأحزاب الخمسة مقاعد البرلمان.

ويستطيع حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد تشكيل حكومة ائتلافية مع الحركة القومية بزعامة دولت بهجلي وحزب الوطن الأم، وتجمع هذه الأحزاب الثلاثة أغلبية مطلقة من ٣٥٠ مقعداً في البرلمان. ورغم أن هناك صيغاً إئتلافية أخرى ممكنة، لكن ينبغي أن تشمل الإسلاميين، كأن يتم اتفاق بين حزب الحركة القومية مع حزب الفضيلة، وهو اتفاق يحتاج إلى حزب الطريق القويم، لكن هذين الحزبين غير مرحب بهما من مؤسسة الجيش القوية لأن تشيلر سمحت بوصول حزب الرفاه إلى السلطة عندما شكلت حكومة ائتلافية معه، استمرت عاماً قبل ان يستقيل رئيسها نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧ تحت ضغط شديد من جنرالات الجيش، وليمنع لاحقاً من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

وإذا تحقق الإئتلاف بين حزب اليسار الديمقراطي والحركة القومية، فسيشكل ذلك سابقة، إذ أنه سيضم للمرة الأولى منذ تأسيس الجمهورية التركية قبل ٧٦ عاماً، حزباً يسارياً وتشكيلاً قومياً متشدداً. وكان التياران قد تواجها بشراسة في السبعينات ضمن أعمال عنف دامية راح ضحيتها آلاف القتلى وكانت مبرراً للانقلاب العسكري عام ١٩٨٠. إلا أن أجاويد كان قد تخلى عن شعاراته اليسارية لصالح خطاب ذي صبغة قومية في فترة التسعينات. ومن جهته يسعى بهجلي زعيم الحركة القومية إلى تقديم حزبه على أنه تشكيل من الوسط ـ اليمين بعد أن أبعد جميع العناصر المتطرفة، واستطاع اقناع الناخبين أن حزبه لم يعد مرتبطاً بالمافيا.

ورغم أن المعادلة الجديدة للحكومة لن تكون سهلة إذا تم استثناء الإسلاميين، إلا أن الأتراك يعرفون جيداً أن بلدهم يواجه تحديات ضخمة داخلية وخارجية لن يمكن التعاطي معها في ظل سياسة يكون فيها حزب الفضيلة الرقم الصعب لأن في ذلك خطر الإنقلاب العسكري كلما زاد الإضطراب الحكومي. ففي عام ١٩٩٥ كان حزب الرفاه هو الفائز المفاجأة، وقيل يومها إنه ربح بفضل أصوات الإحتجاج ونكاية بالأحزاب التقليدية، لكن خسارة حزب الفضيلة أقل من خمسة في المئة من الأصوات التي ورثها عن الرفاه تدحض هذا الرأي نظراً لقوة الحملة ضده. ثم ان حزب الفضيلة حافظ على مواقعه في الإنتخابات البلدية. وهكذا يمكن افتراض أن ماخسره الفضيلة ذهب لمصلحة العمل القومي، اي حركة في الإتجاه نفسه. وفي المقابل لم تصب كل الخسائر التي منيت بها الأحزاب العلمانية، لمصلحة حزب أجاويد كما هو مفترض فمجموع ما خسرته هذه الأحزاب مجتمعة مقارنة بانتخابات ١٩٩٥ تزيد عن ١٥ في المئة، في حين لم يكسب اليسار الديمقراطي إلا نحو ٨ في المئة فقط والباقي ذهب لمصلحة العمل القومي، وهذا يدلل على أن شريحة من الناخبين العلمانيين قد غيرت خيارها.

في الطرف الآخر من الصورة يظهر الصعود الكاسح للحركة القومية وحزبها الذي أسسه الكولونيل الراحل ألب أرسلان توركش، وبالتالي مشاركته الأكيدة في صناعة القرار السياسي وصياغة التوجهات الإيديولوجية للدولة، وهو الحزب الذي فشل في الحصول على نسبة عشرة في المئة في انتخابات عام ١٩٩٥ وبقي خارج البرلمان وهو الحزب الوحيد الذي مازال محتفظاً باسمه منذ مطلع السبعينات ومحتفظاً بأيديولوجيته دون تغيير. ومن المؤكد أن مشاركة هذا الحزب في الحكومات الإئتلافية القادمة سوف يتسبب بالمتاعب والإحراج لتركيا بسبب أفكاره ومواقفه التي تدعو مثلاً إلى رفض أية تسوية مع قبرص ويدعو إلى سياسة تدخلية في البلقان لحماية الأقليات التركية، ويتبنى التدخل بقوة في شمال العراق للقضاء على نواة دولة كردية ويدعو إلى ضم تركمان العراق واقليم الموصل إلى تركيا، والأهم من هذا انه من أقوى الدعاة لتوثيق عرى التحالف مع إسرائيل لأنها في نظره سند قوي لطموحات تركيا.

ولايمكن تفسير هذه القفزة النوعية في شعبية الحزب إلا في ضوء المشاكل القومية التي تنخر كيان الدولة من داخلها، ولاسيما المشكلة الكردية التي يبدو أنها خلقت ردة فعل عنيفة في الأوساط التركية التقليدية، خاصة بعد اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان.

ولكن أياً كان الأمر، فصعود الحركة القومية لايعكس عافية في المجتمع ولا قوة في الدولة، بل يعكس الضعف المستشري، والعودة إلى أساطير القومية الطورانية مثلما كانت عليه الحال في الدولة العثمانية قبيل انهيارها المفاجئ.

أما كيف ستتشكل اللوحة الإئتلافية الحكومية التركية، فهذا ما سنعرفه خلال الأيام القليلة القادمة ■■



تكريم الرحابنة.. عاصي، منصور، فيروز

ليس غريباً أن لاتتسع القاعات الفسيحة لكنيسة الصليب المقدّس بدمشق أمام هذا الحشد الواسع الذي فاض، فراح يبحث عن موطئ قدم له في الردهات والسلالم والفسحات الخارجية بانتظار أن يخفّ الزحام قليلاً، كي يدخل لمشاهدة أعمال معرض: تحية إلى الرحابنة (عاصي، منصور، فيروز). ذلك ليس غريباً، إذا عرفنا أن المناسبة ليست مجرّد افتتاح معرض تشكيلي عادي، وإنما شكل من أشكال التعبير الوجداني، الجماعي العميق عن حب صادق، وتكريم وانتماء إلى هؤلاء العمالقة الكبار الذين صاغوا بفنهم الرفيع أحاسيس وذاكرة أجيال عديدة نمت وترعرعت على شدو أغانيهم، وسحر موسيقاهم، وشفافية أشعارهم وبالتالي عظمة فنهم الذي رسم ملامح وهوية مرحلة كاملة من تاريخنا الفني والثقافي المعاصر.

ليس غريباً أن نقف أمام هذه التظاهرة الإستثنائية الجميلة التي أضفى عليها حضور الفنان منصور الرحباني، والفنانة هدى حداد ألقاً، وزخماً إضافياً ذلك لأنها علامة فارقة في حياتنا الثقافية تعكس بوضوح شفافية الناس، وقدرتهم على إلتقاط الأصيل والمتميز، والتفاعل معه بحرارة مدهشة فاجأت حتى القائمين على تنظيم هذا المعرض، الذي ضمّ أعمال خمسة وثلاثين فناناً شاباً، من بينهم أربع وعشرون فنانة، وهذه نقطة أخرى لافتة في هذه التظاهرة المتميزة، التي كان للحضور الأنثوي فيها هيمنة شبه كاملة تقريباً، مما يدلّل مرة أخرى على دور المرأة الفاعل، وغناها الداخلي وحساسيتها في هذا المجال.

الطفولة بعفويتها الصادقة، كانت حاضرة أيضاً من خلال معرض موازٍ لرسومات «أغاني الرحابنة في عيون الأطفال»، حيث شارك عشرون طفلاً وطفلة من الموهوبين في مجال الرسم بأعمال عبرت عن أحاسيسهم المرهفة تجاه أغاني الرحابنة التي فاضت على الورق أشكالاً، وألواناً في منتهى الغنى والبساطة والشفافية.

الجدير ذكره أن هذه التظاهرة، هي الرابعة من نوعها في دمشق، إذ سبق لنفس الجهة (مركز أدهم اسماعيل للفنون التشكيلية) أن نظمت بإشراف الفنان باسل الأيوبي خلال السنوات الماضية معارض تكريمية أخرى لكل من الفنان نذير نبعة، والشاعر محمد الماغوط، والشاعر الراحل نزار قباني.

تنهض فكرة هذه المعارض على رسم لوحات تشكيلية بمواد وألوان مختلفة من وحي الأعمال الشعرية، أو الفنية لهؤلاء المبدعين الكبار. لذلك يشعر الفنانون المشاركون في أثناء التحضير لهذه المعارض بمسؤولية كبيرة وخوف مشحون بالتوتر والحب لأن المطلوب منهم الإرتقاء بأدواتهم الفنية إلى مستوى يليق بهذه القامات الكبيرة.

وفي هذا الجو الإحتفالي، قلّد بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم، الفنان منصور الرحباني وسام القديسين بطرس وبولس من رتبة الكومندور الكبير، وهو أرفع وسام للكنيسة الأرثوذكسية، تقديراً للخدمات التي أداها الفنان الرحباني نحو الكنيسة الأنطاكية المقدسة.

الهدف الثقافي

إضاءات محمود درويش الشخصية

عبد الكريم درويش

محمود درويش، ما انفكّ يختم نسله بالشّعر كما ابتداه، والشعر في ناهيه طفلٌ فلسطينيّ يلهو ويحلم مفتكراً ما يجعل الصّمت ثورة يخرجها الداخل إلى الآخر. الطفل المفتكر يسترسل في غابة الرّموز ويحترق في غابة الذئاب. وهكذا، بين الفكري والمعاش، يتناسل الطفل الفسطيني ويستولد قصائده، ليقدّم شهادة على استشهاده المستمر، يتناسل بين الغائبين، ويتداخل الأنا/ الآخر.الوجه/ القناع، الرّمز/ الصورة.

والرّوح الدّاعي/ المستجيب يتفرّد في تشخّصه الممتنع: اشكاليته البطوليةأنه لا يستطيع أن ينحاز شعراًإلى الذئب؟ فأين يتشكل؟. الذئب يطارده عبر الشعب، والشعب مرتاب بذاته الجوهـريـة، مأخوذبأقنعته،منقادّلموته الحي. وسط هذا الموت الفلسطيني اليومي المعاش، يفتكر الطفل بـالآتي/ الماضي، وبـالماضي/ الغائب. يستحضر التاريخ ليقرأه بعين المعرفة. لكن، هل تكفي عين الشاعر لقراءة واقع مشتبه، مثقل بالكبس والاغتراب الوجودي/ اللاوجودي؟.

إن رحلة درويش في شعر الصدق، لا يمكن خفضها إلى بحث عن هويّة لشعب خارج الذئب، أو ضد الذئب، هي رحلة أغنى من ذلك بكثير. والحال، فمن أين نبدأ مع شاعر رآنا فيه، بكلّ تشكّلاتنا الذهنية والوضعيّة، واستغرق في السّعي وراءنا، ليرى ذاته/ موضوعاًفينا؟. يقال أن الشّاعر يظلم حين لا يُقرأ بعين الشاعر ذاته، ونقول أن الشعر الدرويشي يقرأ بكل العيون ـ ولكل عين ما رأت!. وشعر درويش دعوةٌ بريئةٌ إلى الولادة الجديدة، وفي هذه



الدعوة يتداخل نهر الذّات وبحر الجماعة. فما هي بصمات هذه الدعوة البريئة؟

1ـ كانت الشعرية العربية القديمة، بتعدّدها، تسمي اتفاق قافيتين على كلمة واحدة بالمعنى الواحد إيطاء، وصنّف ابن الرشيق في كتابه «العمدة» هذه الطريقة في خانة عيوب القافية. لكن انفجار التواطئ في شعر درويش يبرز مفهوماً آخر حيث التجاذب خصيصة الدّوال في النصّ، وحيث الايقاع أقوى من كل قدية وهمية.

يقول محمود درويش في قصيدته «ألكمنجات»:

ألكمنجات تبكي مع الغجر الذّاهبين إلى الأندلس
ألكمنجات تبكي على العرب الخارجين من الأندلس
ألكمنجات تبكي على زمنٍ ضائع لايعود
ألكمنجات تبكي على وطنٍ ضائع قد يعود

وهو بذلك يصّعد الايقاع ويكثفه فيما هو يلغي المعنى الواحد ليحلّ محلّه بناء الدلالية.

ويقول «درويش» في قصيدته «خطبة الهندي الأحمر أمام الرجل الأبيض»:

ستنقصكم، أيها البيض، ذكرى الرّحيل عن الأبيض المتوسّط،
وتنقصكم عزلة الأبدية في غابة لا تطلّ على الهاوية
وتنقصكم حكمة الإنكسارات، تنقصكم نكسةٌ في الحروب
وتنقصكم صخرةٌ لاتطيع تدفّق نهر الزمان السريع

لمسُ مشهد فجائعي، ينقله الشاعر من خارج اللغة إلى داخلها. والتكرير ذو وظيفة بنائية أساسها اختلاف المؤتلف وإئتلاف المختلف، وعليه فإن العناصر المتكررة ليست متماهية وظيفياً إن هي احتلت مواقع متباينة في علاقتها البنائية. وبالنظر إلى العناصر المتكررة في النصين الآنفين ومواقعها في البناء النصي الكلي يقود إلى تصاعد التنّوع الدلالي لا إلى تماثل النص. هكذا نكف عن قراءة تكرير عناصر (الأندلس، يعود، تنقصكم) خارج السياق النصي، أي خارج وظيفتها البنائية للإيقاع، وخارج الحركية التي يبعثها موقع العناصر وتفاعلها بغيرها في جسد النص وهذا ما يؤدي مباشرة إلى مغادرة الأرضية القديمة في رؤيتها لمثل هذا التكرير كعجز من قبل الشاعر لأنها كانت ترى إليه جالباً للتماثل، وقراءتها في ضوء مناداة الدّوال على بعضها في غفلة عن إرادة الشاعر، حاملة بذلك سلماً على تموّج الإندفاق المتجدد في النص وهو يبني معناه.

في قصيدته «تلك صورتها وهذا انتحار العاشق» يكرر درويش تكريراً تاماً العبارات: [وكأنه انتحر: أربعة مرات، الطائرات تمر في رأسي: مرتين، أنت الآن تتسعين: ثلاث مرات]، وتكريراً غير تام: وأريد أن أتقمص الأشجار، وأريد أن أتقمص الأسوار، وأريد أن أتقمص الحراس. وفي قصيدته «ضباب على المرآة»: نعرف الآن جميع الأمكنة، نعرف الآن جميع الكلمات. هذه مجرّد نماذج من قصائد درويش التي نعتمدها. هذا التكرير غير منضبط لقواعد قبليه، ينفجر في سياق بناء الدوال للنص، وهو بذلك يحقق استثناءً فيما هو يحقق قاعدة من قواعد الحداثة في الشعر المعاصر،

ونقصد بها ارتياد المجهول والسفر في ليل القصيدة. ويمكن لتكرير الترابط أن يعطي لهذه الممارسة وضعية شعرية لها إمضاؤها الشخصي.

٢ـ يقول درويش في قصيدته «شتاء ريتا الطويل»:

لي رغوةُ الصابون،
والعسلُ المُملّحُ،
والندى،
والزنجبيلُ
ولك الأيائل، إن أردت، لك
الأيائلُ والسُّهولُ

لم تتطرق الشعرية العربية القديمة لهذا الحدث الإيقاعي الذي يجعل الكلمة المفردة (الندى، الزنجبيل) بيتاً، لأن البيت الشعري القديم، لم يكن في أي ممارسة نصيّة مقتصراً على كلمة واحدة، بل كان على الدوام مبنياً على أساس قالب عروضي عنصره هو عدد من التفاعيل التي تحترم التساوي والتوازي.

يقول درويش في قصيدته «سنختار سوفوكليس»:

سلاماً على أرض كنعان،
أرض الغزالة،
والأرجوان

حدث جديد هو استقلال الكلمة المفردة ببيت. إن الكلمة المعزولة، لاتحتل قسراً، وضعية الكلمة/ القافية. فالمكان النصي ببياضه يترك الصمت متكلماً، ويحيل الفراغ إلى كتابة أخرى أساسها المحو الذي يكثف ايقاع كل من المكتوب المثبت والمكتوب المحي. وبناء الدلالية في هذه الحالة لايلغي أياً من المكتوبين معاً، كما أن إعادة قراءتنا لها ضمن السياق، أي ضمن التبادل العلائقي بين العناصر الإيقاعية، يدلنا على أن الكلمات المعزولة تملك وضعية الكلمة/ القافية. إن النص متغير الدلالية، وكذلك الكلمة تتغير دلالتها، فهي حرباء لاتغير لونياتها المتعددة فقط، ولكن ألواناً متعددة تنبثق عنها. وعلى هذا المنوال يمكن قراءة الكلمة المستقلة حيث وحدة السلسلة لاتعبر عن ذاتها فقط في عزل الكلمات، بل في الدلالية الكبرى للتقطيعات. ومن ثم فإن البيت إذا كان محصوراً في كلمة،



فإن كون الكلمة أولاً تساوي بيتاً منفصلاً، وثانياً وجودها عن حد التقطيع، يصعّد قوتها كثيراً، مما يساهم في الخصائص الرئيسية للكلمة.

٣ـ ينزع النص الشعري عن درويش إلى توسيع حقل اللعبة النصيّة. فالكلمات التي تشكل مطالع الأبيات أو الكلمات التي لها وضعية النعت تكون في السياق النصي، مستعدة لنتائج إختراق الإيقاع لها فينقلها من الدلالة العامة إلى الدلالة المنبثقة عن الإستعمال النصي، وهي بذلك تنحل لتتركب من جديد، بهيئة مجهولة قبل سكونها إلى ماء الإيقاع. وهذا ما نلاحظه في الأبيات:

البركان يولد بين حبّات الندى
الطائرات تمر في عرسي
في زمن الحرب غطتني الشظية
في زمن السلم غطاني العراء

يتحقق في هذه الأبيات انتقال الكلمة/ الدّال من الخصيصة الأساسية إلى الثانوية بتآلف النموذج في اعتماد التقديم والتأخير التي توقد شهوة القراءة. فالتقديم والتأخير لاتنحصر أهميته في تغيير البنية المركبية لسلسلة الدّوال داخل البيت، بل هو عاملٌ من عوامل إظهار الدلالة الثانوية. وعلى هذا النحو تكون الكلمات الموجودة في مطالع الأبيات (البركان، الطائرات) تتخلى عن خصيصتها الأساسية لصالح الثانوية يفجرها الموقع الذي أصبحت الكلمات تحتله داخل ترتيب الدّوال في البيت فوجود الكلمة/ الدّال في المطلع يعرضها لشهدية استثنائية بها تكون الخصيصة الثانوية حاضرة بقوة وهو ما يصعب حصوله في حال اخضاع بناء الجملة إلى الجملة الفعلية في اللغة العربية.

٤ـ إن المحو مستوى للإظهار والإخفاء معاً، حيث الكلمة/ الدال تمحو الخصيصة الأساسية للدلالة فتبرز الخصيصة المتّموجة بقوة، ويكون التلوين الشامل للكلمة حيوياً بصيغة غير معتادة. إن المحو لدى درويش خصيصة تكاد تكون متسربة بين جهات النصوص وخلجانها، فلا يلمسها القارئ بسهولة رغم أنه يحس بدبيبهاالسري. مجرّد كلمات معزولة أو مندمجة بشكل خفي في سياق يحميها من الضياع.

والايقاع وحده هو ما يهيؤها لترحل في قيمتها الذاتية من غير مهادنة لمعناها المتداول أو دلالتها الثقافية. واعتماد المحو عند درويش يعود لتبني اقتصاد متقشف فيه تبلغ اللغة النصية درجة عليا من استيعاب الحساسية الجديدة. وبهذا نقول أن المحو اثبات لنفي مسترسل، حيث التجزيئية تدخل دائرة الشطح،وبمائها تتفرد دون أن تقصد الإنشاد بسرّ الرقصة القصية والماء الذي نستلذّ أجيجه. هناك، في هذا المكان المبعد عن الحساسية الجديدة، يحتفي بضوئه الكتوم، وعبر جسد النصّ يسري من غير لهاث. يقول درويش في ديوانه «أحد عشر كوكباً على آخر المشهد الأندلسي قصيدة «في المساء الأخير على هذه الأرض»:

في المساء الأخير على هذه الأرض نقطع أيّامنا
عن شجيراتنا، ونعدّ الضلوع الّتي سوف نحملها معنا
والضلوع الّتي سوف نتركها، ههنا... في المساء الأخير
لا نودّع شيئاً، ولا نجد الوقت كي ننتهي...

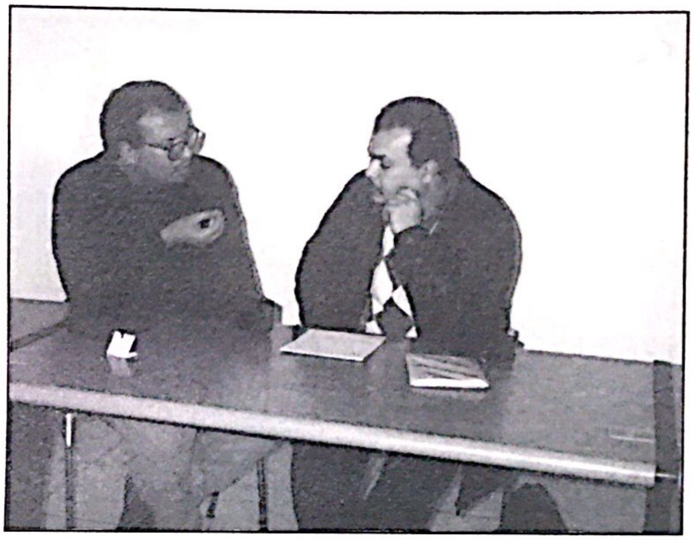
إن كلمتي «ههنا» و «ننتهي» في نموذجي الشاعر تأخذان مسافة حادة من الدلالة المتداولة والدلالة النصية. وهذا ما يمنح كل من الكلمتين أشعاعاً دلالياً أوسع من معنى المكان في «ههنا» ولمعنى الزمان في «ننتهي» وبه تغافل الكلمتان جهاتهما المحددة. وهكذا فإن المحو يبرز الخصيصة المتموجة بقوة تنذهل معها الذّاكرة. وعندها ندرك أنّ المحو لعبة نصيّة تعطي النصّ بذرة الجمال التي تحضن بوحها وضوءها في آن، مما يرفع غموض النصّ إلى درجة عليا من الشفافية التي لا تنضبط للإدراك العقلي.

في المواقع المتعددة من النصّ ينهض المحو كوردة منفردة ولكنه في الآن ذاته متجاوب مع الإيقاع الكلي للنّص، كانه العنفوان الذي يستطيب مراقي الصّمت، ينهش انغلاق الذاكرة، ويستعيد ما يكون به الشعر لا مطمئناً لأي تقعيد ■■

الشاعر حسن نجمي رئيس إتحاد كتاب المغرب لـ "الهدف":

"الاستقلالية لاتمني الحياد بخصوص قضايا المجتمع"

أجرى الحوار: إدريس علوش/ المغرب



الشاعر حسن نجمي، رئيس اتحاد كتاب المغرب من الفعاليات المغربية التي تعمل بجرأة على دمقرطة الحقل الثقافي بالمغرب، شاب طموح ونشيط جداً.. بدأ مشواره النضالي في إطار الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، والشبيبة الإتحادية، ثم التحق باتحاد كتاب المغرب عضواً عاملاً، وعضواً في المكتب المركزي في إحدى دوراته، ثم رئيساً له في المؤتمر ١٤ المنعقد بالرباط بتاريخ: ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٩.

يعمل صحفياً بجريدة الإتحاد الإشتراكي حيث ينشر أعماله الصحفية، فيما تغطي أعماله الأدبية الإبداعية العديد من المنابر الوطنية والعربية والمهجرية...

من مجموعاته الشعرية: لك الأمارة أيتها الخزامى، سقط سهواً، الرياح البنية، حياة صغيرة.. وله رواية تحمل عنوان «الحجاب»، آخر اصداراته ١٩٩٩ «الشاعر والتجربة»..

في مقر جريدة الإتحاد الإشتراكي، كان لنا معه هذا الحوار الذي نقدمه كاملاً لقراء مجلة الهدف..

□الأستاذ حسن نجمي انتخبتم من داخل أشغال المؤتمر الرابع عشر لإتحاد كتاب المغرب رئيساً للإتحاد، كيف تقيمون الأجواء العامة لهذا المؤتمر؟ وما هو الجديد الذي أتى به؟

■■بطبيعة الحال كان المؤتمر محطة من المحطات التنظيمية العادية التي توفر فضاء حراً وتلقائياً لأعضاء اتحاد كتاب المغرب كي يتحاوروا حول أوضاع اتحاد كتاب المغرب، حول وظائفه وحول وضعه الإعتباري كمنظمة ثقافية نشيطة حيوية من منظمات المجتمع المدني بالمغرب.. وأيضاً كان المؤتمر فرصة لتجديد الأسئلة حول وضعنا الثقافي الوطني والعربي وأيضاً مناسبة لتدارس عدد من القضايا السياسية والإجتماعية والوطنية والعربية والدولية وإبداء مواقف الكتاب المغاربة من أدباء وشعراء وكتاب ومفكرين وباحثين إزاء هذه القضايا. لكن المؤتمر الرابع عشر كان أيضاً فرصة لتجديد أجهزة الإتحاد وإقامة الفرصة لإلتحاق وجوه جديدة بالقيادة الثقافية وأساساً توفير إمكانيات لإلتحاق بعض المثقفين والمهتمين بالقضايا اللغوية وقضايا الثقافة الشعبية.

وأنت تابعت المؤتمر ولاحظت حدة النقاش الذي ميز هذا المؤتمر خاصة ما يتصل بموضوع المسألة اللغوية في المغرب، وهي من المؤهلات الثقافية والفكرية والإيديولوجية التي تميز الجسد الثقافي الوطني. ولاشك أن هذا المؤتمر لعب دوراً أساسياً في مساءلة وظائف اتحاد كتاب المغرب، هل ينبغي أن يكون مجرد جمعية للكتاب تهتم بقضايا الكتابة الأدبية والفكرية؟ أم أنه إلى جانب ذلك ينبغي أن يكون إطاراً نقابياً يتشكل بالأوضاع المادية والإجتماعية للكتاب المغاربة والعمل على اعطاءه الإعتبار اللائق.

□اتحاد كتاب المغرب كمؤسسة وطنية للكتاب المغاربة تبذل مجهوداً أساسياً للحفاظ على وحدته واستقلاليته، مبدأ الإستقلالية في اتحاد كتاب المغاربة كمفهوم إجرائي، كيف يتم تفعيله؟

■■الإستقلالية إما أن تكون استقلالية حقيقية وإما فلا، والإستقلالية بالنسبة لإتحاد كتاب المغرب لاتعني الحياة بخصوص قضايا المجتمع بمختلف أبعاده وتجلياته بل تعني أن يكون الإتحاد مؤسسة حاضنة لكل الكتاب المغاربة من مختلف المشارب والتوجهات والعائلات الفكرية والسياسية. وأن لايصبح اتحاد كتاب المغرب منظمة ذيلية للسلطة أو لأية حركة سياسية كيفما كانت طبيعتها وحجمها ورصيدها وتاريخها ومن ثم فاتحاد كتاب المغرب يحرص على المسافة اتجاه السلطة واتجاه مختلف المؤسسات السياسية الوطنية. وهو حريص أيضاً على أن يلعب الدور الذي ظل يلعبه عبر تاريخه في أن يطرح الأسئلة القلقة. وأن يكون مؤسسة مشاغبة في إثارة القضايا الضرورية والحيوية والإنشغال بها، كقضايا حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، حرية الإبداع، حماسة وصيانة الأفراد والجماعات في التعبير عن أنفسهم وانشغالاتهم وعن حاجياتهم ومطالبهم ومن ثم كان اتحاد كتاب المغرب سنداً للقوى الوطنية والديمقراطية في المغرب وكان دائماً حريصاً على أن يتواصل تواصلاً إيجابياً بناءاً مع مختلف القوى الحية في المجتمع العربي وأيضاً ظل دائماً حريصاً على مواكبة مختلف القضايا الإنسانية وابداء موقفه البناء اتجاهها.

لكن هناك من يطرح مسألة الإستقلالية طرحاً مغلوطاً أي أن على اتحاد كتاب المغرب أن يكون مستقلاً بالقوة وبالفعل وبالمعنى الذي يفهمه هؤلاء الناس. أي أن ينشغل فقط بقضايا الكتابة وأن لايظل كما كان دائماً مهتماً بحركة المجتمع السياسية والفكرية

والثقافية وأتصور شخصياً أن الإتحاد كان متميزاً وينبغي أن يظل متميزاً بهذه الروح التي يؤكد عليها ميثاق شرفه مؤسسة وطنية عربية ديمقراطية مستقلة تحرص على توحيد جهود مواقف الكتاب المغاربة وجعلهم منتبهين لما يجري في واقعهم المحلي والجهوي والقومي والإنساني ويعكسون مثل هذه القضايا في تفكيرهم وأبحاثهم وفي كتاباتهم بصورة أو بأخرى. صحيح طرح نقاش مطول خاصة في بعض المنابر الإعلامية المغربية حول هذه الإستقلالية وحول مفهوم الإستقلالية ككل.

ورأيي الشخصي حول هذا الموضوع أن الإستقلالية التي أصبحت تتسم في كثير من الأحيان ببعض الإفتعال، ذلك أن الإستقلالية أصبحت استقلاليات، فهناك المستقل القريب من هذا الحزب التقدمي أو ذاك، وهناك المستقل القريب من أجهزة السلطة وهناك المستقل القريب من بعض العائلات الفكرية والسياسية ذات النزع الإسلامي ويكاد يكون من المستحيل في سياق الواقع الذي نعيشه ونعرفه جيداً العثور على مستقل ليس قريباً من خيمة ما أو من قبيلة ما أو لايلتقي مع هذا الموقف أو ذاك. لذلك أنا أرفض أن ؟؟؟ أحد من المكتب المركزي الجديد أو مني أن أقف على بوابة اتحاد كتاب المغرب لأسئل الناس عن انتماءاتهم وانتساباتهم السياسية أو عن بطائقهم الحزبية. المهم أن يكون الكاتب كاتباً وله قدر ملحوظ من الحضور ومن المواكبة ومن وتيرة النشر ليكون عضواً في الإتحاد ولايهمني أن يكون له هذا الموقف أو ذلك المهم أن يكون حريصا على تفعيل انتسابه لإتحاد كتاب المغرب وأن يحترم الميثاق وشرف الإتحاد وضوابط عمله وضوابط العلاقة داخل الإتحاد وهذا ما ينبغي أن نهتم به.

□إلى جانب القوى الوطنية والسياسية والديمقراطية والتقدمية يؤمن اتحاد كتاب المغرب بأن القضية الفلسطينية قضية وطنية. ما هو الشعور الذي يمتلكه الآن الإتحاد لمقاومة الإغراءات الواضحة للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم؟

■■في الواقع ليس هناك من جديد فيما يخص موقف اتحاد كتاب المغرب من القضية الفلسطينية لقد كان الإتحاد دائماً يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية وتوازي من حيث الإنشغال والإهتمام قضية الوحدة الترابية المغربية، يضعها في نفس المستوى وفي نفس الإهتمام ومن ثم ظلت القضية الفلسطينية أكثر حضوراً في الوعي المغربي وحاضرة أيضاً على مستوى الكتابة الأدبية شعراًونثراً، وظلت مثار اهتمام بالنسبة لأشغال النقد الأدبي على موضوعات الكتابة الأدبية المغربية.

وتذكر أن الإتحاد سبق له أن نظم ندوة في الرباط حول القضية الفلسطينية في الوعي المغربي، حضرها عدد من الكتاب أذكر من بينهم، عبد اللطيف اللعبي، نجيب العوفي، محمد برادة وعباس الجراري وغيرهم.

وكان الإتحاد حاضراً من جهة في عدد من المشاريع المشتركة مع الجمعية المغربية كمساندة الكفاح الفلسطيني، وكان سباقاً لتشكيل لجنة للدفاع عن الثقافة الفلسطينية عندما داهمت القوات الصهيونية الفلسطينيين في بيروت سنة ١٩٨٢.

وظلت القضية الوطنية الفلسطينية حاضرة على مستوى مواقف الإتحاد عبر كل مؤتمراته ولقاءاته ومختلف الفرص التي كانت تتيحها صيرورة الأحداث الفلسطينية المختلفة. وأيضاً تذكر جيداً أننا اتخذنا موقفاً كاتحاد كتاب المغرب اتجاه ما سمي بالأسبوع الثقافي الإسرائيلي في الدار البيضاء بل وقد وصل الأمر أن تشابكنا بالأيدي مع ممثلي هذه التظاهرة. وإلى اليوم لم نتأخر أبداً كاتحاد كتاب المغرب عن مجابهة كل المخططات للتطبيع مع الكيان الصهيوني. وكانت آخر فرصة هي الموقف الذي اتخذه اتحاد كتاب المغرب اتجاه صحيفة «لوجرنال» المغربية التي غامرت بإجراء الحوار مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو، فاتخذنا موقفاً ونشرنا بياناً في الصحف ندين فيه هذا التصرف الطائش الغير لائق وغير المقبول وأكثر من ذلك نتابع القضايا الفلسطينية بكثير من الإنشغال والقلق ونتأمل المشهد الفلسطيني عبر مختلف تلاوينه صحيح أننا نعطي الأهمية القصوى لما ينتجه الأدباء الفلسطينيون وما يبدعه كتاب فلسطين في الداخل والخارج من جهة لإثراء الذاكرة الأدبية والثقافية الفلسطينية، ولكن ننظر بكثير من التقدير لرموز الثورة الفلسطينية وقبل هذا الحوار سبق أن تحدثت معك عن لقاءي بالحكيم جورج حبش كنت قد التقيته في عمان سنة ١٩٩١ (مباشرة بعد اندلاع الأزمة العراقية الكويتية. في مهرجان شعبي عربي حضره لجنة من أبرز القادة السياسيين والمفكرين والنقابيين والباحثين والأدباء. وحضرت هذه التظاهرة واغتنمت الفرصة ألتقي بالقائد الفلسطيني الكبير الذي - هذه - مناسبة وأنا أتحدث للهدف أن أوجه له التحية وأعبر عن تقديري له واحترامي له وربما هو تقدير النخبة الفكرية والسياسية المغربية لنقاء خطوته ولوطنيته النظيفة وأيضاً لعمق تفكيره، قد تابعته وهو يتحدث داخل القاعة كان يرتجل خطابه بتلقائية وبنسقية واضحة وهذا ما يعرفه عنه القادة والمفكرين المغاربة الذين أتيح لهم أن يرافقوه وأن يلتقوه في هذه المناسبة أو تلك.

ومؤخراً تابعت الحوار - السيرة الذاتية - الذي أجريته مع قائد المقاومة المغربية الفقيه البصري محمد وهو يتحدث عن شخصيته وعن نقاءه وعن تاريخه وأيضاً عن بعض الخطوات المشتركة بينهما.

□في إطار العمل المشترك لإتحاد كتاب المغرب مع الإتحادات العربية للأدباء والكتاب، هل من خطوات جديدة للشراكة والعمل المشترك في المستقبل؟

■■أولاً ينبغي أن أشير إلى أن اتحاد كتاب المغرب غير مرتاح لعلاقته بالإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب الذي يرأسه الأستاذ علي عقلة عرسان. ويتمنى أن تجدد هذه المؤسسة رؤيتها وأساليب عملها وأيضاً أشكال تواصلها مع الإتحادات والروابط الأعضاء في الإتحاد العام. وربما كان توجهنا نحو أشكال تعاون ثنائي مع بعض الروابط والإتحادات العربية سبيلاً من سبل دعم أفق العمل العربي المشترك على المستوى الثقافي. وأول أمس كان لنا لقاء مع رئيس اتحاد الكتاب الجزائريين الصديق عز الدين النيهوبي وكان هذا اللقاء فرصة للحديث عن إمكانية تعاون مشترك وتبادل بعض المقترحات والبرامج والتفكير الجدي في الإنتقال برغبتنا المشتركة لتأسيس الإتحاد المغاربي للكتاب والأدباء من مستوى الرغبة إلى مستوى التنفيذ والإنجاز وهو شيء ليس صعباً ولا مستحيلاً بل ممكناً وتتطلبه المرحلة الراهنة خصوصاً أمام حالات الإخفاق المتتالية للفعل السياسي المغاربي، لذلك ينبغي الرهان على قوة وطاقة وإمكانية الدينامية الثقافية في شمل نسيج المغرب العربي.

صحيح لنا رغبة قوية في التواصل مع مختلف الإتحادات العربية ولك أن تتصور أننا لم نتوصل بتهنئة واحدة من أي رابطة أو اتحاد عربي عقب هذا المؤتمر باستثناء تهنئة من اتحاد ادباء الإمارات العربية فقط.

ومن ثم فإن مثل هذه السلوكات والتعبيرات والتفاصيل الصغيرة تؤشر إلى هذه البرود الكبير الذي يميز علاقتنا، وهذه المسافات التي تفصل ما بيننا.. وربما كان الأمر يتعلق في الجوهر بنوع من نضرة إلى اتحاد كتاب المغرب بوصفه اتحاداً مشاغباً خارج جبهة السلطة المغربية أو العربية ولايقبل أن يكون ذيلياً لأي نظام أو لأي جهاز حزبي أو غيره وأيضاً لحرصه الدائم على أن يثير قضايا حريات الكتابة والإبداع في الوطن العربي.

وأنت تعرف أن أغلب الإتحادات والروابط العربية هي إطارات مهترئة يملاها الموظفون الإداريون أكثر مما يملاها أدباء وكتاب ومفكرين ومثقفون حقيقيون.

لذلك نحن حريصون على أن نتواصل مع أشقائنا العرب على أن يكون هذا التواصل تواصلاً حقيقياً قائماً على برامج ثقافية مشتركة وعلى خطوات عملية مشتركة وعلى تواصل إنساني بنّاء وعلى صداقة حقيقية وثقة. أما أن نتواصل في إطار علاقة مفتعلة فيها أكثر من التمثيل المسرحي فهذا نرفضه ولن نواصل لعب هذا الدور على خشبته.. فهذا لم يعد يتحمله أحد.

□لوحظ بمجرد تحملكم لمسؤولية الرئاسة أن هناك حركة حقيقية لتشبيب الإتحاد بحيث لأول مرة في تاريخه وصل العديد من الفعاليات الإبداعية الشابة إلى العضوية ما الذي يعنيه لكم هذا التشبيب؟

أولاً ينبغي أن لايصبح الحديث عن التشبيب نوعاً من الشعارية في هذه المرحلة، فربما يضرنا أكثر مما ينفعنا. لكن كما طرحت هذا الموضوع فهو بالفعل يعكس تحولاً نوعياً في تعامل اتحاد كتاب المغرب مع واقع المجتمع نفسه ذلك أن البنية الديمغرافية للمجتمع المغربي هي بنية شابة، هناك حوالي ٦٧٪ من سكان المغرب لايتجاوز سنهم ٣٥ سنة، ثم أن أهم القضايا والمعضلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المطروحة على المجتمع وعلى الدولة في المغرب هي قضايا شابة وبامتياز، لعل أبرزها وأهمها وأكثرها إثارة للقلق هو موضوع التشغيل وقضايا التعليم بالإضافة إلى ذلك واستناداً إليه لم يعد مقبولاً أن تظل غالبية الشعب المغربي من الشباب والطاقات الشابة الخلاقة المبدعة والمؤهلة مقصات عن آليات اتخاذ وضع القرار وأن يظل صنع المجتمع خاضعاً رغم بنيته الشابة لصناع القرار من جيل الحركة الوطنية أو الجيل السابق.

ينبغي أن أشير في هذا السياق إلى أن إيديولوجية الحركة الوطنية قد أنهكت كثيراً وبالتالي أصبح النسق الفكري والثقافي يحتاج إلى نوع من التجديد على مستوى انتاج الخطاب وعلى مستوى نوعية العلائق بين مختلف مكونات المجتمع وعلى مستوى أشواق الشباب في صنع القرارات التي تهم حاضره وتهم مستقبله لذلك فإن اتحاد كتاب المغرب عندما يتجه إلى الشباب فهو ينسجم مع بنية المجتمع وصيرورة الواقع الذي ينشغل فيه وهو لايرفع شعارات التشبيب كتعبير ايديولوجي للمزايدة. فقط يحدث أحياناً أن نجد شباباً يتحدثون ويتحركون من داخل خطاب كهل أو شيخ أو هرم، قد يحدث أن تجد مبدعين شباب لايحملون أي مشروع للتحول والتغيير وقلب التربة الثقافية والإبداعية والجمالية، بل الأمر لايتعلق فقط بمستوى السن بل يتعلق أيضاً بنوعية المشاريع التي تقترحها كحل جديد لإثراء ثقافتنا المغربية الحديثة ولطرح إبداعات مغايرة على مستوى انتاج النص الأدبي شعراً أو قصة أو رواية. ومن ثم فانت تلاحظ هذه الدينامية الشابة الجديدة في اتحاد كتاب المغرب فهي تعبير عن حاجة وترجمة لإحساس حقيقي وأيضاً إشارة لإستراتيجية ثقافية تعرف ما تراهن عليه.

□ما هي المشاريع المستقبلية لإتحاد كتاب المغرب؟

هناك عدة مشاريع أتمنى أن يتاح لنا الوقت الكافي لإنجازها، هناك أولاً محاولة ورغبة لتطوير الإعلام الثقافي لإتحاد كتاب المغرب، تطوير مجلة آفاق على مستوى الشكل والمحتوى وجعلها منبراً فكرياً وأدبياً منفتحاً على الأسماء الأدبية العربية تخصيص مجلة الإشارة لدعم العلاقة المكنة والضرورية بين الكتابة الأدبية وقضايا الثقافة البصرية خاصة الفنون التشكيلية لتغذية النص الأدبي أساساً، ثم إصدار مجلة جديدة «صحيفة الكاتب المغربي» تهتم بأخبار وأنشطة اتحاد كتاب المغرب والأدباء والمثقفين المغاربة ومواكبة الحقل الأدبي والثقافي الوطني والعربي والإنساني على مستوى آخر نفكر في استعادة بعض اللحظات المضيئة في تاريخ اتحاد كتاب المغرب، مثل ملتقى الرواية العربية الجديدة الذي كان قد انعقد سنة ١٩٧٩ في فاس والذي نظم له دورة ثانية لنرى خلال هذه العشرين سنة، ما الذي تجدد على مستوى الأسئلة وعلى مستوى الكتابة وعلى مستوى المنتجين أيضاً هنا كجيل جديد من الشباب التحقوا بحقل الكتابة الروائية. وفي نفس الإتجاه نفكر في ندوة كبرى حول المغرب الراهن، يساهم فيها عدد من المفكرين والباحثين من مختلف التخصصات الذي ينشغل عن المغرب سواء كانوا مغاربة أو أجانب. نفكر في ندوة حول الثقافة والتواصل لنتأمل المشهد الثقافي الوطني والعربي والإنساني. ونحن نجتاز نهاية القرن نفكر في ندوة عربية أساساً في سبتمبر المقبل حول «العرب الآن» يحضرها عدد من الباحثين والمفكرين والأدباء وبعض صناع القرار العرب خاصة من الذين مارسوا المسؤولية العربية. لا أحتاج لذكر الأسماء، الطاهر البصري رئيس وزراء سابق /أحمد اعبيدات رئيس وزراء سابق/ محسن العيني.. الخ، وقادة من فلسطين وغيرهم ويحضر عدد من القادة الذين تحملوا المسؤولية على المستوى العربي من الذين نعرف عنهم النزاهة والنقاء وحسن المسؤولية كما نريد أن ننظم خلال ربيع هذه السنة المهرجان الوطني للشعر المغربي في مدينة شفشاون وهو المهرجان الذي كان قد انطلق سنة ١٩٦٥ وتوقف عندما وصل محطته الثالثة عشرة.

لا أريد أن أسترسل في المحاور والنقاط لبرنامج اتحاد كتاب المغرب المهم أننا حريصون أن يصبح اتحاد كتاب المغرب من جديد الصوت القوي والحضور الفعال وطنياً وعربياً وأيضاً أن ينفتح من خلال برامجه المشتركة على الضفة المتوسطية، اسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا.. ثم أن ينفتح على الإتحادات الأفريقية وهو شيء لم يكن الإتحاد قد أعطاه ما يستحق من الإعتبار في مراحله السابقة. من جهة أخرى نريد أن نفعّل صفة المنفعة العمومية حتى نضمن للإتحاد امكانيات مادية أساسية لإنجاز برامج على أحسن ما تكون. وأيضاً أن ننتبه للأوضاع الإجتماعية والمادية للأدباء المغاربة أعضاء الإتحاد. ثمة أيضاً التفكير في الحصول على مقر جديد لإتحاد كتاب المغرب ليلعب دور المقر المركزي للإتحاد أيضاً أن يصبح دار للكتاب المغربي، دار رمزية ومادية يحضرها الكتاب وقتما يترددون على العاصمة ويتواصلون من خلالها فيما بينهم وأيضاً تصبح مزاراً لبعض ضيوف الثقافة المغربية من أدباء وشعراء وفنانين عرب وأصدقاء يترددون على المغرب فنود أن نجعل منها إمكانية للإستضافة.

وأيضاً في نفس الإتجاه شرعنا في تجديد آلية العمل الإداري للإتحاد على مستوى الشكل وعلى مستوى الفعالية سواءاً فيما يتعلق بالسن وتقنية التواصل أو التفكير في البنية الإدارية للإتحاد وهذا نعتبره رهاناً أساسياً لأي نجاح على هذا المستوى هو ضمانة لإنجاح عملنا الثقافي فالجانب الإداري هو نصف العمل ومن شأنه أن يؤثر على مستوى المردودية.. من جانب آخر نفكر أن نتقدم بمشروع قانون إطار خاص بالوضع الاعتباري للكاتب المغربي وهو مشروع قانون نأمل أن ينظم مكانة الكاتب في المجتمع المغربي، واجباته ومتطلباته. وهذا المشروع سيكون موضوع مباحثات بيننا وبين الحكومة المغربية ليعرض على المؤسسات التشريعية الوطنية.

ثمة قضايا أخرى لا أريد أن أشغلك بها الآن لكن الأكيد أن اتحاد كتاب المغرب له إرادة في أن يجدد آليات عمله وأن ينشئ تجربة بأفكاره الجديدة ■■

في ذكرى رحيل الفنان سعود غنايمي

رنين الصمت تألق التشكيل

محمود علي السعيد



١ـ سفير العشق السديمي
لحظة انحباس دورق التشكيل
حيث جمرات اللوحات المدروزة كمشط الرصاص
تلسع الذائقة البصرية بأمتع الوجبات
من جنون اللون، وعبق التكوين، وفلسفة الإضاءة.
٢ـ سكين النقش الجميل في جسد الخشب اللدن
ومرافئ (إعزاز) ترفع نخب الكرز الموجي
شارة أرجوان
لاسطوانات الشواطئ
٣ـ سعود غنايمي
كأس من (المياه النفطية) المثلجة
برنين السهرات
وألق التواصل
وأسطحة الشمس الليلية
ترقص في منتصف ابتهالاتها حورياتُ الموسيقى
٤ـ سعود غنايمي
صديق أحر النجمات التي لم تفارق تفاحة الأفق
وأخلص الرسائل التي سطرتها قلم الوداد
على مدارج الشمعة الأخيرة
٥ـ أدق على جدار صومعة التصوير
بأصابع القلب
وعنفوان الروح
وطلاقة الوجد
وأنا أصرخ ملءَ القصيدة دماً
فيجيب الصمت بنبرات انكسار
مر على أرصفة المدن، ووسائد الصبايا، واستطالات الشجن،
هودجُ الفارس.

إيقاعات الوجد

عمر حبيب

وأخشع زاهداً في حب ليلى
لعل الروح يشفيها عذابي
سماء الورد تبصر ما أعاني
فيقرع نجمها الفضي بابي
أبادلها الرحيل إلى رؤاها
فيحضر في منافيها غيابي
وتقرؤني الرياح إذا أراها
ويهطل من مطالعها سحابي
تكلمني العيون فترتديني
نيازك ليس ينساها اغترابي
شميم ترابها ضوءٌ مندى
وحلم ذاهل أغوى سرابي
لها قلبي ولي شرر الحنايا
كأن الشمس يذكيها كتابي
يسلمنا الهيام إلى ذراه
وتشرب صفو كأسينا الروابي



شلومو.. "حيال"

جهاد عباس

احترت في أمر تلك المشاعر التي تراودني باستمرار اتجاه الجندي الاسرائيلي.. ولم أجد لها مكاناً للغفران.. فهي لم تكن وراثة عن أسرتي وما حل بها عبر خمسين عاماً.. بل عشتها وزرعت في كياني منذ اللحظة الأولى لولادتي في مخيم اللجوء.. وأدركتها من ذلك الواقع الذي أعيشه منذ طفولتي وحتى يومنا هذا.. حيث كان علي أن أوقف اللعب واختبئ في الأزقة عند مرور هؤلاء الذين يلبسون الكاكي والمدججين بالسلاح.. وأن أستيقظ في منتصف الليل على لغة لم آلفها من قبل.. بعد عنف طرق على باب بيتنا المخلوع.

لم يكن خياري أن يكون الجندي الاسرائيلي جزءاً من حياتي اليومية في الشارع، في المدرسة، في الليل، على الحواجز، في الجريدة، في الكتاب والتلفزيون، في المرآة.. حتى الحلم تحول إلى كابوس، بفضلك يا شلومو..

وليس ذنبي أن أرى شلومو الذي يلبس الزي العسكري الاسرائيلي المخلوق من لحم ودم، وله عقل وقلب، ويدين ورجلين، أنف وفم وعينين.. والذي يأكل ويشرب ويتنفس.. من غير فصيلة البشر.. حتى وإن بدا بشكله الخارجي كذلك، أما ما كانت تعكسه لي نفسي وعيناي فما هو إلا وحش وأداة لإرادة صهيونية تفتقر لمعاني وماهية الإنسان.

١

أيام مميزة كثيرة في حياتي. إلا أن ذلك اليوم.. مازال محفوظاً في ذاكرتي، رغم محاولاتي لنسيانه.. إلا أنه يراودني باستمرار، يرفض مغادرة ذاتي.. إذ احتل جزءاً من دماغي.. بل ويهاجم كل لحظة للفرح والإحساس في حياتي.. ويحول الصور الجميلة لسواد حالك..

إنه يوم وصولي إلى معتقل الظاهرية جنوب الضفة الغربية، في حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً، يداي مكبلتان خلف ظهري وعيناي معصوبة بشدة..

طوال الطريق من الخليل إلى الظاهرية والشلوموهات تتبختر في الباص وتنهال بالضرب على المعتقلين الذين لم أعرف عددهم، ولكنني استطعت احتساب أكثر من عشرة أصوات مختلفة حولي جراء الصيحات والصرخات المتتالية نتيجة الضرب بالعصي وأعقاب البنادق.

لحظات والصراخ والصياح بدأ من جديد.. لكن هذه المرة بعنف أكبر، صرخات المعتقلين تخرج من خلجات الصدر تكسر ثواني الصمت دالة على شدة الألم، امتزج الصراخ بالأنين.. ولأصوات دلت على وجود كبار السن وأطفال بيننا! وتساءلت.. هل يعني ذلك شيئاً لشلومو..؟!

كم تمنيت وأنا أضغط على عضلات جسدي بأن تتمزق تلك العصبة.. إنتابني فضول شديد لمعرفة ما يجري، ولا أعرف إن كان هذا الفضول نابعاً من الخوف لمعرفة ما يجري لأستعد نفسياً.. أم هو الفضول بحد ذاته، أم كلاهما معاً.

أقف مكاني أنتظر دوري.. وإذا بصوت يرتفع بلهجة عربية درزية يقول بسخرية: هذا حفل استقبال يليق بكم يا حبلانيم! سألت نفسي أي استقبال هذا المليء بالبكاء والصراخ والألم والشتائم، وقلت: قد يكون البرستيج الاسرائيلي الجديد. أدركت أن دوري اقترب، وأن ما تلقيته من ضرب خلال الطريق أصبح ذكرى بالمقارنة مع ما سيحدث الآن.. فشحنت نفسي استعداداً للقادم المجهول. وفجأة قطع شلومو الذي سحبني بقوة كل التوقعات.. ولم أعرف أهو شلومو العربي أم شلومو اليهودي. وصدمني بمعتقل آخر يقف أمامي.. فضرب رأسي بكتف المعتقل الذي صرخ بشدة، أدركت أن جسمي كان ثقيلاً عليه، ومع الصدمةارتفعت العصبة عن عيني اليسرى، شعرت بانفراج لأرى ما يدور حولي، نظرت باتجاه اليمين.. والتقت عيناي بعيني أحد الشلوموهات الذي صفعني بيده اليمنى على كلتا صفحتي وجهي، اكتشفت لحظتها حقيقة علمية جديدة، إذ كلما كانت الصفعة قوية يقدح شرر تراه رغم تعصب عينيك وإحكام إغلاق الجفون. وأعاد الجندي تعصيب عيني باحكام، كنت مربكاً ولم أعد أسمع الصراخ من شدة الألم في أذني، على ما يبدو أن شلومو كان قوياً بقوة رامبو.. سحبني باتجاه باب الباص، وأنزلني أول درجة وركلني بقوة على مؤخرتي.. اسقطتني ارضاً، حاولت النهوض لكنني لم أستطع.. يداي مكبلتان ولا أستطيع الإستناد عليها.. ضربات متلاحقة تنهال على جسدي من كل الإتجاهات، ألم فظيع ينتشر بسرعة في أنحاء جسمي، الصراخ. الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الضرب الوحشي، أكثر من «شلومو» يصرخون «تعمود يا..» لم أستطع الوقوف، «تعمود» مرات أخرى، وفجأة إحدى الأيدي سحبتني إلى أعلى ونهضت، انصب تركيزي على حماية رأسي وجهازي التناسلي، ولكن كيف، ويداي مكبلتان وعيناي معصوبتان ولا أرى من أي اتجاه ينهال الضرب علي، دفعني «شلومو» آخر وأمرني بالإستمرار بالمشي! إلى اين أسير؟ فقدت بوصلة اتجاهي. والضرب يزداد والصراخ ممزوج بالبكاء والألم من أمامي ومن خلفي، شعرت أنني كخط الإستواء أفصل ما بين الحزن والألم المجهول من أمامي ومن خلفي عن الألم والقهر المعروف والملموس من خلفي. في قهقهات كل «الشلومات» تدل على استمتاعهم بما يقومون به في حفل الإستقبال هذا، وللحق طبق جميعهم الأوامر بشكل جيد، وبادر البعض من أجل تعزيز عملية التنفيذ هذه بتغيير أداة الضرب، ليستخدم أسلاك الكهرباء التي كان وقعها على الجسد أشد ألماً.

دفعة في مؤخرتي صدمتني بالمعتقل الذي يسبقني إلى الألم، ومرة أخرى أكون جزءاً من عقاب معتقل آخر بحكم ثقل وزني ولحسن حظي،، سقطت مرة أخرى العصبة عن عيني لتستقر على رقبتي، وشاهدت بكلتا عيني ما لم أتوقعه.. جهنم!! شياطين تلبس الزي العسكري تقف بخطين متوازيين، وكل شيطان يحمل في .يده عصا أو ماسورة أو سلك كهرباء والجميع منهمك بالضرب على من سبقني، لم أستطع الإستدارة إلى الخلف، تمكنت فقط من النظر إلى الأمام عبر هذا الممر المبني من أشباه البشر اللامتناهين، لاحظ شلومو سقوط العصبة، أعادها بسرعة.. وأدركت أن علي المرور من هذا الممر بأسرع وقت ممكن.. غير أنني كنت أرتطم بمن سبقني.

صوت غير مألوف من بين الأصوات التي تدور من حولي، إنه صوت يدل على كسر شيء ما - هذا الصوت مازال صداه يتردد في أذني كلما عادت بي الذاكرة لذلك اليوم - تبعه صراخ مجهول أمامي، «إيدي انكسرت يا خواجا.. مشان الله إيدي انكسرت..»، بدا لي مباشرة أنها صرخات الذبيحة قبل ذبحها، أصبحت خطواتي بطيئة سريعة في نفس الوقت، جسدي تعود على الضرب بكل الأدوات المستخدمة، وعرفت أن



أمامي خيارين: الأول الوصول إلى آخر الممر وإنهاء حفل الإستقبال حياً بدون كسور أو حتى بكسور. والثاني الموت.

فجأة اخترق صوت أنثوي أذني إنه صوت إمرأة وتبادر إلى ذهني أن النساء قد تعطف على فقراء الحال مثلنا، وهن المعروفات بالعطف والحنان والرقة، أوصلتني خطواتي إلى ذلك الصوت، ما هذه الكلمات البذيئة التي ينطق بها هذا الكائن الحنون، لسعات سلك كهربائي على ظهري، وأشهد أنه أقل ألماً من غيره، وحزنت لم تكن المرأة التي حدثت نفسي عنها، بل إنها شلوميت زميلة شلومو، إنها شلوميت التي تناضل من اجل المساواة مع شلومو وبناء دولة الديمقراطية والمساواة وها هي حققت طموحها وأشهد أنها تقف معه في نفس الممر وتشاركه حفلات الاستقبال بمساواة تامة.. الضرب مستمر وأكثر من شلوميت تشارك، ولم ينته الممر إنه أطول ممر أسير به في حياتي، وأول وأطول حفل استقبال على شرفي.

فجأة توقف الضرب.. يد شلومو تسحبني، ويأمرني «افتح فمك» باللغة العربية المكسرة، أجبت بسرعة «إيش»، أعادها بهدوء افتح فمك، قلت لنفسي شلومو هذا هادئ على غير المعتاد. إذ ليس هناك ضرب، وفتحت فمي نصف فتحة، أعاد الأمر بهدوء، افتح فمك على الآخر، العصبة مازالت على عيني ولا أستطيع رؤية وجهه لأحدد نواياه، تعجبت لهذا الأمر.. فتحت فمي، وفجأة تنخط من صدره وحنجرته وبصق في فمي، بركان انفجر داخل جسمي، وتأججت النيران في قلبي وامتدت إلى جميع أنحاء جسمي تغلي بدمي وتذوب لحمي وتسحق عظمي، شعرت أنني في فرن حرق وصهر البشر، نعم إنه فرن حقيقي.. إنها أفران نهاية القرن العشرين، لم يصوب شلومو (الباصق) جيداً، جزءاً من لعابه دخل فمي والجزء الآخر سال على الجزء السفلي من أنفي وشفتي العليا، جمعت كل عضلات جسدي لتضغط على فكي لأنظف ما دخله، لم أنجح، يداي مكبلتان وأعلى أكتافي لاتصل فمي وبقي اللعاب يسيل تاركاً آثاراً لن تمحوها الأيام ولا السنوات والأوسلوهات، بصق شلومو وقهقه وقهقهت شلوميت معه، لم أعد أحس بالضرب.. فجسدي تأكله النار.. وانتهى الممر ولا أعرف كيف انتهى.

٢

مكثنا تلك الليلة في العراء، برد قارص خاصة في أوائل شهر آذار في مناطق جنوب الضفة، واستمر وضعنا في اليوم التالي كما هو، صراخ وأنين من الألم. واقترب الليل وكان يوم جمعة ليلة سبت، واعتقدت أن هذا العذاب سيتوقف وأن شلومو سوف يوقف مبادراته وسيحترم قدسية سبته، منذ الساعات الأولى أدركت أنني كنت مخطئاً شلومو هو شلومو طوال ايام الأسبوع لايتغير.

بعد خمسة ايام استقر بي الحال في غرفة مساحتها ٣٥ متراً مربعاً مع ٣٤ معتقلاً، أنهكهم التعب والقهر والعذاب، التقيت مع صديق في الغرفة، سرد لي قصة العذاب التي عاشها وسردت له قصتي بالمثل أسقطت باباً مهماً منها احتفظت به لنفسي، إلا أن شعوراً بالإنفجار أرغمني على المبادرة وتناول ذلك الباب الذي حاولت أن أبقيه سرّياً وابتسم صديقي ابتسامة حزينة وقبل ان أنهي قاطعني في الحديث وقال لقد حصل معي نفس الشيء، أدركنا معاً أن شلومو أحد الشلومين متخصص في هذا النوع من التعذيب، وأنه المسؤول عن إشعال نار الأفران بأسلوبه الخاص.

٣

صديق لي حدثني قائلاً: اعتقلتني السلطات الاسرائيلية وأودعتني في قسم التحقيق والتعذيب في سجن الخليل، وأثناء التحقيق كان ضابط المخابرات ينادي «حيال» ويأمره بضربي وتعذيبي، لم أر ذلك «الحيال» بسبب الكيس العفن الذي بقي على رأسي طوال الوقت وكنت أستعد نفسياً خلال جولات التحقيق عندما ينادي ضابط المخابرات على «حيال» فـ «حيال» تعني بالنسبة لنا بدء التعذيب والضرب، و«حيال» كان مخلصاً بعمله، كان يضرب باتقان.. وفي المواقع الحساسة أيضاً، وبعد عشرة أيام من إخلاص «حيال» في التعذيب حالفني الحظ وتم نقلي إلى قسم التحقيق في «المسكوبية» في القدس، وخلال الطريق كنت أعزي نفسي بأنني تخلصت من «حيال» المخلص. إلا أن الكيس نفسه بقي على رأسي وفي أول جولة تحقيق في المسكوبية وبعد غضب المحقق نادى بأعلى صوته «حيال».. «بو».. وإذا «بحيال» يدخل إلى الغرفة ويبدأ بضربي واستمر التحقيق عدة ايام و«حيال» المخلص مستمر في تفننه بالتعذيب، ومع نفس الكيس نقلت إلى قسم التحقيق في سجن رام الله، ونفس «حيال» يلازمني.

وبعد انتهاء التحقيق نزلت إلى غرف السجن والتقيت بالمعتقلين هناك ومنذ اللحظة الأولى بدأت بسرد قصتي في التحقيق معهم وعندما قلت لهم أن المخابرات خصصت لي جلاداً ومعذباً اسمه «حيال» رافقني من أول يوم في التحقيق إلى آخر يوم.. ضحك الجميع علي.

صديقي الذي يجهل اللغة العبرية اعتقد أن حيال اسم لجندي إسرائيلي، وتحولت قصته إلى نكتة حزينة يرددها أحياناً، ولكن هذه النكتة هي تعبير مكثف عن حقيقة الجيش الاسرائيلي، «حيال» و«شلومو» نفس الجندي وحياليم وشلوموهات هم الجيش الاسرائيلي تحولوا كلهم لأدوات، تجردت من إنسانيتها وفضلت أن تكون الجزء الأسود من تاريخ الصراع المشترك.

٤

خمسون عاماً مرت على نكبتي كفلسطيني، ونفسها مرت على قيام دولة شلومو، يؤمن شلومو بأن ما يقوم به مبررٌ من أجل خلق مستقبل أفضل لليهود، وأن جميع أنواع القتل والتعذيب، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل ما هي إلا وسائل للحفاظ على الدولة العبرية، فهل نجح شلومو بأن يحمي مستقبل الإنسان الاسرائيلي وأن يوفر الشعور بالأمان والإستقرار خلال الخمسين عاماً التي مضت؟ وهل استطاع شلومو أن ينتزع من أعماقي انتمائي لأرضي وأن يقتل حلمي في العودة إلى قريتي المدمرة؟ ■■

عزف منفرد

نزار قباني شاعر الحياة

سنة مضت على رحيل شاعر الحب والياسمين .. سنة مضت على رحيل هذا الفارس الدمشقي الذي ملأ الدنيا، وشغل الناس، وإذ نقف الآن، لنعيد تقليب الصفحات، وقراءة نزار من جديد نكتشف بدهشة، لكأننا نتعرف عليه بعيون أخرى .. عيونٌ ربما، أكثر حيادية، وأكثر تأملاً، وأكثر موضوعية.. والمحصلة أننا نزداد حباً وتقديراً، واحتراماً لهذا الشاعر الذي علّمنا أصول الحياة، وفن الحب، قبل أن يعلّمنا متعة تذوق الشعر، والتغني بجمال الطبيعة والمرأة..

مع نزار اكتشفنا أهمية إقتناص اللحظة، للتمتع بمواطن الجمال بالمعنى المطلق لهذه الكلمة .. ومعه اكتشفنا أن الأنوثة هي الجمال الداخلي للمرأة، والحساسية، والرهافة، والعطاء قبل أن يكون الجمال الخارجي للجسد (على أهميته).

معه اكتشفنا سر العلاقة التجاذبية، الصراعية بين المرأة والرجل في مناطقها الأكثر عمقاً وتشابكاً، وحيوية.

معه اكتشفنا، كيف نزيل الغبار عن معاناتنا المكبوتة، ومشاغلنا الضاغطة لنرى ما يكمن خلفها من حلم بالحق، وأمل مشروع بحياة أفضل، وأكثر نقاءً وعدلاً وإنسانية.

وإذا كانت نكسة حزيران قد حوّلت نزاراً «من شاعر يكتب شعر الحب والحنين، لشاعر يكتب بالسكين»، فإن أمثولة نزار هي برهانه القاطع على أن أنبياء الحب هم أكثر تحسساً لقضايا الوطن وجراحه، وأكثر صدقاً في اللحظات الحاسمة، في التصدي لحمل راياته، من أولئك الصغار، المذعين، المنافقين من عسكر السلطان ، الذين لايرون في الوطن إلا وجهاً متجهماً، أو مشروعاً استثمارياً يقتاتون على موائده، ويستهلكون عصارته، ثم يديرون له وجوههم ليغرقوا في سرداب ملذاتهم، وعتمة إفلاسهم غير آبهين.

علي الكردي

ندوة في السويد آثار الحرب على الأطفال

بدعوة من النادي الثقافي الفلسطيني بمدينة «مالمو» ثالث أكبر مدينة في السويد قدّم منسّق العلاقات السويدية - العربية في مؤسسة عمواس الإنسانية العالمية في أواخر نيسان الماضي محاضرة تحت عنوان: «آثار الحرب على الأطفال»، ناقش خلالها تأثيرات الحرب النفسية والإجتماعية على الأطفال الذين عاشوا الحرب.

ثم دار حوار واسع حول كيفية مساعدة أطفال فلسطين في مخيمات الشتات، وخاصة في لبنان.

قدّم للمحاضرة الأخ أحمد نصر - أبو خليل الرئيس السابق لتحرير مجلة البلاد الفلسطينية/ قبرص.

محمود موعد أصداء الرحيل



صدر حديثاً في دمشق كتاب: «محمود موعد/ أصداء الرحيل». يجمع الكتاب بين دفتيه معظم ما كتب في الصحافة العربية من شهادات في الكاتب الفلسطيني الراحل الدكتور محمود موعد، مع مقدمة طويلة كتبها د. طلال ناجي، إضافة إلى «سيرة محمود موعد، كما كتبها محمود موعد»، وكلمات التأبين التي ألقيت بالراحل في احتفال اتحاد الكتاب العرب بدمشق، والأمسية التكريمية التي أقيمت في الناصرة بدعوة من جمعيات تراث صفورية (بلد الراحل).

الجدير ذكره أن الراحل من مواليد صفورية عام ١٩٤٢، صدرت مجموعته القصصية الأولى «رباعية الموت والجنون» عام ١٩٧٨، وحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس حول أطروحته «الدين والعصر في أدب نجيب محفوظ» عام ١٩٧٩، اشتغل مديراً عاماً لدائرة التربية والتعليم العالي في م.ت.ف عام ١٩٨١، في العام ١٩٩٠ صدرت مجموعته الثانية «فحيح المرايا»، وفي العام ١٩٩٣ يشرف على إصدار سلسلة «كان ما كان» للأطفال، وقبل وفاته كان يحضّر لإصدار مجموعته القصصية الثالثة «سخريات الظلال».

من ترجماته رواية غابرييل غارسيا مركيز «أرانديرا الطيبة وجدتها الشيطانية» عن دار ابن رشد في بيروت عام ١٩٨١، وترجم إلى الفرنسية مختارات من القصة الفلسطينية.

«الفردوس» لـ توني موريسون



عن دار المدى، صدرت الترجمة العربية لرواية الكاتبة الأمريكية توني موريسون «الفردوس» وهي آخر أعمال هذه الروائية الحائزة على جائزة نوبل للآداب. قام بالترجمة توفيق الأسدي، ويعتبر صدور هذا الكتاب حدثاً ثقافياً، خاصة أنه صدر بالعربية بعد فترة قصيرة على صدوره بلغته الأم. يندرج هذا الكتاب في إطار المشروع الطموح لهذه الكاتبة الأمريكية الزنجية لإعادة كتابة التاريخ الأمريكي، ولكن من وجهة نظر السود.

فلسطين، رحلة إلى قلب شعب

«فلسطين، رحلة إلى قلب شعب» هو عنوان الملف الخاص الذي أفردته مجلة «جيو» الشهرية في عددها لشهر أيار الجاري، ويقع هذا الملف الغني جداً بالنصوص والوثائق المصورة في مئة صفحة. يتناول الملف، المرفق بخريطة جيو - سياسية تعرض الوضع الحالي للأراضي الفلسطينية، تاريخ الشعب الفلسطيني وثقافته ونشتته وكذلك الواقع المر الذي يعيشه في حياته اليومية وسط مشكلات الأرض والمياه.

وقد ساهم في إعداد هذا الملف اخصائيون وجامعيون وكتاب ومصوّرون كبار.

يقدم الشاعر محمود درويش نصاً لم ينشر من قبل حول مسيرة طفولته ونفيه، كتب فيه أن المنفى لايمكن تعريفه بأنه نقيض الوطن، كما إن الوطن ليس نقيضاً للمنفى.

كذلك يعرض تحقيقٌ مصوّرٌ يوماً في إسرائيل مع عمال غزة.

وأخيراً يروي «ألبوم عائلة فلسطينية منسية» بفضل صور وذكريات قبل الإحتلال الإسرائيلي جمعت من فلسطينين يعيشون في المنفى، قصة مفعمة بالحنين لمجتمع منفتح ومتعدّد.

في يوم الصحافة العالمي ندوة برئاسة ماركيز

اقامت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (أونيسكو) في اليوم العالمي للصحافة في الثالث من أيار الجاري حفلاً سلمت خلاله جائزة «غيلير موكانو» للصحافي المكسيكي خيسوس بلاكورنيلاس في بوغوتا.

وعلى هامش الإحتفال أقيمت ندوة لمدة يومين في العاصمة الكولومبية خصصت لمعاقبة الجرائم التي ترتكب ضد صحافيين وعاملين آخرين في مجال الإعلام. الندوة كانت برئاسة الروائي غابرييل غارسيا ماركيز الحائز على نوبل للآداب عام ١٩٨٢، وبمشاركة مدير الصحيفة الشهرية الفرنسية «لوموند ديبلوماتيك» ايغناسيو رامونيه، ورئيس الإتحاد الدولي للصحافين الأسترالي كريستوفر وارن. يذكر أن «الأونيسكو» أحدثت جائزة غيلير موكانو لتشجيع تطوير الصحافة في جميع أنحاء العالم، وهي تحمل اسم صحافي كولومبي اغتاله كارتل مخدرات في العام ١٩٨٦. أما بلانكورنيلاس الذي مُنح الجائزة للعام ١٩٩٩، فقد كشف في مجلة «زيتا» التي يعمل فيها قضايا فساد، وناضل من أجل حرية الصحافة من خلال اتحاد الصحافين المكسيكين الذي ساهم في تأسيسه في العام ١٩٩٨.

معرض فناني بيت السباعي

فضاء للتجاور والحوار!

علي الكردي

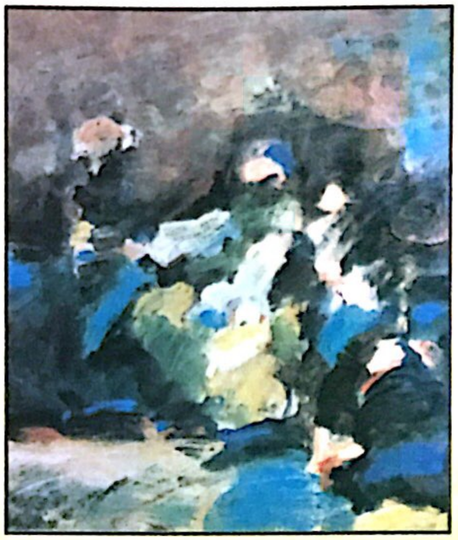
على امتداد فترة طويلة من عمر التشكيل السوري المعاصر، حلم الفنانون بوجود مراسم لهم في بيوت دمشق القديمة التابعة لدوائر الدولة المختلفة، وخصوصاً تلك التي جرى الإعتناء بها لإستقبال السياح باعتبارها نماذج جيدة للبيت الدمشقي الأصيل.

ولاشك بأن وجود مثل تلك المراسم يضفي الكثير من الحيوية على تلك البيوت ويحقق هدفين أساسين هما: حل مشكلة بعض الفنانين الذين تمنعهم ظروفهم المادية من إيجاد مرسم مستقل، وإظهار أحد الوجوه الأساسية للحياة الثقافية في سورية، وتعريف الجمهور الأجنبي الزائر بنشاطات الفنانين السوريين التي تحظى أكثر فأكثر بالإعتراف والإعجاب والتقدير أينما حلت.

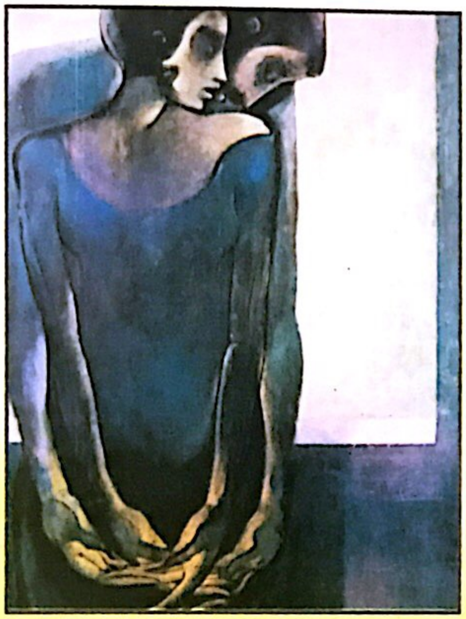
وباقتراح من فرع دمشق لنقابة الفنون الجميلة، وبموافقة محافظ دمشق جرى تخصيص عدد من غرف بيت السباعي العريق في البزورية لبعض الفنانين ليستخدموها كمراسم مؤقتة ريثما يتم ترميم بيت أكبر وأوسع لإعتماده كمراسم دائمة لفناني فرع دمشق المنتجين يعملون فيه بشكلٍ دوري على ضوء نشاطهم وتميزهم وحاجتهم.

وقد استضافت صالة عشتار للفنون الجميلة المعرض الأول لفناني بيت السباعي الذين أنتجوا خلال السنة الأولى من عمر هذه التجربة الرائدة وهم: نذير نبعة، نذير اسماعيل، فائق دحدوح، سوسن الزعبي، نزار صابور، صفوان داحول، باسم دحدوح، غسان السباعي.

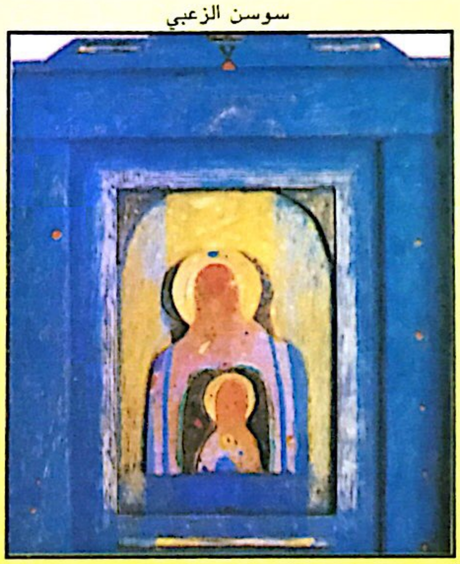
دون شك، فإن الأسماء السابقة هي رموز بارزة لها وزنها في الحركة التشكيلية السورية، وهذا ما يضفي على هذه التجربة أبعاداً إضافية، لأن تجاور تجارب مجموعة من الفنانين، من أجيال ومدارس مختلفة يفتح فضاءً من الحوار والتفاعل الحر والصريح بين هذه التجارب لإغناء بعضها وبالتالي لإغناء المشهد الثقافي والتشكيلي في مناخ صحي يحرص كل فنان خلاله على تعميق تجربته وإبراز خصوصيته وذلك سواء على صعيد اختيار موضوعاته، أو على صعيد اختيار تقنياته ومواده وأحباره وألوانه.. وفي هذا السياق نرى الفنان نزار صابور مثلاً يضيف جديداً لتجربته في رسم الأيقونة ضمن تصوراته الخاصة لتكوين هذه الأيقونة وألوانها، ويعمق الفنان نذير اسماعيل رؤيته للوجوه التي يرسمها منذ سنوات، وسوسن الزعبي تشتغل على حركية اللون وصخبه، ويضيف صفوان داحول لمسته السحرية على التكوينات الجسدية التعبيرية التي تظهر إلى الخارج ما يمور في داخل الإنسان من مشاعر ومعاناة وآلام وأحلام، فيما تموج التكوينات البشرية لفائق دحدوح (وهي ممسوحة الملامح) خلف الكثافة اللونية والتعبيرية بينما تضج لوحة باسم دحدوح بـ (تشكيل إنساني) مليء بالحركة الصاخبة، الإحتجاجية، أما الفنان الكبير نذير نبعة فنجد أنه يشارك بلوحة تكاد تكون إرهاصاً لمرحلة جديدة من أعماله، وبالتالي ليس بالإمكان الحديث عنه قبل أن نرى مجموعة كاملة من أعماله الجديدة، وكذا الفنان غسان السباعي الذي يشتغل على ملامح أيقونة شرقية لها جذورها الممتدة في تاريخنا العميق.



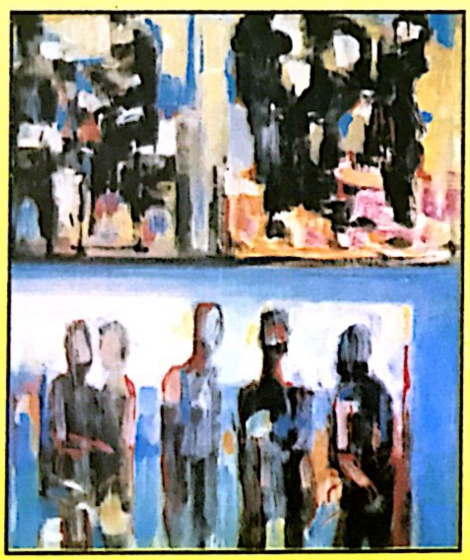
سوسن الزعبي



صفوان داحول



نزار صابور



فائق دحدوح



باسم دحدوح



١٥ أيار ١٩٤٨

واحدة من أبشع جرائم العصر

د. ماهر الطاهر

خمسة عقود ونيّف مضت على ارتكاب جريمة من أبشع جرائم العصر، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ودياره، وإحلال مستوطنين مستعمرين مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على تنفيذ هذه الجريمة، فإن مأساة الشعب الفلسطيني لازالت قائمة لا تجد لها حلاً، بل ازدادت تفاقماً رغم التضحيات الجسيمة وطنياً وقومياً، ورغم كل مشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الأسئلة والإشكاليات المثارة بعد سنوات الصراع الطويلة، أسئلة تاريخية كبرى مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات فكرياً وسياسياً، اقتصادياً وعسكرياً، اجتماعياً وثقافياً، لعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير.

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

لاشك أن نجاح المشروع الصهيوني وتمدده السرطاني في المنطقة كان حصيلة خمسين عاماً من الإعداد والتخطيط منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وخاصة معرفة كيفية الربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية لإنطلاق المشروع.

إن حصيلة ما تحقق لإسرائيل تجاوز الكثير من التقديرات، حيث بات هذا الكيان يشكل خطراً وتهديداً حقيقياً ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على الأمة العربية بأسرها. فاسرائيل اليوم وفي عام ١٩٩٩، وبعد نصف قرن ونيّف على قيامها ليست هي اسرائيل عام ١٩٤٨ ارتباطاً بمجمل التطورات التي فرضتها، خاصة بعد دخولها للنادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار عموم المنطقة.

تمكنت اسرائيل وعلى ضوء تطورها النوعي الاقتصادي والعسكري وتقدمها التكنولوجي من التحول إلى قوة اقليمية لا تفكر في الدفاع عن نفسها فحسب، ولعب دور التابع الذي يؤدي وظيفة استعمارية محددة، بل انتقلت طموحاتها وبرامجها إلى لعب دور الشريك والوحش الذي يهدد الأمن القومي العربي ويسعى جدياً إلى لعب دور رئيسي محوري في المنطقة خاصة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

إن الصهيونية ليست مشروعاً أيديولوجياً فحسب، وليست أيديولوجية شعاراتية، بل نجحت في بناء دولة حديثة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، من خلال حد أعلى من العمل وحد أدنى من الشعارات والضجيج.

وفي الجهة المقابلة لم يتمكن العرب من تحرير فلسطين، بل لم يتمكنوا من إيقاف اندفاعة المشروع، وواجهوا سلسلة من الإخفاقات المتتالية، ولا نبالغ إذا قلنا أن المشروع الصهيوني قد حقق في العقدين الأخيرين مكاسب كبيرة على سائر الأصعدة في ظل ظروف دولية وإقليمية مناسبة له، عرف كيف يستفيد منها إلى أبعد الحدود. ولعل من أهم العوامل التي استمد منها هذا المشروع قوته: تفكك النظام العربي، وتراكم سلبيات الضعف والتراجع ليس على مستوى الأنظمة العربية فحسب، بل وعلى مستوى الحركات والأحزاب السياسية.

لا جدال في حقيقة وجود أسباب موضوعية تاريخية واستراتيجية، دعت النظام الاستعماري إلى تبني ودعم المشروع الصهيوني بإمكانات كبيرة لعبت دوراً أساسياً لا ينبغي التقليل من حجمه في نجاح المشروع ولكن بالمقابل لا ينبغي حجب الرؤية وضرورة تسليط الضوء الكاشف على الأسباب الذاتية الداخلية التي لعبت دوراً حاسماً في عدم تمكن العرب من دحر الغزوة الصهيونية أو إيقاف تمددها على الأقل.

لقد تمكنت الصهيونية والاستعمار من خلال هجوم كثيف ومتواصل على الوطن العربي من الإبقاء على واقع التجزئة والتخلف والتبعية، واستمرار احتلال فلسطين وأجزاء من الأراضي العربية. واليوم ينتقل الهجوم إلى مستويات نوعية جديدة لم يعد المواطن العربي قادراً على متابعتها وهو في حال ذهول شديد، وما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا استناد المعسكر المعادي على استراتيجية عمل شاملة ترتكز لمجمل طاقاته وإمكانياته، ولولا الاستناد بذات الوقت على ضعف وتشرذم الواقع العربي وعجزه عن بلورة استراتيجية مجابهة مجتمعية شاملة ترتكز على مجمل طاقات وإمكانيات الأمة العربية الظاهرة والكامنة. فهل يتمكن العرب من بلورة هذه الاستراتيجية لمواجهة ما يحيط بهم من أخطار ولوضع حد لجرائم الصهيونية ومخططاتها القادمة؟.